جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة

Total Expenditure in the Islamic Economy: Compared Analytical Study

إعداد

رعد عبد الله محمد الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ

وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾

[الفرقان: 67]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقع أدناه **رعد عبدالله محمد الجبوري**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **رعد عبدالله محمد الجبوري** الرقم الجامعي: 1320507022

التخصص: اقتصاديات مال وأعمال الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / /2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة

Total Expenditure in the Islamic Economy :Compared analytical study

وأجيزت بتاريخ: / /2015م

إعداد
رعد عبدالله محمد الجبوري

إشراف
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الدكتـــور حسين علي الزيود	عضواً	.....
الدكتـــور علي مصطفى القضاة	عضواً	.....
الدكتـــور إبراهيم محمد خريس	عضواً خارجياً	.....

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً، وسهرا على توجيهي وتهذيبي، وأخذا بيدي

حتى عرفت طريقي في الحياة، وما زالت عيونهما علي

والدي الكريمين....

إلى الذين شاركوني حلو الحياة ومرها، منذ كنا صغارا

أشقائي وشقيقاتي....

إلى فلذات كبدي، وقرة عيني

زوجتي وأولادي....

إلى أصدقائي الأعزاء الذين ساعدوني وتحملوا معي عناء الغربة لهم مني جزيل الشكر والتقدير

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

إنه من دواعي الفخر والاعتزاز أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي:

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

لإشرافه على هذه الرسالة طيلة فترة تحضيرها فقد منحني النصح والتوجيه والإرشاد وجزاه الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة، متشرفاً بمناقشتهم . . . .

وإلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال لما قدموه لي من جهد طيلة فترة دراستي

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

ولله الفضل من قبل وبعد

رعد عبدالله محمد الجبوري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	ب
التفويض	ج
قرار الالتزام	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الأشكال	ي
ملخص الدراسة باللغة العربية	ك
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
1-1 المقدمة	1
1-2 مشكلة الدراسة	2
1-3 أهمية الدراسة	2
1-4 أهداف الدراسة	3
1-5 منهج الدراسة	3
1-6 مصطلحات الدراسة	3
1-7 الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني **الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية**	
تمهيد	12
2-1 المبحث الأول: الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي	**13**
2-1-1 مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي	13
2-1-1-1 خصائص الاقتصاد الإسلامي	14
2-1-1-2 أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي	16
2-1-2 مفهوم الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي	17
2-1-2-1 أهداف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي	20
2-1-2-2 ضوابط الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي	21
2-1-2-3 ترتيب الحاجات في النظام الاقتصادي الإسلامي	23
2-2 المبحث الثاني: الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	**25**
2-2-1 مفهوم النظام الرأسمالي والاشتراكي	25
2-2-1-1 النظام الرأسمالي (أسسه ومساوئه)	25
2-2-1-2 النظام الاشتراكي (أسسه ومساوئه)	28
2-2-2 مفهوم الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	30
2-2-2-1أنواع الاستهلاك	31
2-2-2-2 أهداف الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي	32
2-2-2-3 محددات الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
2-2-2-4 نظريات الاستهلاك في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	34
2-2-2-5 الأسس النظرية للاستهلاك	34
الفصل الثالث **الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية**	
تمهيد	39
3-1 المبحث الأول: الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي	**40**
3-1-1 مفهوم الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	40
3-1-2 تميز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	41
3-1-3 معالم الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	43
3-1-4 أهداف الاستثمار في النظام الاقتصادية الإسلامي	46
3-1-5 ضوابط الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	47
3-1-6 أهمية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	50
3-1-7 فريضة الزكاة وأثرها على الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	51
3-1-8 منهج الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	56
3-1-9 دوافع الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	57
3-2 المبحث الثاني: الإنفاق الاستثماري في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	**60**
3-2-1 مفهوم الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	60
3-2-2 الاستثمار في النظام الرأسمالي	60
3-2-3 الاستثمار في النظام الاشتراكي	61
3-2-4 أنواع الاستثمارات من الناحية الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	62
3-2-5 أهمية الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	63
3-2-6 ضوابط ومحددات الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	64
3-2-7 نظريات الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	66
الفصل الرابع **الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية**	
تمهيد	69
4-1 المبحث الأول: الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي	**70**
4-1-1 مفهوم الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي	70
4-1-2 عناصر الإنفاق العام في النظام الاقتصادي والإسلامي	71
4-1-3 طبيعة الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي	73
4-1-4 أهداف الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي	75
4-1-5 خصائص الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي	77
4-1-6 تقسيم النفقات في النظام الاقتصادي الإسلامي	78
4-1-7 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي	80
4-1-8 ضوابط الإنفاق العام في النظام المالي الإسلامي	82
4-2 المبحث الثاني: الإنفاق العام في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	**85**
4-2-1 الإنفاق العام وتطوره في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
4 -2 -2 الإنفاق العام في ظل التيار الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة	85
4 -2 -3 الإنفاق العام في ظل التيار الكينزي المؤيد لتدخل الدولة	87
4 -2 -4 الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي	89
4 -2 -5 مفهوم النفقة العامة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	90
4 -2 -6 أهداف الإنفاق العام في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	91
4 -2 -7 تقسيم النفقات العامة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية	92
4 -2 -8 ضوابط الإنفاق العام	96
4 -2 -9 آثار النفقات العام على متغيرات النشاط الاقتصادي	98
الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**	
5 -1 النتائج	105
5 -2 التوصيات	107
5 -3 اتجاهات بحثية مستقبلية	108
قائمة المصادر والمراجع	109
أولاً: المراجع باللغة العربية	109
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية	122
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	124

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	ترتيب الحاجات في الإسلام	24
2	اثر العوامل الذاتية على الاستهلاك	33
3	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي	93
4	آلية عمل المضاعف والمعجل	102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

رعد عبدالله محمد الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي وتمثلت أبعاد الإنفاق الكلي بـــ (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق العام)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم دراسة الإنفاق الكلي بمكوناته الثلاثة في النظام الاقتصادي الإسلامي ومقارنتها بالأنظمة الاقتصادية الوضعية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وأهمها أنَّ النظام الاقتصادي الإسلامي قد وضح الإنفاق الكلي وتطرق له وسبق النظم الاقتصادية الوضعية، وأنَّ الإنفاق الكلي قد تم التأكيد عليه في الاقتصاد الإسلامي ماله من أهمية في توفير الحافز على تشجيع القيام بالنشاطات الاقتصادية وزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج. اما أهم ما توصلت اليه الدراسة الاهتمام في الانفاق الكلي في الإسلام بمكوناته الإجمالية، والذي يسهم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بشكل مباشر من خلال قيام الحكومة بمثل هذا الإنفاق، أو بشكل غير مباشر من خلال إنفاقها الذي يمكن الأفراد والجهات الخاصة على القيام به، وهو ما يعني التأكيد في الإسلام على الإنفاق الكلي.

وتبرز أهمية الإنفاق الكلي ومكوناته الإجمالية كونه يعبر عن أداء الاقتصاد لنشاطاته في تحديد هذا الأداء، وذلك من خلال علاقته بالأوجه الأخرى لهذا النشاطات، وكذلك ارتباط الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي بمضامين الشرع وبالاستناد إلى ما تضمنه القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومقارنته مع ما هو عليه في الاقتصاد الوضعي، وخاصة في النظريات الاقتصادية الوضعية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الكلي، الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

إنَّ للإنفاق الكلي أهمية كبيرة، فهو وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة والمتجددة عبر الزمن، وهو أحد أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي واستقراره، ويشار إلى الإنفاق الكلي بأنَّه إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة من كافة القطاعات الاقتصادية خلال عام (السعيدي، 2015).

ويحتل الإنفاق الكلي ومكوناته الإجمالية موقعاً خاصاً في الاقتصاد الكلي، نظراً لأهميته المرتبطة بعلاقته بالأوجه الأخرى التي تعبر عن أداء الاقتصاد لنشاطاته، والتي هي الناتج الكلي، والدخل الكلي كما تبرز أهميته من خلال التأكد عليه في علم الاقتصاد، وبالذات المعاصر سواءً من خلال النظرية الاقتصادية، أومن خلال أداء الاقتصاد الفعلي لنشاطاته، أومن خلال السياسة الاقتصادية ذات الصلة بالنظرية الاقتصادية، وبالممارسة الفعلية للنشاطات الاقتصادية (البطاينة، 2012).

والإنفاق يحظى بأهمية خاصة في حياة الإنسان، فقد أكد الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ (الفرقان:67).أن يكون الأنسان وسطاً بين الإسراف والتقتير، في حين أنَّ الأسس الصلبة التي بني عليها الاقتصاد الإسلامي تجعل سياسات الإنفاق في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي أكثر ثباتاً واستجابة لمتطلبات وحاجات الفرد والمجتمع، وأكثر عدالة في توزيع الثروة فغايتها توجيه الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة والمجتمع في ظل مبدأ التكافل الاجتماعي.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة التحليلية لتسليط الضوء على واقع الإنفاق الكلي في ظل اقتصاد مغلق، ومقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي مع النظام الاقتصادي الوضعي، من خلال دراسة وتحليل مكونات الإنفاق وسياساته في كل نظام، وبالتركيز بشكل أساسي على الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي والمقارنة بين تلك المكونات، وعلى بعض المفاهيم الاقتصادية المعاصرة من منطق إسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف تطبيق جوانب النظرية الاقتصادية الإسلامية، فهنالك عدد كبير من المتخصصين في الاقتصاد الوضعي ما زالوا يرون أن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يتضمن جوانب اقتصادية تطبيقيه هامة موجودة أصلاً في الاقتصادات الوضعية، حيث سبقه الإسلام في ذلك.

وبناءً على ذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو واقع الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الوضعية؟
- ما هو واقع الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الوضعية؟
- ما هو واقع الإنفاق الحكومي(الإنفاق العام) في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الوضعية؟

3-1 أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية هذه الدراسة لإظهار أهمية الإنفاق الكلي وبيان مكوناته الإجمالية في النظام الاقتصادي الإسلامي و مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الوضعية.
- إعتبار موضوع الإنفاق الكلي من الموضوعات الهامة التي لا تزال تحظى بأهمية كبيرة في علم الاقتصاد، باعتبارها أحد أبرز مكونات هذا الاقتصاد.
- في ظل فشل سياسات النظام الوضعي في حل العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها العالم وكان أخرها الأزمة الاقتصادية العالمية، بل وتسبب في خلق مثل هذه الأزمات، تأتي أهمية دراسة موضوع الاقتصاد الإسلامي والتعرف على مبادئه وضوابطه في محاولة لإيجاد حلول ناجحة لتلك المشاكل والأزمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على واقع الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية.
- التعرف على واقع الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية.
- التعرف على واقع لإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية.

1-5 منهج الدراسة:

تمَّ اعتماد المنهج الوصفي الإستقرائي للنظام الإسلامي والأنظمة الوضعية، وذلك من خلال مراجعة آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وكتب الفقه الإسلامي، والمؤلفات، والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية، وأطاريح الدكتوراه، ورسائل الماجستير، ثم جمع وتتبع آراء الفقهاء والباحثين وتحليلها أصولياً وفقهياً ومقارنتها بالأنظمة الاقتصادية الوضعية: الرأسمالية والاشتراكية بما يناسب الواقع المعاصر ومقاصد الشريعة الإسلامية.

1-6 مصطلحات الدراسة :

الإنفاق الكلي : هو حجم الطلب الكلي للأفراد والمشاريع الحكومية على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة (سنة)، إذا لتقدير قيمة الناتج أو الدخل الوطني فانه لا بد من جمع إنفاق كل قطاع (صخري، 2005).

ويشمل الإنفاق الكلي المتغيرات التالية:

1) **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** هو الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات ويتضمن جميع المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل الأفراد وعائلاتهم، والمؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح على شراء السلع الاستهلاك الجاري، سواء المعمرة منها مثل السيارات، أي التي يدوم استخدامها في الاستهلاك لفترة ممتدة من الزمن تتجاوز السنة، وتعتبر جزءاً هاماً من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، كذلك يتضمن الإنفاق الاستهلاكي الخاص الإنفاق على السلع الاستهلاكية الغير معمرة مثل المواد الغذائية التي لا يدوم استخدامها في الاستهلاك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فترة ممتدة من الزمن وغالباً ما تكون أقل من السنة، كذلك يتضمن الإنفاق الاستهلاكي الخاص الخدمات الضرورية والكمالية مثل خدمات الأطباء والمحامين وغيرها(البطاينة، 2012).

2) **الإنفاق الاستهلاكي العام:** يمثل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي انتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الإعمال وبقية انحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي(صندوق النقد العربي، 2013).
3) **الإنفاق الاستثماري:** يمثل الانفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة(جميع الاضافات الى الثروة)، زائداً الاضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلعة الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء، زائداً صافي التغيير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة في المخازن أوأماكن العمل في نهاية العام (السعيدي، 2015).

الاقتصاد الإسلامي: هو الجانب الاجتهادي على المستوى العملي والتطبيقي ويفسح فيه مجال الاجتهاد، وتتعدد فيه صور التطبيقات من مجتمع لأخر، ويتميز عن غيره من النظم الاقتصادية في ان الموارد الاقتصادية يجب ان تتوجه وتتركز في انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان (عبدالكريم، 1997).

1-7 الدراسات السابقة:

يوجد هناك العديد من الدراسات العلمية التي تناولت الإنفاق الكلي في النظـــام الاقتصـــادي الإسلامي، منها ما تم نشره في كتب أو مجلات علمية محكمة أو رسائل جامعية.

لذا استعرضت الدراسة عدداً منها، وما خلصت إليه من نتائج وبالتالي عمـــا تختلـــف بـــه الدراسة البحثية هذه عن الدراسات السابقة، وتم عرض الدراسات الســـابقة ذات العلاقـــة بحســـب تسلسلها الزمني من الأحدث فالأقدم، وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات العربية:

1 - دراسة السعيدي (2015)، **تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق للمدة (2003 -2012)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والتعرف على طريقة المكونات الأساسية، ويستفاد مما تقدم بالوقوف على طبيعة توجه الدولة من خلال إداراتها للإنفاق، ومعرفة مدى تبني صناع القرار لسياسات اقتصادية فاعلة وملائمة تركز على أولويات الإنفاق بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة عملية النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة على الدولة إعادة النظر في أولويات الإنفاق، وتبني سياسات تضع في التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لضمان تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن (10%)، بهدف انتشال الاقتصاد العراقي ومعالجة مشاكله الأساسية ولاسيما مشكلة البطالة، توجيه الاستثمارات صوب القطاعات الإنتاجية المهمة.

2- دراسة صبرينة (2014)، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث يكتسب الموضوع أهميته نتيجة الانخفاض الحاد الملاحظ في الإيرادات العامة للدول وحصول عجز كبير في موازناتها العامة، فهذه الدراسة تسعى إلى مقارنة الإنفاق العام ومصادر إيرادات الدولة في الاقتصاد الوضعي مع الإنفاق العام ومصادر إيرادات الدولة في الاقتصاد الإسلامي. أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدرة النظام المالي الإسلامي على وضع منهج اقتصادي إسلامي متكامل لعلاج عجز الموازنة العامة للدول، وهذا المنهج يقوم على فكرة ترشيد الإنفاق العام وليس تخفيضه، بما يلبي الحاجات الرئيسة في المجتمعات، ويتجنب القصور في تمويل الإنفاق العام الضروري لقيام الدولة بمهامها، ودون التأثير سلباً على مناحي الحياة الاجتماعية. وتبين أن النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي يجب أن تلتزم بمجموعة من الضوابط و المبادئ التي تضمن عملية الترشيد في الإنفاق العام، بما يساهم في تلافي حدوث عجز في الموازنة العامة، والعمل على علاج هذه العجز في حال حدوثه.

3- دراسة البطاينة (2012)، **الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي- دراسة تحليلية مقارنة**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي، من خلال الاعتماد على ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضمنه القرآن الكريم، ومقارنته مع ما هو موجود في علم الاقتصاد الوضعي، متمثلاً بالنظرية الاقتصادية الوضعية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد قام الباحث بتحليل الإنفاق الكلي وعناصره الرئيسة من خلال تحليل الاقتصاد الكلي، ومن ثم تحليل الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي من خلال التركيز على الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والمقارنة بينهما. وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات أهمها: إنَّ الإسلام بتعاليمه وضوابطه الشرعية يحقق الكفاءة والعقلانية والرشد في الإنفاق الاستهلاكي ويدعو إلى الضبط في الإنفاق وعدم الإسراف والتبذير، وإنَّ الإنفاق الاستهلاكي متمثلاً بالإنفاق العائلي يتم من أجل تلبية احتياجات العائلة والمجتمع، ويتم ترتيب هذه الاحتياجات في الاقتصاد الإسلامي بدءاً بالضروريات ثم الحاجيات، وأخيراً التحسينات، بما يتوافق مع ظروف وخصوصية كل مجتمع وبما يضمن حفظ الدين والنفس والمال، وأنَّ الإسلام قد سبق بعدة قرون النظريات والسياسات الاقتصادية الوضعية في تركيزه على أهمية الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.

4- دراسة الاسدي وحميد (2012)، **الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسس التي يقوم عليها المنهج الاستثماري في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وكذلك محاولة فهم أهم الضوابط الحاكمة لعملية الاستثمار التي تحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمع الإسلامي وتحديد سلوك المنهج الاستثماري الإسلامي الذي لا ينفصل عن عالم القيم والمبادئ من أجل تحقيق مقاصد الشريعة، وبيان كيفية السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال المزاوجة بين القيم المعيارية وعملية الاستثمار، أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إن الاستثمار الإسلامي حتى يكون فعلا أسما على مسمى إن يكون ملتزما بمقتضيات الشريعة الإسلامية لأنفاق الأموال ضمن ضوابطها وأحكامها، ضرورة العمل ضمن مسار الاستثمار الإسلامي حسب سلم الأولويات، حيث يبدأ بالضروريات مروراً بالحاجيات وأنتهاءاً بالتحسينات من شأنه أن يحقق التخصيص الأفضل للموارد وبالتالي رفع الكفاءة الاقتصادية، يعد الاستثمار أهم محددات النمو الاقتصادي و يؤدي دوراً مميزاً في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية من الدخل والعمالة، واستناداً الى هذه الحقيقة فإن النظام الاقتصادي في الإسلام يضع ضوابطاً وأسساً معينة لعملية الاستثمار ضمن منهجه التنموي الاستثماري، لتفعيل استثمار الموارد المتاحة بشكل لا ينفصل عن القيم والمبادئ التي يتميز بها هذا المنهج عن غيره من النظم الوضعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- دراسة ثجيل وحميد (2008)، **سياسة الإنفاق العام في الإسلام**، هدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة سياسة الإنفاق العام ضمن اطار المذهب الاقتصادي الإسلامي وتستند الدراسة على أساس أنَّ الدولة الإسلامية تصمم سياستها الاقتصادية العامة والتي تعتبر السياسة الإتفاقية جزءاً منها في سبيل تحقيق أهدافها الرئيسية وهذه الأهداف لا تخرج حدودها العامة عن إطار المذهب الاقتصادي الإسلامي، ويمكن القول إنَّ الأهداف الرئيسة للدولة الإسلامية في المجال الاقتصادي تتركز في نفي كل من عنصري الكفر والظلم من خلال استغلال موارد الطبيعة واستثمارها في صالح المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التوزيع، وأهم نتائج الدراسة هي أن السياسة الإتفاقية في الإسلام هي قائمة على أسس علمية وأخلاقية وواقعية تستمدها من نظرة الإسلام للحياة حيث لا تغفل العدالة الاجتماعية والاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية، اما توصيات الدراسة أهمها التي ووجه الاقتصاد الإسلامي إنفاق المال بما ينسجم مع أهدافه في إشباع الحاجات الفردية والاجتماعية وتوجيه سياسة الإنفاق العام بشكل الذي يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال الإنتاج، كذلك أنَّ الاقتصاد الإسلامي يوجه الإنفاق العام ليس على قطاع الإنتاج دون غيره، وإنَّما بشكل متوازن، فيشمل قطاع الخدمات كالصحة والتعليم وغير ها وكذلك يساهم مساهمة فعالة في زيادة المدخرات فزيادة الادخار يؤدي بدوره الى الارتفاع بالإنتاج.

6- دراسة السبهاني (2006)،**الاستثمار الخاص: محدداته وموجهاته في اقتصاد إسلامي- دراسة مقارنة**، هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاستثمار الخاص ومحدداته وموجهاته في الاقتصاد الإسلامي في مسعى لاستكشاف تصور إسلامي للعلاقات الاساسية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى راسها الاستثمار الخاص وهذا البحث الذي يعتمد التجريد منهجاً في محاولة متواضعة للإسهام في صياغة نظرية اقتصادية متساوية مع المذهب الاقتصادي في الإسلام، ومن ناحية أخرى فإنَّ الاحكام الشرعية ومنظومة القيّم ذاتها ، قد اشارت وجهة الاستثمار الخاص انطلاقاً من حافز الربح ضمن ضوابط الاحكام وضوابط السياسة الشريعة والاستشراف الأولي لآثار تلك الأحكام والقيم في الاقتصاد الإسلامي يؤكد على ارتفاع مستوى الاستثمار أولاً، والاستقرار ثانياً، وأخيراً موافقته للحاجات الحقيقية للمجتمع ما التزام المذهب الاقتصادي في الإسلام.

7- دراسة المحتسب (2005) ،**الزكاة، والاعتدال في الإنفاق، والاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي** ، تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق الزكاة، والاعتدال في الإنفاق (استبعاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسراف) على الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الزكاة على الاستهلاك في الآجل القصير، وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، غير محدد فقد يكون بالزيادة او النقصان او الثبات وذلك اعتماداً على كون الميل الحدي الاستهلاك مجموعة دافعي الزكاة أقل من مجموع الميول الحدية المرجحة بالنصيب من الزكاة لكل قسم من مستلمي الزكاة او اكبر منها او مساويا لها، وفي حالة الفقراء ومن في حكمهم، تلعب حصتهم من الزكاة الدور الحاسم وتتأثر النتيجة النهائية بالناحية التطبيقية، أي بمقدار حصيلة الزكاة التي يتم جمعها، وبالأسلوب الذي توزع فيه على مستحقيها، من حيث تعميم الأصناف ونصيب كل صنف، وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة كما يراها ولي الأمر العادل، واذا أدخلنا في التحليل استبعاد الإسراف إضافة إلى تطبيق الزكاة، فإن الأثر الصافي للعاملين معاً على الاستهلاك الكلي يكون مؤكداً بالنقصان في حالات معينة، إلا أنَّه يكون غير محدد في حالات اخرى.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Alam, Mohd & Hisham, 2014)، **المحددات الدينية للإنفاق الاستهلاكي للمسلمين في ماليزيا**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المحددات الدينية على سلوك المستهلك المسلم وعلى قرارات الشراء، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بأجراء مسح على عينته من 232 مسلم من الطبقة ذات الدخل المتوسط والمرتفع الذين يعملون في شاه علام وبانغي في ولاية سيلانجور في ماليزيا. وتشير نتائج الدراسة إلى أنَّ المسلمين المتمسكين بالتعاليم الإسلامية في شاه علام ومنطقة بانجي ينظرون للإسلام كمصدر مرجعي وأنَّ سلوكهم محدد بهذه النقطة بحيث أنَّ معدل الإنفاق كان متوسطا، كما أمرنا الله في القرآن. وتؤكد هذه الدراسة بأنَّ التدين بمثابة دور الوسيط الكامل في العلاقة بين المتغيرات النسبية والمحتوى الاقتصادي للدولة، وسلوك الشراء من المستهلكين المسلمين.

2- دراسة(Hossain, 2014) ،**العقلانية الاقتصادية والاستهلاك: المنظور الإسلامي**، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة نظرية للعقلانية الاقتصادية الإسلامية وإطار الاستهلاك إلى نظرائه الرأسمالية التقليدية والنظام الاقتصادي الاشتراكي، وكان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تقديم إطار شامل عقلاني للاقتصاد والاستهلاك الإسلامي. وبشكل أكثر تحديداً، تم التوصل لإجابات للأسئلة التالية، كيفية اختلاف العقلانية الاقتصادية الإسلامية عن العقلانية الاقتصادية التقليدية، كيفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود لديها اقتصاد الإسلامي بإطار استهلاكي من تلقاء نفسه، لتحقيق أهداف الدراسة وللتوصل للإجابات قام الباحث بإتباع منهجية التحليل الوصفي حول "المنظور الإسلامي العقلاني للاستهلاك في الاقتصاد." وتم بحث الأدلة في القرآن، وكتب السنة، وبالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات الثانوية ذات الصلة من المواقع الإلكترونية، وإجراء تقرير مسحي بورقة بحثية، وتوصلت الدراسة إلى أنَّه من الواضح أنَّ الاقتصاد الإسلامي أفضل بكثير من الاقتصاد التقليدي في الاستهلاك من حيث المبادئ الغير متطرفة والمناسبة لكل زمان و المعتدلة. ويجدر الإشارة أنَّها تساوي بين الجميع مما يجعل المجتمع بحالة متوازنة و سليمة، ومبادئ العقلانية الاقتصادية الإسلامية يمكن أنْ تطبق في الاقتصاد الحديث الاستنتاج الأكثر أهمية هو أنَّ الاقتصاد التقليدي ينبغي أنْ يتضمن الوثيقة المعيارية والديني لتحقيق هدف رضا المستهلك.

3- دراسة (Asif, Ather & ISma, 2014)، **تأثير الاستثمار الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة ميدانية في الباكستان**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الاستثمار الإسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان في الفترة الزمنية ما بين(2000 -2012). لتحقيق أهداف الدراسة وتم اختيار العينة من 200 من الملاحظات استناداً إلى البيانات الاقتصادية الفصلية للفترة من(2002-2012)، وقد تم جمع البيانات من بنك الدولة، ونشرة الأعمال المصرفية الإسلامية ودراسة الحالة الاقتصادية في باكستان، وكان تدقيق هذه الملاحظات ودراستها قائماً على أربع معايير ومتغيرات وهي أوراق البنك الإسلامي (المتغير الرئيسي)، معدل التضخم، سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر (متغير الضابط) والمتغير التابع: التقدم من البنوك المقررة من خلال تطبيق النموذج التلقائي للأثر الرجعي المتخلف(متأخر سداده)، كشفت النتيجة أنَّ ودائع البنوك الإسلامية في الأربعة من التأخيرات المختلفة تلعب دوراً كبيراً في توقع النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ويمكن أنْ تكون النتائج أكثر أهمية إذا ما أخذت أيضاً وسائل أخرى للتمويل الإسلامي من خلال دراسات في نفس المجال وذات الصلة، ويمكن إجراء البحوث المستقبلية عن طريق إشراك العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي للبلد أي وجود عدم الاستقرار السياسي، تكلفة مدخلات الإنتاج، وسياسة التجارة الخارجية وتنمية الموارد البشرية والإنتاجية والبطالة والإنفاق الحكومي مع فترة زمنية أطول وبعينة أكبر حجما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراســـــة (Tahir,2013)،**السياسـات الماليـة والنقديـة فـي الاقتصـاد الإسـلامي: معـالم إطـار مؤسسي**، هدفت هذه الدراسة إلى تلخيص أبرز ما جاء في التفكير القائم على السياســات الماليــة والنقدية في الأدب الاقتصاد الإسلامي. كما تحدد الإطار المؤسسي لهذه السياسات مــن الاقتصــاد الإسلامي، وناقشت الدراسة النقاط الآتية وهي: يجب أنْ تكون أدوار كل من السياسات مكملة فــي سياق الأهداف العامة على مستوى الدولة، إقحام كل من السياسات الغير مألوفة للتعامل مع الوضع الاقتصادي في الوقت الحاضر.

5- دراســة(Ebaidalla, 2013) ، **السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي: أدلة من السودان**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في السودان باســتخدام جرانجــر اختبــار الســببية وتصــحيح الخطــأ نمــوذج (ECM) للفترة 1970 -2008. نتيجة اختبار التكامل المشترك تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفــاق الحكومي والدخل القومي في السودان، اختبار السببية يشير إلى أنَّ اتجاه العلاقة السببية تشغيل مــن الإنفاق الحكومي في الدخل القومي، سواء على المدى القصير والطويل. وهكذا، فإنَّ النتائج تــدعم الفرضية الكينزية، التي تنّص على أنَّ الإنفاق العام هو عامل خارجي مهماً لتحفيز الدخل القــومي. وتخلص الدراسة إلى أنَّ السياسة المالية في السودان تلعب دوراً حيويــاً فــي اســتقرار الاقتصــاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

6 - دراسة(Hassan Zubair, 2005)، **معالجة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي: تقييم**، هدفت هذه الدراسة إلى جذب الاهتمام بعض التطورات الأخيرة في معالجة موضوع الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وكذلك توجيه النظر إلى الاهتمامات المتنامية حول هذا الموضوع في العلوم الاجتماعية الأخرى. إنَّ هذا المنهج المبني على العلاقة المتداخلة بين العلوم المختلفة يهدف إلى فصل الاستهلاك عن الدخل وربطه بدلاً من ذلك بالثروة، كذلك فإنَّ المنهج أيضاً يبرز الأبعاد الأخلاقية والبيئية. ومن المؤمل أنْ يؤدي ذلك إلى التقريب في معالجة الاستهلاك في النظامين الاقتصاديين الإسلامي والتقليدي، وهذه الدراسة هي محاولة لتقيم أدبيات دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، تقدم الدراسة نظرة سريعة على العناصر الأساسية للمفهوم عددا من الاصطلاحات مثل الرغبات والحاجيات، ندرة الموارد، سلة السلع، وكفاء المنفعة وتعظيمها بالنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمستهلك، وهذه الإيضاحات تحاول سد الفجوة بين الصياغة الجزئية والكلية للموضوع. كما بينت هذه الدراسة بعض النماذج الكلية والمختارة التي تعتمد على توزيع الدخل على أساس النصاب بين الفئات مرتفعة الدخل وتلك المنخفضة الدخل في المجتمع من أجل تأثير الزكاة على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاعتدال في الإنفاق عبر نظام الادخار والاستثمار، وخلاف للمقومات المبنية على النماذج، فإنَّ التأثير الإيجابي للأساليب المنطلقة من مقومات إسلامية على المتغيرات المدروسة غير مؤكد.

وبعد استعراض الدراسات السابقة، تبين لنا حرص الإسلام على الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي على ما ورد بخوص القرآن الكريم بوصفه الأساس في ذلك، وأهمية الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق العام والتعرف على المكونات الأساسية، وتناولت أيضا ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي وقدرة النظام المالي الإسلامي على وضع منهج اقتصادي إسلامي متكامل، وأخرى تطرقت إلى الإنفاق الكلي، إنَّ الإسلام بتعاليمه وضوابطه يحقق الكفاءة والعقلانية والرشد في الإنفاق، وتناولت الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي ومعرفه أهم الأسس التي أشار إليها المنهج الاستثماري في الإسلام ومحاولة فهم أهم الضوابط الحاكمة لعملية الاستثمار في الإسلام، وأخرى تطرقت إلى أثر تطبيق الزكاة والاعتدال في الإنفاق على الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، وسعت أخرى إلى جذب الاهتمام بعض التطورات في معالجة موضوع الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، وأخرى إلى تقديم مقارنة نظرية للعقلانية الاقتصادية الإسلامية وإطار الاستهلاك إلى نظرائه الرأسمالية التقليدية والنظام الاقتصادي الاشتراكي، وتناولت أيضاً التعرف على تأثير الاستثمار الإسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان.

وقد استرشد الباحث من خلال الدراسات السابقة في تحديد عنوان الدراسة الحالية، ومشكلتها والأهداف التي تسعي إلى تحقيقها، كما أفاد الباحث بالاطلاع على المنهجية المتبعة في هذه الدراسات، من أجل بناء أداة الدراسة وشكلها.

وعملت الدراسة الحالية على عرض الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنه مع الأنظمة الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية)؛ إذا أنَّ النظام الاقتصادي في الإسلام لا يعمل بمعزل عن الكتاب والسنة النبوية وضمن قواعد عامة وضعها الشرع لتحكم سلوك الإنسان المسلم مبنية على قاعدة الحلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الوضعية:

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الحديث عن بعض المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال النقد والتحليل وذلك مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية وبيّان موقف الإسلام من الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الوضعية وذلك من أجل الوقوف على مناطق القصور في الاقتصاديات الوضعية في المجال الاقتصادي وكيف أنَّ الاقتصادي الإسلامي قد تميّز بتقديم حلولاً جذرية غير تقليدية تدفع بعجلة الاقتصاد القومي الى أعلى المستويات من التقدم في كافة النواحي الاقتصادية. والتطرق إلى المفاهيم المهمة التي تتصل بموضوع الدراسة من حيث مفهوم الإنفاق الاستهلاكي وأهميتهُ والضوابط الاستهلاكية وغيرها مقارنة بالأنظمة الوضعية. وبذلك جرى تقسيم الفصل إلى المبحثين وهما:

المبحث الأول: الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الثاني: الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2 المبحث الأول : الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي:

ويتم في هذا المبحث تناول طبيعة الاستهلاك والجوانب التي لها صلة بهذا الموضوع وتتمثل هذه الجوانب التعرف على مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي وخصائصه وأهدافه ،ويتطلب أيضاً توضيح الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي وأهداف الاستهلاك وضوابط الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي التي تتعلق بالمستهلك.

1-1-2 مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً:

الاقتصاد لغة: هو التوسط والاعتدال واستقامة الطريق،(ابن منظور، د.ت). قال تعالى:﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ ﴾ (لقمان:19)،﴿لَوۡ كَانَ عَرَضٗا قَرِيبٗا وَسَفَرٗا قَاصِدٗا لَّٱتَّبَعُوكَ ﴾ (التوبة:42)، وهذا المعنى "يدلُّ على التوسط في الأشياء والاعتدال فيها" وهو مضمون علم الاقتصاد الإسلامي وجوهره، والهدف الذي يقصد إليه، وهو ما نصت عليه الآيات القرآنية في كثير من المواضيع(المصري، 2010).

أمَّا في الاصطلاح: فالاقتصاد هو مجموعة الأصول والمبادئ العامة الاقتصادية الثابتة والمستخرجة من القرآن، والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمهُ على أساس تلك الأصول الإسلامية وسياسته الاقتصادية (الطريقي، 2009).

وهو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية (الفنجري، 1986).

ثانياً: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

تطلق كلمة (النظام) " على مجموعة من القواعد والأحكام التي تنظم جانباً معين من جوانب الحياة الإنسانية ويتقيد المجتمع على وجوب احترامها وتنفيذها. كما أنَّ الشريعة الإسلامية اعتنت بهذا الجوانب وأقرت العديد من القواعد والأحكام العامة التي تبين أصول العلاقة المالية بين الأشخاص والأموال من جانب، وبين الأشخاص بعضهم مع بعض فيما يتعلق بشؤونهم المالية من جانب أخر"(المرزوقي وأخرون، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنَّهُ مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوي، وتنظم سلوك الإنسان المستخلف في الأرض في استخدامه للطيبات من الموارد المتاحة لإشباع حاجاته طبقا لإحكام الشريعة بما يحقق للفرد والجماعة النمو والازدهار وخير الدنيا والاخرة وهذا البناء الاقتصادي الذي يقوم على هذه الأصول يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان (الكفراوي، 2003).

1-1-1-2 خصائص الاقتصاد الإسلامي:

يتميز الاقتصاد الإسلامي بعدد من الخصائص الفريدة التي تُميّزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية بشقيه (الرأسمالي والاشتراكي) ومنها:

1- **ربانية المصدر والهدف :** يُعدُّ الإطار الديني هو النظام الشامل لكل الأنظمة في الإسلام، في كل شعبة من شعب الحياة، حين يعالجها الإسلام يمزج بينها وبين الدين، ويصوغها في إطار من الصلة الدينية للإنسان بخالقه، وهذا الإطار هو الذي يجعل النظام الاقتصادي الإسلامي قادراً على النجاح وضمان تحقيق المصالح الاجتماعية العامة للفرد، فكانت الخصيصة الأولى للاقتصاد الإسلامي أن مصدره رباني، ويهدف إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لشرع الله تعالى الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به، فالفرد يدرك أنَّ المال مال الله فيكون إرضاء مالك المال هدفا يسعى إليه الفرد في نشاطه الاقتصادي ومن ثم فإن كل نشاط مادي يؤديه الفرد يتحول إلى نشاط ذي طابع تعبدي يثاب عليه عندما يبتغي بعمله وجه الله تعالى ويخلص النية والقصد، فلا ينحصر سلوكه الاقتصادي في إطار النفع المادي بل يتعداه إلى الجانب الروحي، أي يوازي بين منافع الدنيا ومسؤوليات الأخرى في هذه(بن طبي، 2004).

2- **الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية في الاقتصاد :** كما تتفق الأنظمة الاقتصادية الفردية أو الجماعية على إن النشاط الاقتصادي يقتصر على تحقيق المصالح المادية سواءً كانت هذه المصالح المادية هو تحقيق أكبر ربح كما هو الحال في النظام الرأسمالي، أو إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي كما هو في النظام الاشتراكي. واما النظام الاقتصادي الإسلامي وإن كان مادياً بطبيعته لكنه مطبوع بطابع ديني وروحي، وهذا الطابع قوامه الإحساس بالله تعالى وخشيته وابتغاء مرضاته(الفنجري، 1994).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **الحرية الاقتصادية والاجتماعية:** إنَّ الرأسمالية ضحت بالعدالة وبالمساواة الاقتصادية والاجتماعية أفراد المجتمع حيث ادت إلى سوء توزيع الثروة والدخل وبالتالي ادت إلى وجود طبقتين، من يملكون ومن لا يملكون. أمَّا الاشتراكية فقد ألغت الملكية الخاصة وحدت من حريات الأفراد في التصرف والتنقل والتعاقد ففي سبيل تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، أمَّا في الإسلام فتعتبر حرية التملك لعناصر الإنتاج وحرية التعامل هي القاعدة ،بينما تدخل ولي الأمر هو الاستثناء، وهو تدخل محدود وللضرورة الشرعية، وقد يكون التدخل مثلا في حالة إلحاق الضرر بأفراد المجتمع أو في حالة ظهور الاحتكارات والمضاربة غير الشرعية والاستغلال بجميع صوره وهدر المورد وسوء توزيعها وانتاج المحرمات وغيرها، فالإسلام يرى ضمن إطار الشرع يبيح للفرد حرية التملك في ممتلكاته، كما يشجعه على العمل(مرطان،2009).

4- **التوازن في تحقيق المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة:** ان الإسلام جاء أكثر رحابة واستيعاباً لشؤون الفرد والجماعة، فالإسلام لا يذيب الفرد في الجماعة على نحو ما تفعله الاشتراكية، حيث أنَّ النظام الاشتراكي تنكر للفرد وأهدر حريته ومصلحته ليكون المجتمع أو الدولة هي المالك لكل شيء، انطلاقاً من فلسفة المذهب الجماعي التي كانت ترى إنَّ الأصل هو تدخل الدولة إلى درجة انفرادها بعناصر الإنتاج وحرمان الفرد من ثمرة جهده وكدحه. أمَّا النظام الرأسمالي الذي أعطى الفرد الحرية الواسعة في إشباع رغباته وممارسة النشاط الاقتصادي، وبغض النظر كون هذه الرغبة أو هذا النشاط نافعاً أوضاراً بالصحة مما يؤدي الى الانحلال والفساد في المجتمع، أمَّا الاقتصاد الإسلامي تقوم سياسته على التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية، أفراداً أو جماعات والفرد والجماعة ليسا خصمين لا يلتقيان، كما صورتها المذاهب الفردية والجماعة أمَّا إذا كان هناك تعارض بين المصلحتين وتعذر تحقيق التوازن او التوفيق بينهما فإنَّ الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد مع ملاحظة تعويض الفرد عما لحقهُ من أضرار، كما عبر عنه العلماء بقولهم "يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.(العسال وفتحي،1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-1-2 أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يسعى النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق عدة أهداف ويمكن إبرازها بما يأتي:(المرزوقي وآخرون، 2010).

- تحقيق حد الكفاية المعيشية: يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي الى توفير مستوى معاشي لكل إنسان، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي "بتوفير حد الكفاية" وهو يختلف عن حد الكفاية في النظام الاقتصادي الوضعي، والذي يتمثل في توفير ضرورات المعيشة للفرد وأسرته بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، كما فرض الإسلام موارد معينة كالزكاة التي تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم التي كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين.
- يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي الى تحقيق قوة دفاعية للأمة الإسلامية: بما يكفل لها الأمن والحماية ويدرأ عنها كل عدوً يتربص باستقلالها ويستنزف طاقاتها الاقتصادية، يقول الله تعالى:

﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ (الأنفال:60).

- تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع الإسلامي، ويجب أن لا يكون المال متداول في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع أو أن يستأثر بخيرات المجتمع فئة دون أخرى (الفنجري، 1994).
- تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين الأفراد، حيث أنَّ الإسلام يسعى لتحقيق العدل وقد شرع الإسلام أموراً للحد من تفاوت الدخل والثروة عن طريق، تحريم الوسائل التي تؤدي إلى تمركز المال بيد فئة قليلة، وتلك الوسائل مثل الربا والرشوة واستغلال السلطة، كما فرض تكاليف إيجابية للحد من الفقر وتوزيع الثروة، مثل فرض الزكاة والصدقات والكفارات، كما أنَّ بناء إطار أخلاقي للاقتصاد الذي يساعد السلوك الفردي الملتزم بالعقيدة، وبناء مؤسسات تحقق العدل والتوازن من أجل أبراز النظام الاقتصادي كفرع من فروع المعرفة النظرية والتجريبية، وسيكون الحل الأمثل ما يعانيه العالم من مفاسد الأنظمة الوضعية (الخطيب، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-2 مفهوم الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً : تعريف الاستهلاك:

يمكن تعريف الاستهلاك في مفهومة العام بأنَّه استعمال السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات الإنسانية، والحاجات الإنسانية تختلف باختلاف المجتمعات من حيث(طبيعتها ومقدرتها المالية ومنظومة القيم وكذلك العادات والتقاليد الاستهلاكية)، كما تختلف السلع والخدمات التي بواسطتها يتم إشباع هذه الحاجات (مراد، 2009).

أمَّا الاستهلاك من منظور إسلامي فيعرف بأنَّه مجموع التصرفات التي تشكل سلة للسلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولويتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية من أجل التمتع والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى (الهادي، 2009).

فالاستهلاك يعني استخدام السلع والخدمات، فيما يحقق المنفعة للفرد، مع الإلتزام بضوابط الشريعة (ميدني، 2008).

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين بأنَّ الاستهلاك يهدف إلى تحقيق عبادة الله سبحانه وتعالى، حيث أنَّ المنفعة تأتي هدفاً وسيطاً، كما تتميز سلة السلع و الخدمات بأنَّها تحتوي على الطيبات بأنواعها المختلفة، وأنَّ تكون هذه الطيبات من السلع والخدمات وغيرها مشروعة وغير محرمة.

ثانياً: حكم الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام:

والاستهلاك بقدر ما يشبع حاجات الإنسان الحقيقية من أجل الحفاظ على وجود الإنسان على هذه الأرض فهو فرض واجب، وتجري عليه الأحكام في إطار المقاصد الشرعية، ومن هنا نفهم أبرز المبادئ التي تحكم عملية الاستهلاك والتي يمكن إجمالها في الآتي :(السبهاني، 2014).

1- وظيفة الإنفاق الاستهلاكي :

بمعنى أنَّ الاستهلاك ليس غاية بذاته وإنَّما محددة شرعاً من أجل إدامة وجود الإنسان واستكمال طاقاته الجسدية والعقلية والروحية التي تلزم للنهوض بمهام الخلافة على هذه الأرض وعمارتها وهذا المبدأ يؤكد العلاقة بين الحاجات الإنسانية المعتبرة والطيبات المقبولة شرعاً كوسائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإشباعها، مثلاً الجوع يعتبر حاجة معتبراً شرعاً وحفظ النفس كما هو مقرر من الضرورات وبحيث يجب أنَّ يكون إشباع هذه الحاجة من الطيبات من الرزق التي أباح الله للإنسان استهلاكها، وهنا يجد تحريم الإسلام بعض المسميات حكمته، فالميتات والدم والخنزير رجس يسيء إلى طاقات الإنسان الجسدية، وكذلك الخمر والمسكرات والمخدرات تسيء إلى طاقاته العقلية، والفسق يخل بطاقاته الروحية، فهي تتناقص مع غاية الاستهلاك ووظيفته قال تعالى:﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾(الأنعام:145).

2- وحدة سلم الإنفاق الاستهلاكي وتراتبية الحاجات الاجتماعية:

إن هناك أحكام وترجيحات شرعية وجوب النظر إلى حاجات المجتمع ككل والسعي إلى إشباعها بحسب أهميتها، لا إلى رغبات الأفراد وقدرتهم على الشراء أو ما يعرف بوحدة الرفاهية الاجتماعية، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾(النحل:71)، لقد كان الترتيب الهرمي واضحاً عند العلماء المسلمين، فالضروريات أولاً وتليه الحاجيات والتحسينات، ويجب اعتماد هذا التصور بأن يتم تخصيص الموارد لإشباع الحاجات حسب سلم الأولويات للحاجات الحقيقية لعموم أفراد المجتمع وليس بحسب أسعار الطلب التي يستطيع دفعها الأغنياء من أبنائه فقط.

3- وسطية الإنفاق الاستهلاكي:

إن الإسلام يوكد على وسطية الإنفاق الاستهلاكي من الرزق والمال، فلا يبيح له الإسلام إهداره أو إضاعته، في الإنفاق الغير رشيد، كالإنفاق في الاستهلاك المظهري، القائم على الغرور والخداع، وإشباع الميل إلى محاكاة الأخرين، فالمستهلك الرشيد الذي يسعى إلى تعظيم إنفاقه الاستهلاكي في ضوء القيم الإسلامية، على عكس النظام الرأسمالي الذي يسود المجتمعات المعاصرة، بل يتجاوزه إلى مراعاة البعد الروحي، أو الديني، الذي يصرفه عن تجاوز حد الاعتدال في الحلال، ناهيك عن الاستهلاك الحرام، بحيث يصبح سلوك الإنسان الاستهلاكي المسلم ملتزماً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بطاعة الله، وخاليا من المعصية والمخالفات، حتى ينال الثواب من الله، قال تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾(يّس:12)، وقال تعالى:﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (الكهف:49)، فالإسلام دئماً لا يقبل من معتنقيه التفريط في واجبات الحياة الآخرة، كما هو الحال في النظام الاشتراكي الذي يعمل على تعطيل الدين ومحاربته، كما أن النظام الرأسمالي الذي يهمل الجوانب الأخلاقية والدينية مقتصراً على القيم المادية والدنيوية (المرزوقي، 2008).

ثالثاً: أهمية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:

هناك عدد من النقاط التي تجعل الاستهلاك في الاقتصادي الإسلامي أكثر أهمية التي تكون ضمن إطار الشريعة الإسلامي، وتعود أهمية الاستهلاك في الإسلام إلى النقاط التالية:

1- **الاستهلاك عبادة وطاعة من الطاعات:** يُعد الاستهلاك في الإسلام في حد ذاته عبادة الله تعالى وطاعة من الطاعات إذا قصد به وجه الله سبحانه، وعملية الاستهلاك هذه الطيبات نفسها طاعة من الطاعات، إذا كانت تعبر عن الانصياع لأمر الله تعالى بالأكل والشرب والتمتع بهذه الحياة(الوادي، وآخرون، 2010)، قال سبحانه مخاطباً ادم وحواء:﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ (البقرة:35).

2- **الاستهلاك في الإسلام وسيلة لا غاية:** أما الاستهلاك في الاقتصادات الوضعية وخاصة النظام الرأسمالي الذي يختلف عن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، حيث أن الاستهلاك في النظام الرأسمالي هو غاية في حد ذاته وشعيرة تستولي على اهتمامات المجتمع والاستهلاك، وهو المحور الرئيسي لحياة الأفراد، فالفرد يعيش لدنيا فقط يتمتع بها ويقتصر اهتمامه على تحسين وزيادة مستوى معيشته الحاضرة حيث ان هذا النمط الاستهلاكي لم يحقق السعادة والاستقرار لتلك المجتمعات، بينما الإنسان المسلم – وان استمتع من استهلاكه إلا أن الاستهلاك يبقى وسيلة وليس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفاً نهائياً في حد ذاته فالمسلم يستهلك ليعيش وهو يعيش ليعمر الأرض ويعبد الله ويسعى لنيل ثوابه (عامر، 2009).

3- **الاستهلاك في الإسلام ثوابه في الدنيا والآخرة:** يحث الإسلام الإنسان على تناول الطيبات من الرزق، بهدف تحقيق الغاية من خلقه ووجوده ويثاب على هذا الاستهلاك، إضافه إلى ما يتحقق له من متعة ولذة وحماية أي أن المسلم في هذه الحالة قد جمعت له منفعتان عاجلة وآجلة، ويترتب على ذلك أن الإهمال في الاستهلاك أمر مذموم في الإسلام، وإذا قصر الفرد مع توفير المقدرة فهو ملوم (الوادي وآخرون، 2010)، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾،(الإسراء:29) .

4- **الاستهلاك تعود فطري:** ينظر الإسلام للاستهلاك على انه أمر فطري للإنسان، ومن ثم فهو ضروري له، وكل ما كان كذلك فلا يمنع منه الإسلام، بل يقف منه موقف الحث والترغيب، ذلك لأن بقاء الإنسان واستمرارية نوعه، ليعمر الأرض، ويكون خليفة فيها، ويعبد الله تعالى، لا يتأتى إلا بالاستهلاك وفي هذا يقول أحد الباحثين: الاستهلاك في نظر الإسلام، ومن ثم في نظر الاقتصاد الإسلامي أمر فطري وديني، لما يتوقف عليه من مطلوبات دينية.(الشامي، 1984).

1-2-1-2 أهداف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن إجمال أهداف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:(عبده، 2002).

1- إن الاستهلاك في الإسلام يعتبر بمثابة استجابة لنداء الحق جل وعلا لذا فإن المسلم في استجابته لهذه الدعوة الإلهية بالأكل من طيبات الرزق وهو ضرب من ضروب الاستهلاك.

2- أن يتقرب المسلم إلى الله تعالى بالعبادة والطاعة والعمل وفق منهجية وشريعته، وذلك شكراً منه لله تعالى المنعم المتفضل الذي سخر له نعمه كي ينتفع بخيراتها.

3- حماية البدن وسلامته، والمحافظة عليه قوياً معافى، والحيلولة بينه وبين دواعي ضعفه هو هدف من أهداف الاستهلاك في الإسلام الذي جعل حفظ النفس من أهم مقاصد الشرع ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورات الحياة، والإسلام اكد على ذلك في أكثر من موطن حيث، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعطاء البدن ما يستحقه من مأوى وطعام وكساء.

4 - إن المخلوقات البشرية في هذا الكون ما وجدت أصلاً الا لأجل التنعم باستهلاكها والانتفاع بها الانتفاع المشروع ومن هنا فأننا نؤكد أن من أهداف الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي هو التنعم بمباهج الحياة،والترفيه عن النفس في إطار مستقيم، وضمن إطار الاعتدال والتوازن المنشود.

2-1-2-2 ضوابط الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي :

الإنفاق الاستهلاكي في النظام الاقتصادي الإسلامي يرتبط بضوابط ومحددات الشريعة الإسلامية والتي تتضمن ما يلي :

1 - التأكيد على الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام يرتبط بالطيبات من الرزق والتي تتمثل بالنعم التي وفرها الله سبحانه وتعالى للإنسان من موارد موجودة على الأرض وسخرها لخدمته، لقوله تعالى في العديد من الآيات القرآنية :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾(البقرة:172)، قال تعالى:﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ (البقرة:60).

2 - التأكيد على ضرورة أن يتم الإنفاق الاستهلاكي ما هو حلال ونافع وتجنب الحرام وما هو ضار بالنسبة للمجتمع أو الفرد أو للاقتصاد ككل(البطاينة، 2012)، لقوله تعالى في العديد من الآيات القرآنية:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ﴾ (البقرة:168)،﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ (المائدة:4).

3 - التأكيد على ضرورة الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام لا يضبط اتجاه الاستهلاك فقط (نحو الطيبات)انما يضبط درجة الاستهلاك، أي بالقدر الذي يحقق القصد منه، فلا إسراف لأن الإسراف يعد تجاوز للحد، ولا تفريط، ويأتي توجيه الإنفاق الاستهلاكي متسقاً مع هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوجيه في قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ (الفرقان:67)،أن الاحكام الواردة في هذا المجال تحصن المجتمع المسلم من أنماط الاستهلاك اللارشيدة، لا ترف، ولا تبذير، وبالمقابل لا تقتير، ولا حرمان(السبهاني،2005).

4 - التأكيد على ضرورة الاعتدال في الاستهلاك وعدم المغالاة في الاستهلاك بحيث يتجاوز الحد المعقول والمناسب، لأن حصول هذا التجاوز في الاستهلاك يعد تبذيراً واسرافاً وتبديداً لا داعي ولا لزوم له في قوله تعالى:﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ (الأعراف:31). وبذلك يفرض الإسلام ومن خلال الشريعة الملزمة بالاعتدال في الاستهلاك الذي يمثل السلوك العقلاني والرشيد، والذي يتم تأكيده بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ﴾ (الإسراء:27). فهذه دعوه واضحة على عدم التبذير والإسراف (خلف، 2008).

5 - التأكيد على أن يتم الإنفاق الاستهلاكي و يجب على المسلم بسد حاجات نفسة أولاً، ثم أهله، ثم أقربائه، ثم المحتاجين، قال رسول الله ﷺ : " ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء، فهكذا وهكذا، يقول: فبين يديك، وعن يمينك، وعن شمالك" (النسائي، سنن النسائي، ج2، ص37، رقم الحديث:2326) (المصري، 2010)

6 - تأكيد الإسلام في تنظيمه للإنفاق الاستهلاكي يهدف أولاً الى توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهي تمثل السلع الضرورية التي بها يتم حفظ الحياة والنسل والدين وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن، والتي يجب على أفراد المجتمع أن يتعاونوا على توفيرها، وجعل الإسلام ذلك مرتبه الجهاد في سبيل الله نصرة لدينه (عفر، 1985)، فيقول الله تعالى ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾،(المزمل:20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-1-2 ترتيب الحاجات في النظام الاقتصادي الإسلامي:

قبل الحديث عن مفهوم الحاجات وترتيبها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فإن الفكر الاقتصادي الوضعي يعرف الحاجة "بأنها كل رغبة تجد ما يشبعها من مورد(أو مال) من الموارد الاقتصادية كما هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في الشعور بألم يلح على الفرد، مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن إشباع الحاجة". كما تم تقسيم الحاجات في الاقتصاد الوضعي وفقاً لعدة معايير أهمها التقسيم الشائع للحاجات الى حاجات مادية وحاجات معنوية، كما اعتبر الاقتصاد الوضعي ترتيب الحاجات(ضرورية وكمالية)، كما أن هناك بعض الدراسات تناولت تقسيم الحاجات على النحو الذي أخذت به النظرية الاقتصادية الإسلامية ولكن بفلسفة مغايرة (مراد،2009).

كما يرى مازلو أبراهام بأن هناك ترتيباً هرمياً لحاجات الإنسان حسب أهمية كل حاجة، فإذا قام بإشباع احدهما تنتقل الأهمية إلى التي تليها وتصبح الأكثر الحاحا، وفيما يلي ترتيب هذه الحاجات حسب أهميتها(الصالحي،1997).

- الحاجات الفسيولوجية والتي تتمثل في المأكل والمشرب والنوم والراحة.
- الحاجات الأمنية كما تتمثل في الحماية من المخاطر المادية والصحية ومخاطر التدهور الاقتصادية.
- الحاجات الاجتماعية مثل رغبة الفرد في الشعور بالانتماء للآخرين وقبولهم له بالصدقة والمودة.
- حاجات الشعور بالذات، مثل الحاجة الى الاحترام، والثقة بالنفس.
- حاجات إثبات الذات وتتمثل في الحاجة إلى التميز عن غيره وتحقيق ذاته والتحصيل والنمو والمقدرة على فعل أي شيء يستطيعه.

أما مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي حيث أن هذه الحاجات تتسم بالشمول و التنوع والتدرج والتي تكون وفق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية والتي تعطي التصور الواضح والعميق لأولويات الاقتصاد الإسلامي من أجل علاج الفقر والفروق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ولذلك كان من اللازم الإلمام بهذه الحاجات والتعرّف عليها وعلى مراتبها وأولوياتها بناء على تقسيمات علماء الإسلام لمقاصد الشريعة الإسلامية، إلى مقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية (قانة،2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم تقسيم الحاجات في الإسلام وفق أهميتها الى ثلاث مستويات كما يلي الضـــروريات، الحاجيات، والكماليات. ويمكن توضيحها كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(1) ترتيب الحاجات في الإسلام

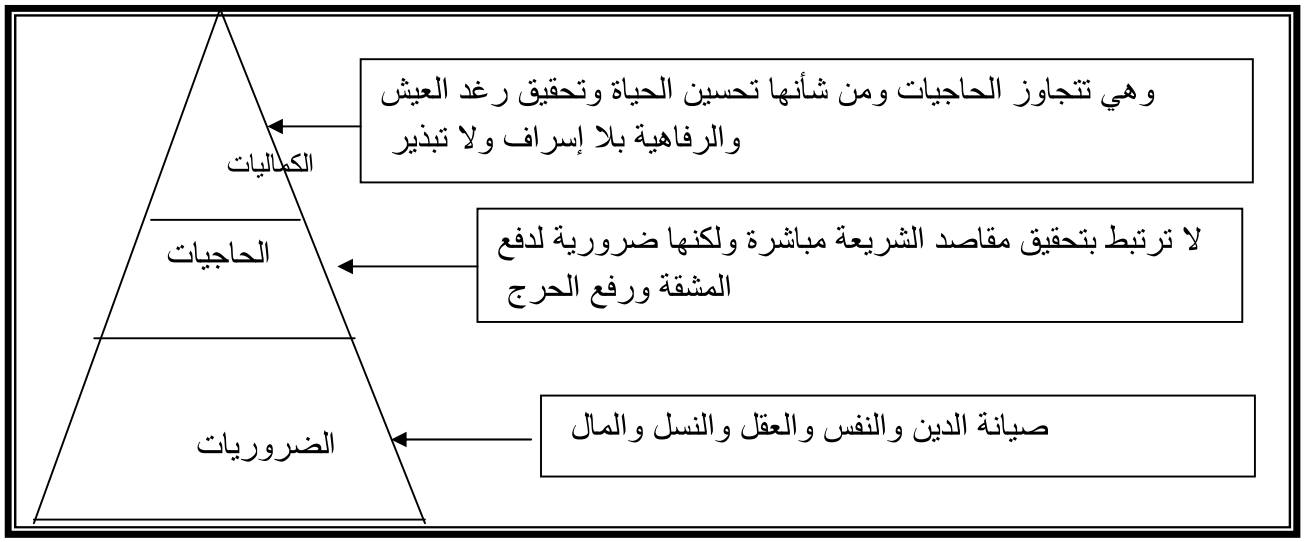

المصدر:(البطاينة وأخرون، 2005، ص75).

ويجب أن يرتب المستهلك المسلم أولويات الإنفاق طبقاً لسلم الأولويـــات الإســـلامية التـــي وضعها الفقهاء وهـــي: الضـــروريات فالحاجيـــات فالتحســـينات، وتحليـــل ذلـــك علـــى النحـــو التالي:(شحاتة،2008).

(أ) الإنفاق على الضروريات : ويقصد بها ما ينفق لقوام النـــاس والمخلوقـــات ويحقـــق المقاصـــد الشرعية، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها، مثل نفقات المأكل والمشرب والمسكن والصحة والأمن والعلم و الزواج.

(ب) الإنفاق على الحاجيات : ويقصد بها ما ينفق على ما يحتاجه الناس لجعـــل حيـــاتهم ميســـرة وتخفف من المشاق والمتاعب، ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء مطالب الضروريات وهى أيضاً تتعلق بالمقاصد الشرعية.

(ج) الإنفاق على التحسينات : وتتمثل في بنود النفقات التي تجعل حياة الإنسان رغدة طيبة وعلـــى أحسن حال عن حالة الضروريات والحاجيات، ولا يجب الإنفاق عليها إلا بعـــد اســـتكمال نفقـــات الضروريات والحاجيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 المبحث الثاني: الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي حلقة مهمة في سلسلة النشاطات الاقتصادية، ومفهوم الاستهلاك يختلف مدلوله باختلاف المدارس الاقتصادية التي تبنت هذا المفهوم كما يتم التطرق إلى مفهوم الأنظمة الوضعية(الرأسمالية والاشتراكية)؛ وسنتطرق الى الإنفاق الاستهلاكي وهو واحد من المفاهيم الأساسية التي يتناولها علم الاقتصاد وقد تعرض مختلف الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم إلى هذا المفهوم بجوانبه المتعددة لكنها في النهاية تؤدي إلى معنى واحد وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستهلاك، وتوضيح محدداته وأنواعه والنظريات المفسرة للاستهلاك.

2-2-1 مفهوم النظام الرأسمالي والاشتراكي :

2-2-1-1النظام الرأسمالي وأهم أسسه ومساوئه:

أولا: النظام الرأسمالي:

هو نظام اقتصادي يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية ، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، معتمداً على سياسة فصل الدين نهائياً عن الحياة (Hoppe, 2010)

ويعرّف بأنه النظام السياسي الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة والربح الخاص، في هذا النظام يمتلك الأفراد الشركات ويديرون أغلب الموارد المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، وتتضمن هذه الموارد الأرض، وموارد طبيعية أخرى، واليد العاملة، و رأس المال، الذي يشمل المصانع، والمعدات، والأموال المستثمرة في نشاطات الأعمال، ويشتق مصطلح الرأسمالية من كلمة رأسمال، وتؤكد النظريات الرأسمالية على الخيارات الاقتصادية الخاصة، وللناس فيها حرية اتخاذ القرار في طريقة كسب دخلهم وإنفاقه، وللشركات أن تختار السلع التي تنتج والخدمات التي تقدم والسعر الذي تعرضه بها كما أنها تتنافس فيما بينها في بيع المنتجات، وتسمى الرأسمالية أحيانًا نظام التجارة الحرة أو الاقتصاد الحر المعدّل؛ لأنها تسمح للأفراد بأن يقوموا بالنشاطات الاقتصادية بعيدًا عن التدخل الحكومي بدرجة كبيرة وللرأسمالية أسماء أخرى منها: نظام السوق الحر ونظام المبادرة، وحرية العمل والتجارة (Schumpeter, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسس وخصائص النظام الرأسمالي:

إن النظام الرأسمالي قائم على الحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة النشاط الاقتصادي، والملكية الفردية لعناصر الإنتاج، وحافز الربح، والتنافس فيما بينهم بهدف تحقيق المكسب المادي، ويتمتع هذا النظام بقدرته على التجديد والاستمرار وقابليته للإصلاح، الأمر الذي جعل دول العالم تتجه نحو الرأسمالية(الطلحان، 1974).

- **الملكية الفردية الخاصة**: و يقصد بها قرار المجتمع وحمايته لحقوق الأفراد في الاحتفاظ بما يحصلون عليه من الثروات والتصرف بها ضمن حدود الاطار القانوني والاجتماعي، كما أن النظام الرأسمالي يقوم على تقديس حق الملكية الفردية مما ينتج عن هذه الحماية زيادة الثروة والادخار التي توجه للاستثمار، كما أن هذه الملكية تؤدي إلى تفاوت كبير بين فئات المجتمع من أجل
- توزيع الثروات والدخول، حيث نجد هناك فئة تملك أدوات الانتاج وهَمُّها هو جمع المال بأي شكل من الأشكال، وفئة أخرى محرومة تحاول البحث عن المقومات الأساسية لحياتها(المرزوقي، 2002).

- **المنافسة الحرة:** يرى الرأسماليون أن التنافس الحر يُعد من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق من الاكفاء، ومن ثم يؤدي إلى الاستخدام الأفضل للموارد، ومن ثم التخصيص الكفء للموارد، ومن ناحية توجد المنافسة بين المستهلكين من أجل الحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار مما يخرجون المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلعة ضرورة قصوى، أو لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة وثمن السلعة، وهكذا يؤدي التنافس بين المنتجين فيما بينهم وبين المستهلكين فيما بينهم الى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية(الانصاري،2009).
- **حافز الربح:** يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الأساس لزيادة الانتاج وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون حيث كل فرد يتصرف بما تمليه علية مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة ، وأن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، والمنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فأن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارد، أن الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطر، لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر فقد يربح أو يخسر (كمال، 1990).

- **الحرية الاقتصادية:** يكفل النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية للفرد، وحسب النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو من حيث الاستهلاك الذي يرغبه، أو من حيث الإنفاق أو الاستثمار الذي يناسبه، كما ليس للدولة في النظام الرأسمالي حق التدخل أو وضع القيود والعراقيل أمام الفرد عندما يقوم بأي تصرف من التصرفات السابقة، فالقرارات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار يتخذها الفرد بنفسه في ضوء ما يراه مناسباً (المرزوقي، وأخرون، 2010).

مساوئ النظام الرأسمالي:

- **التوزيع غير متكافئ في السلطة:** وهي من أهم العيوب التي رصدها كارل ماركس حيث ذهب ماركس إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، ومصدر هذه السلطة هي الملكية الخاصة وبالتالي فالسلطة هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالية، وأن السلطة الرأسمالية لا تقتصر على مشروعه بل تمتد إلى المجتمع والدولة، فالجهاز الإداري في الدولة ما هو الا لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية، ويضيف ماركس أن هذه السلطة الرأسمالية تمتد لتشمل الاقتصاديين ومن ثم يخضع علم الاقتصاد والاقتصاديون للنفوذ سلطة الرأسمالية(طلبة، 2007).
- **التفاوت في توزيع الدخول والثروة** : إن النظام الرأسمالي يؤدي إلى تركز الثروات في أيدي فئة قليلة من الأفراد، و يؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي لأن دخول عناصر الإنتاج تتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب، فأن قوة المساومة عنصر العمل عادة ما تكون صغيرة أو ضئيلة، وعليه يحصل على دخل أقل بالمقارنة بدخول أصحاب رؤوس الأموال، وهذا ما يؤدي إلى تركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من الأفراد وهي الطبقة الرأسمالية، وأن ظاهرة عدم توزيع الدخول والثروات أدت الى تدخل الحكومة من أجل الحد من ظاهرة عدم عدالة هذا التوزيع عن طريق فرض حد أدنى للأجور، ووضع الضرائب التصاعدية(عبد الحميد،2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الحرية الوهمية:** وهي الحرية التي افترضها أنصار النظام الرأسمالي ليست مطلقة، حيث لا يتمتع بها سوى فئة قليلة من الأفراد المنتجين، فالعامل الأجير الذي غالباً ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، أي عدم تمتع العامل بالحرية، وذلك يؤدي الى المنافسة بين طبقة العامل والتي تمثل غالبية الشعب مما يؤدي الى قبول العامل بأجور منخفضة حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، وقد بلغ عدد البطالة في الثلاثينيات حوالي 12 مليون عامل عاطل في الولايات المتحدة، حيث ساد العالم أزمة عالمية كبرى (الأنصاري، 2009).

2-2-1-2النظام الاشتراكي وأهم أسسه ومساوئه:

أولاً: النظام الاشتراكي:

الاشتراكية هي مجموعة المبادئ العامة التي تهدف إلى تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وترى أن الدولة هي الموجه الرئيسي لنشاطات الأفراد والمجتمعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافي(Godden, 1994).

وفي النظام الاشتراكي تسيطر الحكومة على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأسمال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام(طلبة،2007).

أسس وخصائص النظام الاشتراكي: يعتمد الاقتصاد الاشتراكي على مجموعة من الأسس والخصائص هي: (Schumpeter, 2011):

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج :** في ظل الاقتصاد الاشتراكي لا يحق للأفراد امتلاك وسائل الانتاج، حيث يرى الفكر الاشتراكي أن هذا التملك الفردي هو الوسيلة التي يتم بها استغلال أغلب المواطنين. حيث تكون وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل.
- **التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي :** يقوم النظام الاشتراكي أساساً على وجود جهاز مركزي للتخطيط يعمل على تحقيق التوافق بين الموارد والاحتياجات ، وذلك من خلال وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة قومية تقوم على تحديد الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وتلتزم جميع المنشأت الاقتصادية بالخطة الموضوعة لها من قبل الدولة.

- **تلبية الحاجات الجماعية** : يقوم المخططون في ظل النظام الاشتراكي بدراسة احتياجات بشكل عام في المجتمع لا تكفي لتلبية الاحتياجات، لذلك يقوم المخططون بوضع اولويات محددة تسمح بتقديم الخدمات والسلع التي يرغب بها غالبية أفراد المجتمع على غيرها من السلع الاخرى.

مساوئ النظام الاشتراكي: إذا كان النظام الاشتراكي يزعم أنه يهدف إلى إشباع الحاجات العامة، ورعاية مصلحة الأغلبية، ومعالجة سوء توزيع الثروة إلا أن له مساوئ عديدة، أهمها ما يلي:

- في النظام الاشتراكي حيث أن الفرد ضعيف في ممارسة حريته عند قيامه بالنشاطات الاقتصادية حيث أن الدولة هي التي تحدد هذه النشاطات التي ينبغي على الفرد القيام بها والدولة هي التي تحدد الانتاج والاستهلاك والاستثمار (خلف، 2008)

- أما في النظام الاشتراكي حيث تنعدم حرية المستهلكين في اختيار السلع اللازمة لإشباع حاجاتهم طبقاً لمعايير خاصة، وفي هذا النظام هناك قيود يضعها على المشروعات والأفراد في الانتاج والعمل والاستهلاك يحد من حريات الناس وقد يخطئ جهاز التخطيط في تقديراته ويتحمل الخطاء جميع المواطنين (طلبة، 2007).

- غياب نظام حوافز الكفاءة: أشارت الدراسات المقارنة بين النظام والرأسمالي والاشتراكي أن إنتاجية العامل في النظام الاشتراكي أقل من إنتاجية العامل في النظام الرأسمالي، فغياب حافز الربح أدى إلى انخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع الاشتراكي، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد، مما جعل كثير من المجتمعات تثور على النظام الاشتراكي وتتحول إلى النظام الرأسمالي، أن الأسس التي بنيت عليها الاشتراكية تخدم المصلحة والمنفعة العامة عكس ما هو مطبق في الرأسمالية، وأسلوب التخطيط هو الوسيلة الأنجح حيث يجنب الدولة الوقوع في الأزمات الاقتصادية (المرزوقي، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-2 مفهوم الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

أولاً: تعريف الاستهلاك:

الاستهلاك هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات، ويعني الاستهلاك عادة (الإنفاق الاستهلاكي)؛ حيث أن مقدار الاستهلاك والإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين. وطبقاً لهذا المفهوم فإن الدخل الذي لا ينفق يذهب إلى الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل (حسين وسعيد، 2004).

ويعرّف الإنفاق الاستهلاكي على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها :(عبدالرحمن وعريقات، 2004).

أ- مستوى دخل الفرد.

ب- الميل الحدي للاستهلاك.

ج- أسعار السلع ومروناتها.

يعد الإنفاق الاستهلاكي ترجمة لحاجات الأفراد في صورة طلب في السوق حيث يسود في الاقتصاديات الرأسمالية مفهوم أو مبدأ سيادة المستهلك بمعنى أن المستهلك هو الذي يحدد أهداف المجتمع الاقتصادي من حيث تحديد أولويات الانتاج، أو توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة (مشهور، 1991).

إن الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الوضعي يعني أن المستهلك هو المعوّل عليه في العملية الاستثمارية بما أنه لا يتسم بالسلوك الرشيد فقد يتم تضليله عن طريق خلق طلب غير حقيقي على منتج ما، مما تكون هناك عواقب سلبية على الاقتصاد القومي وذلك نتيجة عدة عوامل ومن أهمها:(عبداللطيف، 2010).

1 - **قصور الطلب:** فعندما يزيد الطلب على سلعة معينة في نظام السوق ليس بالضرورة أن يكون مطابق لرغبات الأفراد وحاجاتهم ونتيجة ذلك سبب الدعاية والإعلان؛ حيث ازدادت الدعاية وخاصة في الوقت الحالي، فجهاز الثمن لن يحقق لكافة أفراد المجتمع الرغبات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية بما فيها الطبقة الفقيرة، كما افترض التصور المثالي لمبدأ الحرية الاقتصادية وانما يكون التوزيع السائد لصالح الطبقة الغنية.

2 - **عدم إكمال السوق**: ففي فروض المنافسة الكاملة التي تقوم عليها نظرية الحرية الاقتصادية لا يوجد لها دور حيث أن احتكار القلة في مجالات الإنتاج أصبح الطابع الغالب، مما يؤدي الى تشوية توزيع الموارد ويهدر جانب منها، مما يستدعي تدخل الدولة عن طريق الكثير من الإجراءات الاقتصادية التي قليلا ما تنجح في حماية الصالح العام.

3 - **قصور جهاز الثمن**: وهنا يعاني جهاز الثمن من أمر آخر يتمثل في عجزه عن حساب النفقات والمكاسب الاجتماعية بشكل عادل وهذا ما يجعل جهاز الثمن من الأسعار مؤشر غير سليم لنفقات الفرصة البديلة من السلع والخدمات كما يضلل المستهلك في تحديد أولوياته من السلع والخدمات كما يضلل المستهلك أيضاً في النقطة التي يتساوى فيها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية وهي النقطة التي يفترض فيها أن تحقق أكبر إشباع ممكن في حين أنها تحقق للمنتج أكبر ربح ممكن، مما يكون له رد فعلي سلبي على عملية تحديد عوائد عوامل الإنتاج، والتي تمثل القوة الشرائية لكل عنصر إنتاجي.

2-2-2-1 أنواع الاستهلاك:

لتحديد أنواع الاستهلاك يتم الاعتماد على عدة معايير لتقسيمه، ومن بين هذه المعايير:(ويزة، 2014).

1- حسب الجهة المستهلكة: حيث يُقسم الاستهلاك الى استهلاك خاص(الفردي) واستهلاك عام(الجماعي)، فيعرّف الاستهلاك الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام وهو الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية.

2- على أساس الغرض من الاستهلاك: حيث يتم تقسيم الاستهلاك إلى نوعين: الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي). فالاستهلاك النهائي هو الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات، والذين يقومون بشراء السلع من أجل الإستخدام الشخصي أ و العائلي، أما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العملية الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الاعتماد على مصدر السلع ولخدمات المستهلكة: كما يتم تقسيم الاستهلاك الى نوعين : الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي. فالاستهلاك السوقي حيث تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، أما الاستهلاك الذاتي عن طريق استهلاك جزء من الوحدات المنتجة بقصد تلبية حاجاتها.

4- على أساس نوعية المستهلك: أي سلعة كانت أم خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف أنه استخدام لما له وجود مادي ، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء. أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه ما ليس له وجود مادي ، مثل النقل والعلاج والتعليم وغيرها من الخدمات(غير الملموس).

2-2-2-2أهداف الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي: (عبده، 2002).

1- إن الاستهلاك في النمط الوضعي يهدف للوصول إلى أقصى غايات الاشباع المادي والإشباع والرفاه المعيشي، حيث أن المدينة الغربية لا تقف بالحاجة عند حد معين من مقتضيات اجتماعية أو اقتصادية أو قومية، لأن رافدها الحقيقي ليس من نوع روحاني ولكنه الرفاهية، وأن فلسفتها الحقيقية أنما تجدها في إمكانية تحقيق أكبر لذة في الدنيا.

2- كما أنها أفرزت فئة حولت المال عن هدفه الحقيقي هو سعادة الإنسان وتلبية حاجاته وتأمين الحياة الكريمة له، إلى سبيل لشقاوته، فكثرت محلات بيع السلع الكمالية، ورفعت شعارات ولافتات الدعاية والإعلان من أجل المزيد من الاستهلاك اللاّ منضبط في حين ارتفعت الأسعار وانخفضت الاجور.

3- إن الاستهلاك في الأنظمة الوضعية دائماً يجري وراء تحقيق المنفعة للمستهلك بغض النظر عن كون هذه المنفعة مشروعة أو غير مشروعة، ونتيجة لذلك سادت هناك نظرية سيادة المستهلك وتعني أن للفرد الحرية التامة في توزيع دخله بين السلع حسبما يروق له دون قيود أو حدود أودون تدخل من أحد أما التحليل الحديث لطلب المستهلك الغربي مبني على أن المنفعة الذاتية هي الغاية الأساسية بالنسبة للمستهلك، نتج عنه أن أفرغت هذه المنفعة أو ذاك الاشباع من أي مضمون أخلاقي وكرد فعل لذلك ارتفعت الأصوات مناديه بأنه ينبغي على العالم الاقتصادي أن يأخذ أذواق المستهلكين بنظر الاعتبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-2-2 محددات الإنفاق الاستهلاكي في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

لقد أكد كينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف ، الفائدة والنقود" بأن الدخل يعُد المتغير الرئيسي الذي يتوقف عليه الإنفاق الاستهلاكي، وهذا لا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي هو دالة في الدخل بل هناك عوامل اخرى خلاف الدخل منها:(حسين وسعيد، 2004).

1- **العوامل الذاتية أو الشخصية:** هي التي تقود الأفراد إلى الأحجام عن الإنفاق من دخولهم ومن هذه العوامل الشخصية ، الاحتياط، بعد النظر والحساب والاستقلال وكذلك الكبرياء، البخل والضغط الاجتماعي . فالادخار كاحتياط يحدث الآن لأن الأفراد قد يرغبون في تكوين احتياطي ضد مصاعب غير متوقعة مثل البطالة أو الإصابة أو المرض وكذلك الضغط الاجتماعي يدفع الأفراد بأن يواجهوا نسبة عالية من دخولهم للاستهلاك بسبب شعورهم بالرغبة في المحافظة على مركزهم في المجتمع.

الشكل(2) أَثر العوامل الذاتية على الاستهلاك

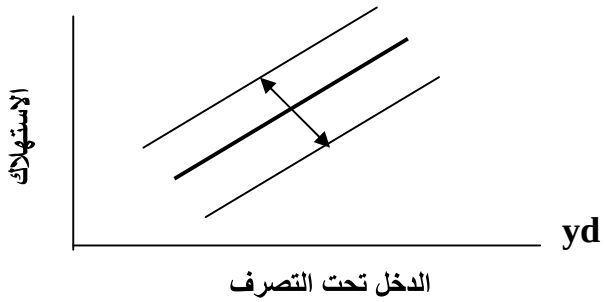

المصدر: (الموسوي، 2004، ص 118).

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العوامل الذاتية تؤثر على المستوى الاستهلاك إذا تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى أو سفل بخط موازي.

2- **العوامل الموضوعية منها:** (الموسوي، 2004).

- **البيع بالتقسيط:** يعني الحصول على السلع الاستهلاكية بالبيع الآجل، فيزداد حجم المشتريات الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليف منخفضة لحصولهم على السلع الاستهلاكية بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **إعادة توزيع الدخل:** إن التغير في إعادة توزيع الدخل من شأنه أن يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الكلي اذا كان الميل المتوسط للاستهلاك مختلفا عند مستلمي الدخل، وفي هذه الحالة ستتحول دالة الاستهلاك الكلية، وقد يحصل تغير في انحدار هذه الدالة أيضا.

- **الثروة:** تدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك كمحدد للاستهلاك، إذا يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق الاستهلاكي نتيجة تحسين مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الاعلى.

2-2-2-4 نظريات الاستهلاك في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

2-2-2-5 الأسس النظري للاستهلاك:

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدخل ضمن الطلب الكلي ومن ثم فإن له مكانة معتبرة في التحليل الاقتصادي، ومن أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع الاستهلاك.

أ- المدرسة الكلاسيكية:

يدعم أفكار المدرسة آدم سميث وريكاردو بقانون ساي " العرض يخلق الطلب المساوي له"، حيث أن العرض هو الكفيل وحده بخلق الطلب على الاستهلاك ، غير ان توماس مالتوس من المفكرين الذين اعترضوا على قانون ساي وذلك بسبب ظهور الأزمات الاقتصادية، وخاصة أزمة 1817 الناتجة عن نقص الاستهلاك أي الطلب الكلي بسبب عم وجود أسواق لتصريف فائض الإنتاج، كما أن مالتوس تتدخل لحل هذه المشكلة عن طريق توسيع الأسواق الداخلية وحرية التجارة وزيادة الاستهلاك الترفيهي للملاك الزراعين عن طريق تقسيم الملكية إلى وحدات زراعية صغيرة مما تؤدي إلى زيادة مداخيلهم وتحسين المستوى الاستهلاكي كما يطالب بتدخل الحكومة بزيادة إنفاقها على السلع الاستهلاكية، ومن هنا يتوجه مالتوس إلى ايجاد الحلول لرفع المستوى الاستهلاكي بإيجاد الآليات لها، عكس الرواد الكلاسيكين الآخرين(محمد، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- نظرية الدخل المطلق:

لم يعتقد الفكر الكلاسيكي أن هناك مشكلة اقتصادية تتعلق بجانب الطلب، حيث أن المشكلة تنحصر في الانتاج والعرض، كذلك لم يحاول أي من الاقتصادين وضع فرضية لتحليل السلوك الاقتصادي على المستوى الكلي، وإنما كانت هناك نظريات حاولت تفسير سلوك المستهلك على المستوى الجزئي، ومن هذه النظريات هي نظرية المنفعة(العددية) التي طورها بشكلها النهائي الفرد مارشال ونظرية المنفعة الترتيبية(تحليل منحنيات السواء)التي بدأها باريتو، كما فوجئ الاقتصاديون في عام (1929) بحدوث أزمة كساد، أدت الى انخفاض الطلب ، وتكديس السلع في المخازن، وارتفاع معدلات البطالة (Ferguson, 1980) .

وقد جاءت نظرية كينز في الاستهلاك غالباً ما تسمى بنظرية " الدخل المطلق " و ذلك لأن قرارات الاستهلاك مبنية على القيمة المطلقة للدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد، فالدخل المتاح حسب هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي، ويسمي الاستهلاك أيضاً بالاستهلاك المطلق والذي يدل على قيمة الإنفاق الاستهلاكي الكلي للفرد(خليل، 1994).

ج- المدرسة النيوكلاسيكية: (محمد، 2006)

نبعت النظرية النيوكلاسيكية من المدرسة الحدية، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و التي أسست النظرية الاقتصادية على أساس سلوك التعظيم، وهذه الأفكار قد تم تطويرها على يد كل من الفريد مارشال، و ليون فالرأس، و الآخرين قدموا أساس النظرية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت بدا تبرز مفاهيم جديد في التحليل الاقتصادي تهتم بمعالجة وتفسير العوامل الاقتصادية و ذلك لإعطاء تحليل أفضل من المدارس الكلاسيكية وبذلك بدأ فريدمان، الاهتمام بالفرد كوحدة اقتصادية، ومن روادها دوزنبري، فريدمان، موديغلياني ولهذا بنت المدرسة النيوكلاسيكية استنتاجاتها على افتراضات ثلاثة:

1- إن استهلاك كل فرد يتحدد بناء على الحل الأمثل لاستهلاكه الحالي والمستقبلي، حيث يتاح له الاقتراض والإقراض.

2- إن الفرد يعظم منفعته لفترة محددة بحياته المتوقعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- هناك توازن في الأسواق.

يلاحظ من الفرضيات أن محور المادة هو الفرد و لهذا تبلورت نظريات تتبنى مفهوم المنفعة، والرفاهية، والتوزيع، والعمل، والدخل معتمدة أفكارهم على المجدد الاقتصادي كينز.

د- نظرية الدخل النسبي:

وهي إحدى النظريات التي حازت على إهتمام (ديوزينبيري) والتي صاغها عام(1949) ولقد بنى نظريته على افترضين هما :-

الافتراض الأول: إن السلوك الاستهلاكي هو سلوك نفسي كما يشير أن المستهلكون يعيشون في مجتمع مؤلف من طبقات اجتماعية ذات عادات ومستويات استهلاكية ودخلية مختلفة، يحاول كل فرد الارتفاع بمستوى استهلاكه، وتقليد الفئات الاجتماعية العليا من أجل الارتقاء إلى طبقة اجتماعية أعلى، فمن هنا يريد التقليد والمحاكاة من ناحية، والعمل باستمرار على رفع مستوه عن طريق زيادة دخله من ناحية اخرى(Duesenberry, 1967).

الافتراض الثاني: إن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل الحالي (المطلق) و إنما يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك السابق، أي أنه توجد علاقة بين الاستهلاك الحالي و الدخول السابقة، حيث يرى ديوزينبيري بأن العائلات لا يمكنها تخفيض استهلاكها الذي بلغته، لأنها تجد صعوبة في ذلك ولكنها تستطيع تخفيض ادخارها لأي فترة زمنية معينة حتى تحافظ على نفس استهلاكها السابق، ولعل أهم فكرة يمكن أن تستخلص مما قام به ديوزينبيري هي أن الاستهلاك لا يخضع لدخل واحد و إنما لسلسلة المداخيل السابقة ومن هذه الفكرة انطلق ميلتون فريدمان في محاولة إيجاد المتغيرات التي تتحكم في الاستهلاك (ويزة ، 2014).

هـ - نظرية الدخل الدائم :

يعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل النسبي على الدخل الحالي منسوباً إلى اقصى دخل سابق، كما أن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما هو أكثر من الدخل الحالي، وهذا ظهر أيضا في نظرية الدخل الدائم الذي طوره(فريدمان) كما يعتمد الاستهلاك الجاري في نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، فمثلاً إذا كانت الاسرة تتوقع أن يزيد دخلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المستقبل، فمن المحتمل أن تستهلك هذه الاسرة أكثر مما يشير اليه مستوى دخلها الحالي(ابدجمان، 1990).

وتعتمد فرضية(فريدمان)على ثلاثة عناصر أساسية هي : (ابو عيدة، 2013).

1- إن الدخل الفعلي (Y) للأسرة والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما :دائم Permanent وانتقالي Transitory الدخل الدائم (Y_p)عند(فريدمان) هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار(مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أما الدخل الانتقالي (Y_T) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه دخل غير متوقع(مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً.إذا $Y= Y_p + Y_T$ وطبقاً لفريدمان فإن : $C = C_p + C_T$.

2- افترض(فريدمان)أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول إن:

$$C_p = K \bullet Y_p$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، ويقول إن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل، لكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية:

$$C_p = K(r, u, w) \bullet Y_p$$

3- افترض(فريدمان)أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن : MPC=Zero وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر.

و- نظرية دورة الحياة:

تنّص نظرية دورة الحياة التي قدمها كل من موديغلياني وأند، بأن الفرد يرغب في توزيع موارده بالشكل الذي يمكنه من المحافظة على نفس المستوى الاستهلاكي في كل سنه من سنوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حياته، حيث أن دخل الفرد يتأثر بعوامل كثيرة منها الحالة التعليمية، والعمر، والخبرة وغيرها من العوامل الاخرى وبالتالي فإن الاستهلاك يتأثر بهذا العوامل ايضاً، كما نجد الإنسان عندما يكون شاب، في مستهل حياته الوظيفية، يستهلك كثيراً(شراء بيت، وزواج، وشراء سيارة) وغيرها، ونلاحظ أن في بداية حياته أن استهلاكه يفوق دخله أحياناً مما يطرأ إلى الاقتراض مثلاً، وعندما يصبح في متوسط عمره أي بين (40 سنة إلى 45 سنة) فانه يصبح يدخر أكثر وهذا حتى يتمكن من أن يحافظ على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد، حيث بعد تقاعده سوف يستعمل مدخراته إلى أن يموت(صخري، 2000).

الافتراضات التي قامت عليها نظرية دورة الحياة: (نعمة الله وآخرون، 2003).

1 - يفترض الفرد أنَّه يبدأ بالعمل في سن العشرين دون أن يكون لديه ثروة وأن فترة العمل تستمر من سن العشرين وحتى يبلغ الفرد سن المعاش 65 عاماً.

2 - يفترض الفرد أن يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل.

3 - يفترض عدم وجود سعر فائدة على المدخرات التي يد خرها مثلاً ادخار دينار واحد في اليوم سوف يعطى نفس الدينار في المستقبل دون زيادة.

4 - إن الفرد لا يرغب في ترك ثروته لأحد بعد أن يموت،أي أنه يستهلك كافة الأصول في النهاية

5 - يفضل الفرد أن يستقر مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي لا يرغب في حدوث تقلبات في مستوى الاستهلاك.

وبحسب هذه الفرضيات فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، والدخل هنا يكون أكبر من الاستهلاك، أما بعد ذلك فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات،أي سوف يعيش مرحلة الادخار السالب بسبب إنفاق الفرد بعد التقاعد بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل،كل هذه النظريات تعتبر دراسات تكميلية وتطبيقية على النظرية الكينزية والخلاصة أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل، وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك ولكن الدخل ليس العامل الوحيد المؤثر حيث أن هناك عوامل أخرى غير دخليه (ابوعيدة، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية:

تمهيد:

تناول في هذا الفصل تفسير بعض المفاهيم المهمة التي تتصل بموضوع الدراسة، مثل توضيح مفهوم الاستثمار من وجهة نظر المذهب الاقتصادي الإسلامي، وأهم الضوابط التي تحكم سلوك المستثمر المسلم في إطار الشريعة الإسلامية وبيان أهم معالم الاستثمار وأهدافه وبيان اثر الزكاة على الاستثمار مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الوضعية. وبذلك جرى تقسيم الفصل إلى المبحثين وهما:

المبحث الأول : الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الثاني: الإنفاق الاستثماري في الانظمة الاقتصادية الوضعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 المبحث الأول: الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي:

إنَّ الإنفاق الاستثماري من الموضوعات التي لها مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والإدارية، كما إنَّ الإسلام ينظم المعاملات البينية سواء كانت على المستوى الفردي أم على المستوى الكلي، فإنَّ النظام الاقتصادي جاء بمذهب اقتصادي متكامل حدد فيه الأسس والدعائم التي تبنى على اساسها تلك المعاملات، حيث إن الشريعة الإسلامية وضعت الخطوط العامة التي من الممكن أن تنهج منهجاً إنسانياً معتمداً على هذه التشريعات، ويعتبر الاستثمار من أهم أركان عملية التنمية الاقتصادية، والاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي هناك أحكام وقواعد وضوابط أخلاقية تحكمه ضمن مبدأ العدالة الاجتماعية المستند إلى مبادئ وأصول الشريعة الإسلامية، فالاستثمار في الاقتصاد الإسلامي له ضوابط ومعاييره الخاصة التي تختلف عن تلك الضوابط الموجود في النظامين الرأسمالي والاشتراكي(الاسدي وحميد، 2012).

1-1-3 مفهوم الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي:

إنَّ العقيدة الإسلامية فرضت على كل فرد في المجتمع الإسلامي مهمة إعمار الأرض كما في قوله سبحانه وتعالى﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة:30)، إنَّ الإنسان مستخلف فيها لتنمية طيباتها، من أجل تحقيق كفايته وكفاية من يعولهم، ويعتبر هذا ركناً رئيسياً أو واجباً في منهج حياة المسلم، كما يُعدُّ الاستثمار شكلاً من أشكال العبادة بالمعنى العام أو الواسع، كما أوجد الله سبحانه وتعالى المال أو الثروة ليس لتحقيق الإشباع لحاجات الفرد الخاصة فقط وإنَّما للعمل على تنميته لتحقيق أكبر قدر من المنافع للفرد والمجتمع بصورة عامة (البطاينة والغريري، 2011).

أولاً: الاستثمار لغة:

هناك عدة معاني لغوية للاستثمار وعلى النحو التالي: (بني هاني، 2003).

1- حمل الشجر: يقال ثمر الشجر ثموراً اي ظهر ثمره، وأثمر الشجر: إذا طلع ثمره قبل أنْ ينضج فهو مثمر، وشجره ثامر إذا أدرك ثمره، وشجرة ثمراء، اي ذات ثمر، ولثامر الذي بلغ أوان الاثمار، والمثمر الذي فيه ثمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المال ونماؤه: يقال اثمر الرجل : كثر ماله: وثمره الله تثميراً: كثره وثمر الرجل ماله: أحسن القيام عليه، ومال ثمر أي كثر، واستثمر المال ثمره وجعله يثمر ونماء المال اي ما ينتجه المال في أوقات منتظمة.

3- الولد والنسل: قيل للولد ثمر، لأنَّ الثمر ما ينتجه الشجر، والولد ما ينتجه الأب.

يعني الاستثمار في اللغة: هو الطلب الحصول على الثمار وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول، وأثمر الرجل كثر ماله أي أنماه، أو الحصول على الثمار أو الانتفاع بها، وهو مصدر الفعل أستثمر ماله أي ثمره إذا طلب ثمره ونما وكثره (محمود، 2009).

وفي ضوء المعاني السالفة الذكر تبين أن معنى الاستثمار ما تحمل الشجر من ثمر، وانماء المال، وهذا الأقرب الى المفهوم الإسلامي للثمر، كما أنها الأقرب الى معنى الاستثمار في الاقتصاد وجميعها تفيد النماء والزيادة والتكثير، وعليه يمكن القول، أن الثمر والتثمير هو الزيادة في الإنتاج سواء كان مالاً او إنساناً.

ثانياً: الاستثمار اصطلاحاً: -

والاستثمار على إنَّه استخدام الأموال في الإنتاج ، إمَّا مباشرة شراء الآلات والمواد الأولية أو بطريقة غير مباشرة كشراء الاسهم والسندات (مجمع اللغة العربية، 1980).

والاستثمار هو عملية طلب المال الذي يقوم بها الفرد أو الجماعة من أجل الحصول على نماء المال وزيادته (المغربي، 2011).

وبهذا يتبين أنَّ الاستثمار هو تلك العملية التي يقوم بها أحد الأطراف الاقتصادية الأفراد- المشروعات- الدولة، والتي تتمثل في خلق رأس المال أو زيادته، وذلك بهدف الحصول على المزيد من الاشباع في وقت لاحق.

2-1-3 تميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

إنَّ ما يميز الاستثمار في الإسلام إنَّه يرتبط بالعقيدة الإسلامية، والتي فرضت على كل فرد في المجتمع مهمة أعمار الأرض، حيث أنَّ الإنسان مستخلف فيها لتنمية طيباتها وتحقيق كفايته وكفاية من يعولهم، ويعتبر هذا الواجب ركناً رئيسياً في منهج – حياة المسلم – وشكل من أشكال العبادة بالمعنى الواسع، فقد اوجد الله سبحانه وتعالى – المال والثروة، ليس لتحقيق الاشباع المباشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحاجات الفرد فقط، بل للعمل فيه وتنمته لتحقيق اكبر قدر ممكن من النفع منه للفرد وللمجتمع كله وقد حث الإسلام على الاستثمار ففي القران الكريم آيات عديده تدعو الى استخدام المال وتنميته، فقد قال الله سبحانه وتعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ (الملك :15)، كما قال الله سبحانه وتعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود:61)، وفي هذه الآيات دعوة صريحة للعمل في الأرض واستثمار طيبتاها التي سخرها الله للبشر، كما في قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾،(المزمل: 20)، وقد وضع الله سبحانه وتعالى الضرب في الأرض بهدف الكسب مرتبة الجهاد في سبيل الله (مشهور، 1991).

ومن الأمثلة الدالة على حرص الإسلام على رأس المال والمحافظة علية، و نهى الرسول ﷺ عن بيع وسائل الإنتاج وإنفاق ثمنها لاقتناء طيبات استهلاكية (السيوطي،1981). فعن حذيفة ان رسول اللهﷺ، قال :" من باع داراً ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها " (القزويني، سنن ابن ماجة، ج 2، ص832، رقم الحديث: 2491).

وما يميز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي إنَّهُ يستخدم المال وتثميره أساساً عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات، في إطار الشريعة الإسلامية ضمن نظام أولويات شديده الوضوح، ودقيقه التحديد، كما يدرج هذا النظام حسب الأهمية من الإنتاج والاستهلاك في الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، أي أن الإسلام يعطي أهمية نسبية لإنتاج معظم الطيبات التي يحتاجها معظم الناس من اجل إصلاح دينهم ودنياهم، حيث أنَّ هدف الإسلام هو توفير الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع الذي يعيش في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي (بتران، 2000).

ويتبين أنَّ الاستثمار الأموال في النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى تحقيق أقصى معدل ممكن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستثمار الأموال ضمن إطار الشريعة الإسلامية عند تشغيل تلك الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-3 معالم الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً- مرتبط بالمنهج الرباني:

إنَّ هناك ارتباطاً واضحاً للمنهج الإسلامي للاستثمار بالمنهج الرباني ويأتي كنتيجة منطقية متفرغة على أنَّ هذا الكون الذي يعيش فيها الإنسان، ويعمره، حيث إنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي خلق هذا الكون وسخره الله لخدمة البشر، ويقول سبحانه وتعالى:﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾(لقمان: 20). إنَّ الله سبحانه وتعالى قد سخر هذا الكون للبشر وسخرهم لخدمة بعضهم البعض وأوجب عليهم أنْ يطيعوا أمره وينتهوا بنهية، ويقول الله عز وجل:

﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾(البقرة: 38 -39). وقال سبحانه وتعالى:﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (الحج: 41)، ويتضح من هذا أنَّ البشر في تسلطهم على الكون، وانتفاعهم بما سخر الله لهم من مخلوقات، مقيدون بطاعة الله، والاهتداء بهديه، والابتعاد عما نهى عنه، ومن يخرج عن هذا القيد يكون قد خرج عن حدود الله (بتران، 2000).

ثانياً- الاستثمار له طابع تعبدي:

العبادة في مفهومها العام، تعتبر دافعاً هاماً من دوافع الاستثمار وفق معالمه والعبادة لغة: هي الطاعة ، قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ (البقرة: 21)، أي أطيعوا ربكم، فالعبادة في اللغة هي الطاعة والتذلل، والمستحق لذلك هو الله تعالى رب العباد جميعاً ، والعبد هو الإنسان حراً كان أو رقيقاً.(ابن منظور، د.ت).

وفي التصور الإسلامي فإنَّ النشاط الإنساني ينطبق عليه معنى العبادة أولاً و أخيراً، كما إنَّ هدف المنهج الإسلامي غايته تحقيق معنى العبادة سواء في نظام الحكم، أو النظام الاقتصادي، أو التشريعات الجنائية أو المدنية، أو التشريعات الخاصة في الأسرة وسائر التشريعات التي يتضمنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج الإسلامي، حيث يتم النشاط الإنساني وفق المنهج الرباني، والإعتراف بالله سبحانه وتعالى (قطب، 1972).

والإسلام لا ينظر إلى المعاملات الاقتصادية، ومنها الاستثمار على إنَّها معاملات بين الناس بعضهم مع بعض، بل ينظر إليها على إنَّها معاملات بين العبد وربه، كما إنَّ الثواب الذي يحصل عليه العبد في شؤون الاقتصاد ليس مقصوراً على الحياة الدنيا بل يشمل ما يحصل عليه من أجر وخير وثواب في الاخرة، وينظم الإسلام الشؤون الاقتصادية على الوازع الديني الذي هو أقوى وأشد اثراً الوازع الدنيوي والأخروي، وعند تتبعنا كتاب الله وسنة الرسول نجد أن النصوص لا تنفصل بين أداء العبادات وإقامة النظام في الحياة العملية (وافي، 1984)، كما توجد آيات عديدة تحث على العمل والاستثمار والكسب والتجارة، ففي قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٠ ﴾(الجمعة:9-10).

ثالثاً- المبادئ والأخلاق:

هناك مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب على المستثمر المسلم أنَّ يلتزم بها من أجل تحقيق النفع له والخير لكافة المجتمع، وتعتبر المبادئ والأخلاق التي يركز عليها النظام الاقتصادي الإسلامي بوصفها ركنا أساسيا من أركان الإسلام سواء كانت في التعاملات الإنسانية أما في التعاملات المالية والاقتصادية. ومن تلك التعاملات للاستثمار وتوجيهه في الأعمال المباحة والمحللة، وضمن هذا المبدأ يجب على المستثمر أن يكون صادق في التعاملات المالية او الاقتصادية كما يقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ (التوبة:119)، وإن يتحلى المستثمر بالأمانة في التعاملات الاقتصادية وخاصة في الاستثمار كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾(النساء:85)، كما في قوله تعالى:﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾(النحل:91). لقد تضافرت النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة فعلى المستثمر المسلم الوفاء بالعهد والالتزام فيها(الاسدي وحميد، 2012).

ومن أهم الدلائل على واقعية النظام الإسلامي، إقراره لحق الملكية الفردية بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة، وأساس إقرار حرية الفرد في المجتمع المسلم والمساواة بين الأفراد في الحقوق والوجبات، مع إقامة الضمير الذي يراقب الفرد ذاتياً واخلاقياً، فأساس الأحكام هي الأخلاق التي تضعها العقيدة، بحيث أنَّ الله تعالى هو الرقيب على كل شيء فإنَّ استقرار الوازع الديني في ضمير الفرد المسلم يكون حينئذ هو العامل الحاسم لإقامة شرع الله وتنفيذ احكامه (قاسم، 1983).

فالاستثمار في الاقتصاد الإسلامي هو جزء من تعاليم الإسلام وهو مرتبط ارتباطاً تاماً بالدين، فلا تنفصل الأنظمة الاقتصادية في الإسلام عن المبادئ والقيم والاخلاق التي جاء بها الإسلام، والمسلم يسعى من وراء الاستثمار بأنواعه المادية والمعنوية الوصول الى العبادة، ذلك لأنَّ الحافز المادي في الاقتصاد الإسلامي ليس الهدف الوحيد بل يرتبط برضاء الله والعمل للأخرة، وفي هذا قول الله عز وجل:﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الانعام: 162)، والاستثمار في الإسلام يقوم على التوازن بين المادة والروح، قال الله تعالى:﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ (القصص:77)، وهذه المبادئ يجب على المستثمر التخلق بها (النابلسي، 2008).

رابعاً- التوافق بين مصلحة المستثمر والمصلحة العامة (الاجتماعية):

فإنَّ المستثمر في الاقتصاد الإسلامي سواءً كان فرداً أو جماعة عندما يباشر الاستثمار فإنَّ مقصودة من ذلك يجب أنْ لا يكون الغرض منه الربح الخالص فحسب، بل يجب أنْ يكون مقصده أولاً جلب المصالح العامة للمجتمع، وفي ذات الوقت يسعى لرزقه صيانة لنفسه وحفظاً لأسرته ولمن يعول، وقصد الفرد نفع نفسه فرع من قصده النفع العام، ويستطيع أنْ يرتب الكثير من النتائج إذا تعارضت مصلحة الفردية ومصلحة المسلمين(الجمال، 1976) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمستثمر المسلم هدفه تحقيق مصلحة أمته ومجتمعه، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاقتصادي الإسلامي، فهو لا يتسم بالفردية والأنانية والبخل، وإنَّما يتصف بحب مصلحة أمته وليس مصلحته الخاصة، في حالة تعارضت المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة فإنَّ المستثمر المسلم يتحمل الضرر الخاص في سبيل دفع الضرر العام، كما أنَّه يستثمر في إطار الشريعة الإسلامية ضمن مبدأ " لا ضرر ولا ضرار" لذا فإنَّ الصورة تتضح بأنَّ التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية هي من معالم الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، فالفرد لا يستثمر فيما يضر بالمجتمع بل يستثمر من أجل تحقيق المصلحتين العامة والخاصة(بتران، 2000).

3-1-4 أهداف الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي:

وهذه الأهداف التي يتميز بها المنهج الإسلامي للاستثمار، والتي تمثل جزءاً من كل، فهو جزء من الإسلام الذي يضع نظاما شاملا متكاملا، تهدف إلى تحقيق الحياة الطيبة والتي تقود إلى فلاح الدنيا والآخرة، وهذه الأهداف هي كما يأتي:(بن ساسي، 2008)

1- يتم حصر مجال الاستثمار في السلع والخدمات النافعة، وهذا الهدف خاص بالمنهج الإسلامي لأن المنهج الوضعي يعظم الربح ولا يعير الحل والحرمة أي اهتمام.

2- الصدقات وسائر التبرعات المرغوب فيهما، والإسلام حين يلزم المستثمر المسلم بصفته قادراً في المجتمع – بكفاية المحتاجين ماديا يسعى لتجسيد مبدأ التكافل المالي والاقتصادي.

3- ربط الاستثمار بالقيم العقائدية والشرعية والأخلاقية، ويتجلى ذلك من خلال منظومة في الاقتصاد الوضعي والذي لا يستند لمثل هذه القيم.

4- لقد اعطى الإسلام البديل الأكثر نجاعة لسعر الفائدة ألا وهو نظام المشاركة الذي اكتسح مجالات استثمارية جد مهمة عبر مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية الإسلامية الأمر الذي أكسبه في العصر الراهن احترام كثير من الاقتصاديين الوضعيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 - تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال بحيث يتم توجيه كل المدخرات للإنتاج والاستثمار، وقد كفل الإسلام تنفيذ هذا الهدف بتحريم الاكتناز وفرض الزكاة (البطاينة والغريري،2011).

5-1-3 ضوابط الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يمكن بيان الضوابط التي تحكم عملية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

أولاً- عدم وجود سعر الفائدة (تحريم الربا):

نهى الإسلام عن الربا والتعامل به مهما كانت نسبته سواء أكانت كثيرة أم قليلة ومال الربا حرام قطعا ولا حق لأحد في ملكيته، ويرد لأهله أن كانوا معروفين، كما في قوله سبحانه وتعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ ﴾ (البقرة:275)، والوصف الواقع للربا هو أنَّ الفائدة التي يأخذها المرابي هي استغلال لجهد الناس وهي جزاء من غير بذل، ولأنَّ المال الذي يؤخذ عليه ربا هو مضمون الفائدة غير معرض للخسارة وهذا يخالف قاعدة "الغرم بالغنم" (النبهاني، 2004).

يلعب سعر الفائدة في المجتمع دوراً سلبياً ضاراً فهو يدفع الجماعة للأنانية والكسل، ويضعف حوافز المغامرة فيعرقل الاستثمار، كما يؤول إلى انحراف المال عن دوره الأساسي، فالمرابي يقبض معظم العائد دون تقديم أية جهود، والمقترض يقدم الجهد والعمل ولا ينال إلا جزءاً يسير من العائد، ولهذا شن الله عز وجل الحرب على المجتمع الذي يتعامل بها، فقال في محكم تنزيله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩ ﴾ (البقرة:278 - 279)، وقد استبدل المنهج الإسلامي سعر الفائدة، بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك من خلال عقود العمل ورأس المال مما يؤول إلى حسن ترشيد استخدام رأس المال الوطني ليدفع في مجالات استثمارية، ويتضامن من خلالها رجال الأعمال والممول معا في المسؤولية، أنَّ تطبيق مبدأ تحريم الربا، يقيم العدل بين من يملك المال ومن يملك الجهد (فصاحب المال يقدم ماله، وصاحب الجهد يقدم جهده،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكلاهما شريك في الربح والخسارة، وإذا خسرا فصاحب المال يخسر ماله، وصاحب الجهد يخسر جهده)، كما يقود إلى درء احتمالات وقوع المجتمع في ظواهر انكماشية، وتوسيع الاستثمار، ويحول دون ارتفاع معدلات التضخم (عبد الكريم، 1997).

إنَّ موقف الإسلام من الربا وخاصة في الاستثمار واضح جدا، لا مجال لتمحك فيه فالله سبحانه وتعالى يقرر حكمه القاطع بهذه الممارسة في قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ (البقرة:275)، إنَّ من أهداف تحريم الربا زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وهو الطريق الطبيعي للحيلولة دون التضخم ففي ظل النظام المصرف الربوي فإنَّ الادخار يتحول إلى سلسلة من الإقراض قصير الأجل والفوائد (الربا) في خلقة من خلق الودائع (مزيد من النقود) أي زيادة في عرض النقود لا تقابلها زيادة مماثلة في الاستثمار والإنتاج وهو الأمر الذي تتآكل معه الزيادة الصورية في رأس المال (الربا) بل وتنقص معه قيمة المال الأصلي، أمَّا في ظل مبدأ المشاركة وهي البديل الإسلامي لاستثمار المال، فإنَّها تدفع بالمال إلى الاستثمار المنتج الذي يخلق إنتاجاً يحول دون التضخم (الروبي، 1984) .

ثانياً- تحريم الاحتكار :

نهى الإسلام عن الاحتكار ومنعه وهو حرام شرعاً، لورود النهي الجازم عنه في صريح الحديث فعن سعيد بن المسيب عن معمر ابن عبدالله العدوي أنَّ النبي ﷺ قال: " لا يحتكر إلا خاطئ " (البيهقي، سنن البيهقي، ج 6، ص 30، رقم الحديث:10931)، وبهذا المعنى فالنهي يفيد طلب الترك ، وذم المحتكر، بوصفه إنَّهُ خاطئ والخاطئ المذنب العاصي، ومن هنا دلت الأحاديث على حرمة الاحتكار والمحتكر من يجمع السلع انتظاراً لغلائها، حتى يبيعها بأسعار عالية بحيث يضيق على أهل البلد شراؤها (النبهاني، 2004).

أي أنَّ الاحتكار المحرّم يقع في كل ما يضر الناس حبسه سواء كان طعاماً أو غير ذلك فالاحتكار الممنوع في الإسلام يختلف في مداه ومفهومه عن الاحتكار بتعريفه الاقتصادي، أي يشمل كل نشاط يؤدي إلى الإضرار بالناس وحجب السلع بقصد رفع أسعارها سواء في القطاع الخاص أم في القطاع العام (عفر، 1985).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- الابتعاد عن الاستثمار في المحرمات (السلع الضارة) :

هناك قاعدة شرعية تؤكد أنَّ كل ما حرم استهلاكه حرم إنتاجه وبالتالي حرم الاستثمار فيه، ولقد شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾، (المائدة:90). حرم الإسلام العديد من السلع المحرمة كالخمر والمخدرات وغيرها من السلع التي تضر بالمجتمع (العتوم، 2012).

أنَّ من أعظم أهداف الاستثمار في الإسلام هي محاولة النهوض باقتصاد الأمة الإسلامية وتحقيق الرفاهية للفرد والأمة، فقد حرمت الشريعة الإسلامية الاستثمار في السلع التي تضر أفراد المجتمع والتي تحاول دون تحقيق التنمية، والاستثمارات الناجحة من أبرز مقومات التقدم نحو التنمية والاستقرار والتي تحرر الفرد من النزعات السلبية وخاصة الربا، وتنشيط عمليات التنمية فإنَّ كسب المؤمن والربح الذي يحصل عليه من استثمار ماله في التجارة أو الإنتاج أنْ يكون بعيداً عن كل ما حرمه الله لقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ (المائدة:2)، فبذلك يكون قد أعانه على ارتكاب حرام (عبد اللطيف، 2010).

رابعاً- حفظ المال وتنميته:

هي من الادوات التي أكدت الشريعة الإسلامية على تحقيقها من خلال حثه على الاستثمار ذلك أنَّ حفظ المال هو أحد الضروريات الخمس التي من شأنها أنْ تعين الإنسان المسلم على القيام بوظيفة الإستخلاف والاستعانة بها على طاعة الله، يقول الخادمي في معنى حفظ المال " يعتبر حفظ المال من المقاصد الضرورية الخمسة وحفظ المال معناه إنماؤه وإثراؤه وصيانته من التلف والضياع والنقصان والمال كما يقال قوام الأعمال لذلك مقصداً شرعاً كلياً وقطعياً لدلالة النصوص والأحكام عليه (الخادمي، 2001).

كما يقصد بذلك اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائداً اقتصادياً مجزياً بجانب العوائد الاجتماعية، وعدم اكتناز المال وحبسه عن وظيفته التي خلقها الله له، وفى هذا الصدد ينهانا الله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكل وضوح عن عدم الاكتناز الأموال ويحثنا على استثمار المال(شحاته، 2008)، فيقول عزوجل:

﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٱللَّهُ ﴾(التوبة:34).

6-1-3 أهمية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي :

لقد أصبح الاستثمار يحتل أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره الأساس لعمل النشاطات الاقتصادية، وتطورها والناجم عن أداء النشاطات الاقتصادية لعملها الذي يتم من خلال الاستثمار الذي يحقق الأداء، ولأن تطور النشاطات الاقتصادية يرتبط بالتوسع في القدرات الإنتاجية للاقتصاد التي يوفرها الاستثمار وبالذات الاستثمار الإنتاجي، وما يميز الاستثمار في الإسلام أنَّهُ عبادة يتقرب بها المستثمر المسلم لله تعالى بعمارة الكون، فهو ينطلق من مفهوم الإستخلاف ويرتبط مفهوم الاستثمار في الإسلام بالعديد من المفاهيم الأخرى ذات الصلة الوثيقة به كالعمل، والسعي والكسب، وإعمار الأرض، وملكية الأموال النقدية منها والعينية، واستخدامها، وما إلى ذلك من أمور عديدة، والتي يبرز من خلالها تأييد الإسلام في نظامه الاقتصادي على الاستثمار وصلته الوثيقة بمضامين الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية (خلف، 2008).

تنبع أهمية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي من أنه يهدف إلى تحقيق المصلحة الضرورية، والحاجية والتحسينية، ويترتب على ذلك ضرورة ترتيب الاستثمارات في المجتمع الإسلامي، بما يتفق وترتيب تلك المصالح، أي لا بد من اختيار نوع الاستثمار الذي تحقق مصلحة العباد، سواء كانت تلك المصلحة ضرورية أو حاجية أو تحسينية (الرفاعي، 2006).

جاءت أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية حيث إنَّ معدل النمو الاقتصادي يتوقف أساساً على معدلات التكوين الرأسمالي والاستثمار، ومن هنا جاء اهتمام النظام الاقتصادي الإسلامي بالاستثمار وذلك عن طريق عدد من السبل منها عمارة الأرض والمشيء فيها، وكذلك النهى عن تعطيل الموارد والحكم بانتزاع الأرض ممن يعطلها، كما أَنَّ موقف الإسلام من الإسراف والتبذير والاكتناز دليل على اهتمام الإسلام بتكوين المدخرات لعمليات الاستثمار، يقول الله تعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود:61)، جاء في تفسير معنى هذا الآية استعمركم فيها أي امركم بعمارة ما تحتاجون إليه من بناء المساكن وحفر الأنهار وغرس الأشجار وغير ذلك (المغربي، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-7 فريضة الزكاة وأثرها على الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: الزكاة لغة:

جاء في لسان العرب، وأصل الزكاة في اللغة: زكاة المال وهي تطهيره والفعل منه زكـــي يزكي تزكية إذا أدى عن ماله زكاة قال ابو على الزكاة حقوق الشيء زكاة إذا أخذ زكاته تزك أي تصدق، قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾ (المؤمنون:4)، وقيل لمـــا يخـــرج مـــن المـــال للمساكين من حقوق زكاة لأنَّه تطهير للمال وإصلاح ونماء، وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح وكله قد استعمل في القران والحديث (ابن منظور، د.ت).

ويتبين أنَّ تسميتها بذلك، لأنَّها سبب الزيادة المال وتنميته بالخلف في الـــدنيا، والثـــواب فـــي الأخرة ، وقـــال الله تعـــالى:﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ (ســـبأ: 39)، لأنَّ الزكاة يزكو بها المال بالبركة، ويطهر بالمغفرة، وقد تقدم الاستدلال على ذلك (الغفيلي، 2008).

ثانياً: الزكاة اصطلاحاً:

الزكاة اصطلاحاً هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص، شـــرعاً : الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة (الطريقي، 2009).

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أنَّ الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أمَّا الفقراء فعلى العكس يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي إنَّ حصيلة الزكـــاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعـــال الأمر الذي يترتب عليه زيـــــادة في الإنتاج (الكفراوي، 2005).

تمثل الزكاة التي هي فريضة مؤكدة بالقران والسنة والإجماع أهم عنصر في الإنفـــاق الصـــدقي، كما إنَّها ركن من الأركان الخمسة للإسلام، وهي تقوم على مبدأ التكافل الاجتمـــاعي وهـــو مبـــدأ أساسي في الإسلام، كما إنَّها تشمل عنصراً رئيساً في الاقتصاد الإسلامي، وقد جعلهـــا الله شـــرطاً لسلامة العقيدة الإسلامية، وبالتالي فهي عبادة أو حق تعبدي (الفنجري، 1980).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: حكم الزكاة ودليلها:

ذكرت الزكاة في آيات عديدة في القران الكريم، ومنها قولـــه تعـــالى:﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ (النور :56)، كما في قولـــه تعـــالى:﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (البقـــرة:43)،أمَّا الأحاديث النبوية الخاصة بالزكاة فهي عديدة، ومنها عن أبـــي عبدالرحمن، عبدالله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما، سمعت رســـول الله ﷺ قـــال : " بنـــي الإسلام على خمس، شهادة أن لا اله إلا الله، وأن محمد رسول الله إقام الصـــلاة، وإيتـــاء الزكـــاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا ". (مسلم، الجامع الصحيح، ج 1،ص 34، رقم الحديث: 122).وقال رسول اللهﷺ في حجة الوداع: " وأدوا زكاة أموالكم"(احمد بن حنبـــل، مســـند الإمام أحمد بن حنبل، ج5، ص 251، رقم الحديث: 22215). وعن ابن عباس رضى الله عنه، أنَّ النبي ﷺ بعث معاذ إلى اليمن ، فقال: " فاعلمهم أنَّ الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم" (البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7، ص8، رقم الحديث: 12915).

رابعاً- مصارف الزكاة :

اصطلح الفقهاء على إنَّ الزكاة محصورة في ثمانية أصناف، قد نصّ القران الكريم عليهـــا في قولـــه تعـــالى:﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ (التوبة :60)، فلا يجوز صـــرف الزكاة لأحد أو في وجه داخل هذه الأصناف (عبد اللطيف ، 2010).

1- الفقراء: هم الذين لم يكن لديهم من المال ما يسد حاجتهم وحاجة من يعولهم من طعام وشـــراب وملبس ومسكن، وإنْ ملكوا نصاباً من المال (الجزائري، 1979).

والفقراء هم أشد الناس حاجة وإنَّ الهدف الرئيسي للزكاة هو القضاء على الفقر والحاجة فقد جعـــل الله تعالى الفقراء والمساكين في مقدمة مستحقي الزكاة، أي أنَّ الفقير الذي لا شيء له، والمســـكين فهو له مال ولكن لا يكفيه، أي أنَّ الفقير أسوأ حالاً من المسكين (مرطان، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المساكين : والمسكين هو الذي يملك ما يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة وعنده سبعة، وكذلك من يقدر أنَّ يكتسب ولا يكفيه كسبه حتى لو كان تاجراً وكان معه رأس مال تجارة وهو النصاب جاز له أنْ يأخذ الزكاة ووجب عليه أنْ يدفع زكاة رأس المال نظراً لحاجه والنصاب فيدفع زكاته (ابن الهمام ، 1977).

والمساكين يستطيعوا أنْ يعملوا ويكسبوا ويكفوا أنفسهم كالصناعة والتجارة والزراعة ولكن تنقصهم وسائل الانتاج، وذلك عن طريق شراء ما يلزمهم من أدوات لكي يتمكنون من اكتساب كفاية وعدم الاحتياج الى الزكاة مرة أخرى (المحتسب، 2005).

3- العاملين عليها: وهو العامل الذي استعمله الامام لتحصيل الزكاة من أربابها لجمعها وحفظها ونقلها ومن يعينهم في ذلك ممن يسوقها ويرعاها ويحملها. حيث إنَّ الإسلام أهتم بهذا المصرف وجعله في المرتبة الثانية بعد الفقراء والمساكين ودليل على إنَّ الزكاة ليست وظيفة موكوله إلى فرد بذاته، وإنَّما هي وظيفة دولة يقوم بها جهاز إداري ضمن أجهزة الدولة الإسلامية(الوادي، وعزام، 2000).

4- المؤلفة قلوبهم: وهم فريق من الناس دخلوا الإسلام حديثاً فيعطون من الزكاة ليثبتوا على إسلامهم، فيعطون بالمقدار الذي يحصل به التأليف بقدر الحاجة، وقد ثبت أنَّ الرسول ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم من المشركين والمسلمين، وأعطى أبا بكر عدي بن حاتم (الدسوقي، 1980)، وأعطى صفوان بن أمية من غنائم حنين، وغرض الإنفاق هنا بهدف المصلحة الاجتماعية بهداية المؤلفة قلوبهم وإنقاذهم من الضلالة. والهدف من هذا السهم هو استمالة القلوب إلى الإسلام أو تثبيتها عليه أو تقوية الضعفاء فيه (الجارالله، 1982).

5- ذو الرقاب: وهم المكاتبون فيدفع اليهم ما يعينهم على عتق رقابهم وتصرف الزكاة للأسرى من اجل تسهيل سبل العيش لهم بعد فك أسرهم (عاشور، 1972) ،﴿ وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ ﴾ (النور :33).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- الغارمون: وهو المدينون، في غير معصية، اذ لم يكن معهم مال زائد عن كفايتهم والغارم قد يكون أستدان لمصلحة نفسه او للإصلاح بين الناس، أو لأقامه مشروع خيري. والزكاة هنا هي نوع من التأمين الاجتماعي ضد الكوارث، لا يهدف إلى الربح، ولا يعطى الغارم مبلغاً ثابتاً، إنَّما يعطى على قدر حاجته وما يعوض خسارته حسب الموارد المتاحة (حجازي، 2004).

7- في سبيل الله : يشمل هذا اللفظ بمعناه العام كل الأعمال الصالحة التي تستهدف التقرب الى الله سبحانه وتعالى، وإنَّ معناه المطلق هو الجهاد ويصرف سهم في "سبيل الله"، من الزكاة للمجاهدين ولو كانوا أغنياء ويعد ذلك اشباعاً واضحاً لحاجة أساسية من حاجات الأمة (شلتوت، 1998).

8- ابن السبيل : وهو المسافر الذي لا مال له وله في أرضه مال، وعلى الدولة أنْ تقوم بسد حاجاته حتى يعود الى أهله واللاجئون العرب يعتبرون الان من أبناء السبيل ويمكن للدولة أنْ تخصص لهم معاشاً شهرياً من هذا السهم (طحان، 1992).

ويرى بعض الفقهاء المسلمين بوجوب توزيع الزكاة على جميع الأصناف الثمانية المقدمة؛ أي أنَّهُ يخص كل صنف منها بجزء من المال، وإنْ لم تتوفر كل هذه الأصناف، فإنَّه يصرف على الموجود منها. بينما يرى البعض منهم أنَّ الإمام مخير في الصرف حسب الحاجة، فلا يمكن أنَّ يحرم منها الفقراء والمساكين بل يبتدأ بهم، ثم يليهم في الإنفاق المجاهدون (الدبو، 1998).

خامساً: أثر الزكاة على الاستثمار:

يأتي اثر الزكاة على الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي من خلال الأنواع المستخدمة في استثمارات الزكاة، فقد يحصل استثمار أموال الزكاة من المستحقين لها بعد قبضها، أو من المالك الذي وجبت عليه، أو من الإمام الذي يشرف على جمع أموالها، ويمكن تعريف استثمار أموال الزكاة بأنه " العمل على تنمية أموال الزكاة لأي أجل، وبأي طريقة من طرق التنمية المشروعة لتحقيق منافع للمستحقين ، ويتسع هذا المفهوم لاستثمار الزكاة ليشمل ما هو عيني بما منها كافة أنواع الثروة الحيوانية والنباتية إضافة إلى النقد والمعادن (الشبير، 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن صور الاستثمار الممكنة التي تتم عن طريق الزكاة ما يلي :(السحيباني، 1990).

1- تمويل الفقير برأس مال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه، أي إعطاء الفقير ذو الحرفة ما يمكنه الاعتماد على نفسه.

2- شراء أصول ثابتة بواسطة أموال الزكاة، مثل أدوات الصنعة وتوزيعها على الفقراء كي يعملوا بها، ويستغنوا من دخلها.

3- تدريب الفقراء على المهارات وخبرات نفسح المجال أمامهم لفرص العمل.

4- تقديم الخدمات التي تدخل برامج تنمية الموارد البشرية مثل الخدمات الصحية الأساسية، والتعليم الشرعي.

5- الاستثمار المؤقت لأموال الزكاة في المؤسسات المالية، مثل البنوك والشركات وشراء الأسهم وتوزيعها على الفقراء.

تساعد الزكاة على الاستثمار في تنمية رأس المال من خلال تحسين توقعات رجال الأعمال بالنسبة لمستقبل السوق، لأنَّ الزكاة تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة ويكون في صالح الفقراء والمساكين كما تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات المواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات، وهذا يرفع الكفاية الحدية الرأس المال، ومن حجم الاستثمار في مجتمع الزكاة، كما تساهم الزكاة في توجيه الاستثمارات مما يجعلها أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تساهم الزكاة في تحقيق مناخ اجتماعي وسياسي مستقر في البيئة الإسلامية من أجل تخفيض معدلات الفقر، وحدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، كما تدعم الزكاة البحث العلمي والابداع وتطور العلوم عن طريق مصرف الفقراء على طلبه العلم المجدين والموهوبين، كما تحث الزكاة المستثمرين ورجال الأعمال على تطبيق الابتكارات الجديدة من أجل الوصول إلى افضل الأساليب الإنتاجية التي ترفع المستوى الفني للإنتاج، وتقليل التكاليف بما يساهم في تعظيم أرباحهم (حجازي، 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-1-3 منهج الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي :

لقد اختلف المنهج الإسلامي عن المناهج في مختلف المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وصولاً إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، فقد تحدث الإسلام عن الاستثمار من جهة وتحديد نمط الاستهلاك من جهة أخرى من أجل خلق فوائض ادخارية لا تدخر لذاتها وإنَّما لتوجيهها في قنوات مطلوبة من قبل المجتمع الإسلامي وتحقيق المصلحة العامة (الطوسي،2007).

وتتفق جميع الأنظمة الاقتصادية في مساعيها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، إلا أنَّ طريقة كل نظام ومنهجه تختلف عن الأنظمة الأخرى في وصولها إلى هذا الهدف تبعا للخلفية الفكرية لكل نظام اقتصادي، فالنظام الرأسمالي يهدف الاستفادة من جميع الطرائق الممكنة ولو ترتبت عليها آثار ضارة بالمجتمع لأنَّهُ يدور حول هدفه الجوهري هو تحقيق أقصى ربح ممكن، أمَّا النظام الاشتراكي فيهدف إلى توسيع الإنتاج بشكل متواصل على أساس من التكتيك المتقدم من اجل تحقيق الإشباع التام لاحتياجات أفراد المجتمع باستخدام آلية التخطيط دونما النظر في احتياجات الفرد وحسب أولوياته، أمَّا النظام الاقتصادي الإسلامي عبارة عن مجموعة من المبادئ الاقتصادي العامة الثابتة والمستنبطة من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة فضلاً عن إسهامات الأئمة والحلول الاجتهادية التي يتوصل إليها العلماء المسلمون المجتهدون والتي تحكم وتنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، (الاسدي، حميد، 2012).

ومنهج الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي تأسس على مجموعة من الأسس يمكن صياغتها في مجموعتين رئيسيتين هما:(عبد اللطيف،2010)

المجموعة الأولى : لا تمثل منطقة المحظورات (المحرمات) فحسب وإنَّما تمثل أيضاً منطقة الواجبات والتي يمكن بيانها في الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية لعملية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

المجموعة الثانية : لا تمثل منطقة المباحات فحسب وإنَّما تشمل أيضاً الأهداف التي من أجلها شرع الإسلام الوسائل الشرعية لتنمية وتثمير المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-9 دوافع الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي :

ترتبط الدوافع العامة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بالمبادئ والمفاهيم الاساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي وتشمل هذه الدوافع استخلاف الإنسان في ملك الله، مفهوم العبادة في الإسلام وإعمار الارض، وتحقيق تداول الثروة، ومن هذه الدوافع هي:

أولاً- استخلاف الإنسان في ملك الله :

وقد تفرد الإسلام بفكرة الاستخلاف، إذ لم تدع إليها عقيدة أخرى في الإستخلاف من الأصول الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، ويعني تكليف الله "عز وجل" بين البشر بأمانة الخلافة في هذه الدنيا، تبعا للقواعد والأوامر التي وضعها المستخلف، حيث خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان من الأرض واستعمر فيها ، للعمل في الطيبات التي سخرها الله، بهدف الانتفاع بها، وبالتالي فإنَّ فكرة الإستخلاف هي (تمكين الإنسان في الأرض وتسليطهم على المقدرات فيها)(البطاينة وآخرون، 2005)، كما أبرز القران الكريم مبدأ الإستخلاف في آيات عديدة، كما أوضح بداية عهد الاستحلاف بآدم أول الخلق قال تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة:30).

ذلك لأنَّ عمارة الأرض تؤدي إلى قيام حضارة إنسانية بكل مقوماتها المادية والمعنوية لقوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (فاطر: 39)، والهدف من الإستخلاف تنمية موارد الأرض واستثمارها والانتفاع منها (غانم، 2011).

ثانياً- إعمار الأرض وتنمية مواردها :

ذكر الله تعالى في كتابه العزيز عملية إعمار الارض واستصلاحها وجعل الإنسان هو إدارة الأعمال وساكنيها الذين يسكنون فيها، كما قال الله تعالى:﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود: 61)، وفي هذه الآية أمر القيام بعمارة الارض واستصلاحها لاستمرارية الحياة البشرية ويعد هدف من أهداف النشاط الاقتصادي الإسلامي كما لا يقتصر على تحقيق المنفعة الخاصة(الفردية) بل تحقيق المنفعة العامة للمجتمع، والتي يتم عن طريق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تثمير طيباتها، امتثالاً لأمر الله خالق الكون وتحقيقاً لمسؤولية الخلافة في الأرض، وبالتالي فإنَّ إعمار الأرض تكليف شرعي لتحقيق استمرارية الحياة البشرية من أجل عبادة الله، وهذا الأمر فرض طاعته واجبه، وعبادة يثاب المرء على قدر ما بذله في سبيل تحقيقها، كما عزز الله سبحانه وتعالى قوانين العمارة، التكامل بين القدرات الذاتية للأفراد والثروة الطبيعية المتنوعة بما يؤدي إلى استخدام هذه النعم وإعمار الأرض بأفضل الطرق، والتمكين الإنسان في الأرض والثروات الطبيعية وتنظيم انتفاعه بها قال الله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ (الأعراف:10)، والتمكين هو إقامة الأفراد في الأرض وسيطرتهم على مواردها وقدرتهم على استثمارها.(مشهور، 1991).

ثالثاً- تحقيق تداول الثروة :

إنَّ الإسلام له نظرة خاصة الى المال وأعطى المال ما يستحقه من العناية والاهتمام وفي الحقيقة أنَّ المال في الأساس هو ملك الله سبحانه وتعالى وهذا ركن أساسي في العقيدة الإسلامية كما أن الإنسان مستخلف في الارض وهو مؤتمن على هذا المال الذي في حوزته ويجب أن يتم صرف المال ضمن إطار الشرع الإسلامي، كما أنَّ الإسلام لم يهتم بكسب المال فقط وإنَّما اهتم أيضاً في توزيع الثروة في المجتمع فرتب حقوقا في الأموال وعلى المسلم إداء هذه الحقوق وذلك عن نفس راضية (حردان، 1999).

كذلك يهدف الاقتصاد الإسلامي ومن خلال استثمار موارد تلك المجتمعات إلى إشراك أكبر عدد ممكن من أفرادها في ما يحققه الاستثمار من تحسين مستوى الحياة وإشباع الحاجات الأساسية ومن ثم تحقيق الاستقرار النفسي وعلى الصعيدين المادي والروحي. فقد أشارت الآية الكريمة :﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ ﴾ (الحشر:7)، إلى تداول الثروة من خلال الحث على دفع الزكاة والخمس والصدقات وتوجيه المدخرات نحو المشاريع التي تحقق مقاصد الشرع والاختيار الأمثل للبدائل المتاحة من المشاريع التي تتطابق مع السلوك الإسلامي الذي يجسد المعايير الأخلاقية في عدم أكل أموال الناس بالباطل وإعطاء الرشوة وعدم بخس الناس أشياءهم وعدم التبذير وعدم إسناد مسؤولية الأعماء للسفهاء(الاسدي، حميد، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: العبادة :

والعبادة تؤدي إلى الإيمان بالوحدانية والإيمان الصادق بوحدانيـــة الله، مـــع أداء فـــرائض الإسلام وتكاليفه، والاعتراف بأنَّه لا اله إلا الله وهو اعتراف يتضمن أنَّ كل ما في الكون من خلق الله، وملك له، منحه للإنسان، وهبها إياه بإرادته العليا، ولذلك فإنَّ هدف الاســـتثمار هـــو الإيمـــان والتوحيد والتقوى وتطبيق حدود الله، وبالتالي فهي ترتبط بالشريعة الإسلامية بما تتضمنه من أوامر ونواهٍ عند ممارسة هذه الحدود، أي مراعاة أسس التربية الخلقية الإسلامية والسلوك القويم الذي تقوم عليه المعاملات بين الناس في النظام الإسلامي. كما يحث الإسلام على ضـــرورة صـــلاح العمـــل لضمان الفوز بالآخرة، أي أنَّ الفرد لا ينتظر المردود الآني، بل يتطلع إلى المستقبل، إمَّـــا للفـــوز بالجنة أو التطلع إلى الأعمال التي تدر بالحسنات وإنْ مات صاحبها، أو توفير الغنى حتى اللوارثة، وقد دل على ذلك جملة من الأحاديث ومنها قول الرسول ﷺ " وإذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا عن ثلاث صدقة جارية، وعلم ينتفع به الناس، وولد صالح يدعوله"(الترمذي، سنن الترمـــذي، ج3، ص 660، رقم الحديث: 1376) وقال أيضاً " إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير أن تذرهم عالة يتكففـــون الناس"(مالك، موطأ مالك ، ج2، ص،736، رقم الحديث: 1456)(البطاينة والغريري، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 المبحث الثاني: الإنفاق الاستثماري في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

أخذ الاستثمار مفهومه المالي مع ظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل، لـه أسسه وقواعده وقوانينه العلمية على يد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث الذي يعود إليه الفضل في بلورة علم الاقتصاد من خلال كتابه (ثروة الأمم)، ومع ذلك فقد تستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على مفهوم الاستثمار مثل الاستخدام، أو التوظيف أمَّا المدرسة الاشتراكية العلمية التي أسسها كارل ماركس فهو مفهوم آخر للاستثمار، من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج، حيث يغدو المستثمر الوحيد هو القطاع العام التابع للدولة(Hall, Taylar, 1991).

وسنتناول في هذا المبحث مفهوم الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية(الرأسمالية، والاشتراكية) وبيان أهم الضوابط والمحددات التي تؤثر على الاستثمار في تلك الأنظمة، وأهمية الاستثمار بالنسبة لتلك الأنظمة، وأنواع الاستثمارات، وبيان أهم نظريات الاستثمار الحديثة.

1-2-3 مفهوم الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

يؤدي الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية دوراً مهماً في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد ويشغل الاستثمار حيزاً أقل من الاستهلاك كنسبة من الطلب الفعال (الطلب الكلي)، وهو واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها دور حاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية كما اهتمت النظرية الاقتصادية الوضعية أهمية خاصة بالاستثمار على رغم إنه يشغل حيز اقل من الاستهلاك كنسبة من الإنفاق الكلي، كما تعددت تعاريف الاستثمار في الأنظمة الوضعية ويعرف الاستثمار على إنَّه التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة، وكل هذه التعاريف تشير الى تنمية المال بشكل إضافات إلى رأس المال، ويمكن قياس الاستثمار من خلال الفترة الزمنية أي الفرق بين رصيد رأس المال في نهاية الفترة وبين رصيد رأس المال في بداية الفترة (عبد العظيم، 2007).

2-2-3 الاستثمار في النظام الرأسمالي:

يعتبر الاستثمار من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي وبصورة خاصة في النظام الرأسمالي كما تأخذ القرارات الاقتصادية من طرف القطاع الخاص وتكون مبنية على الدوافع الفردية الخاصة، كما يعتبر الاستثمار عكس الاستهلاك، بأنَّه متغير حساس ونشيط وغير مستقر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم استقراره هذا يؤدي إلى التقلبات في مستوى النشاطات الاقتصادية ومستوى الاستخدام، وهـذا السبب يحتل جزءاً هاماً من نظريات الحلقات أو الدورات الاقتصادية(صخري، 2000).

كما يعرف الاستثمار بأنه الإنفاق على الاضافات الجديدة إلى السلع الانتاجية بأنواعها كـالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ودور السكن وغيرها حيث يشكل جزء من الثروة الوطنية، وهو بمجموعة يمثل الإضافات الصافية إلى الخزين الرأسمالي الحقيقي في البلاد(مهدي، 2011).

وعلى صعيد المحاسبة القومية تدرج النظرية الاقتصادية الوضعية ضمن الإنفاق الاسـتثماري البنود التالية (Hall ,Taylor, 1991)

1) الإنفاق في أصول إنتاجية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الصافي.
2) الإنفاق في إدامة الأصول الإنتاجية القائمة وهو ما يعرف بالاستثمار التعويض.
3) الإنفاق في زيادة المخزون من المواد الغذائية والوسطية والنهائية تحت التجهيز.
4) الإنفاق في قطاع التشييد والإسكان.

إنَّ مفهوم التراكم الذي ورد في الاقتصاد الاشتراكي هو تعبير مقابل للاستثمار وان كانـت ضوابطه مختلفة على نحو كبير، فقد حسمت سلطات التخطـيط ذلـك بقـرار مركـزي، واعتبـر تخصيص ما نسبته 25% من الدخل للتراكم أمرا موافقا للفلسفة الاشتراكية بصدد إعـادة الإنتـاج الموسع وبصدد هندسة الطاقة الإنتاجية (wilczynski, 1982) .

3-2-3 الاستثمار في النظام الاشتراكي:

إنَّ من أهم الأسس التي تقوم عليها النظرية الاشتراكية في النظام الاشتراكي ما يسـمى بمبـدأ "فائض القيمة" كما يرى ماركس أنَّ القيمة التبادلية لأيِّ سلعة تتحدد عن طريق متوسط كمية العمـل اللازمة لإنتاجها، كما يرى عدم إدخال عنصر المنفعة أثناء قياس القيمة، وقوة العمل شأنها شأن أي سلعة أخرى تتحدد قيمتها عن طريق كمية العمل اللازمة لإنتاجها، أي كمية الغذاء والكساء والسـلع الضرورية التي تكفي للمحافظة على قوة العمل، إذا كانت هذه السلع الضرورية الحياة العامل تنـتج في ست ساعات فإن الرأسماليين كما يسميه كارل ماركس دائما يعتمدون إلى تشغيل العامـل تسـع ساعات مثلاً من اجل الحصول على هذه المنتجات التي تقدر قيمتها على هذا الأساس. وهذا الفـرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي اطلق عليه ماركس فائض القيمة. ففي النظام الاشتراكي نجد أنَّ القطاع الـذي يقـود عمليـة الاستثمار هو القطاع العام حيث لاوجود للقطاع الخاص، نظرا لقيام هذا النظام على مبـدأ الملكيـة العامة لأدوات الإنتاج ووسائل التوزيع ، والتي يكون عكس النظام الرأسمالي حيث يكـون القطـاع الخاص هو القائد لعملية الاستثمار نظرا لقيام هذا النظام أساسا على مبدأ الملكية الفرديـة لوسـائل الإنتاج واعتماده على الحرية الاقتصادية المطلقة (المشعل، 1990).

إنَّ النظام الاشتراكي يلخص عملية الاستثمار من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التـي هي أساس أسلوب الإنتاج الاشتراكي، كما أنَّ العلاقات الإنتاجية تتخلص من الآثار السلبية، وتأخـذ في ظل النظام الاشتراكي طابعا تعاونيا وتسانديا كاملين، وتصبح منسجمة انسجاما تاما مع وسـائل الإنتاج، فالصفة الجماعية لوسائل الإنتاج تقابلها صفة جماعية لملكية وسائل الإنتـاج، أي امـتلاك للخيرات المنتجة(الخزاعلة والخالدي، 2015).

4-2-3 أنواع الاستثمارات من الناحية الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

هناك أنواع مختلفة من الاستثمار وهي : (صوان، 2004)

1 - الاستثمار العام : وهو الإنفاق العام أي الإنفاق الحكومي في مؤسسات القطـاع العـام علـى عملية الاستثمار.

2 - الاستثمار الخاص: وهو الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال وجميع المؤسسات فـي القطـاع الخاص .

3 - الاستثمار الحقيقي: هو الإنفاق على عمليات شراء وإنتاج الأصول الرأسمالية المختلفة، والتي تؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية في المجتمع، وبالتالي تحدث تغيرات إيجابية فـي مسـتوى الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الحقيقي.

4 - الاستثمار المالي: وهو إنفاق المال على شراء وتملك الأوراق الماليـة كالأسـهم والسـندات وغيرها الموجودة أصلا في المجتمع وكذلك الإنفاق على شراء وتملك الأصول الرأسـمالية القديمة والمستعملة، مثل شراء سيارة مستعملة، أو آلات وتجهيزات قديمة أو مساكن وعقارات قديمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 - الاستثمار الإجمالي: حيث أنَّ الاستثمار الإجمالي يتضمن الاستثمار الصافي أي الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع خلال فترة سنة واحدة.

6 - الاستثمار الاحلالي: المخصص لمواجهة اهتلاك الأصول الرأسمالية بسبب تقادمها واستعمالها في الإنتاج وانتهاء عمرها الإنتاجي.

- ثمة تقسيمات اقتصادية متعددة للاستثمار وهي:(غانم، 2011).

1- الاستثمار المنتج وغير المنتج: اذا كانت مجموع قيمة الخدمات والسلع المنتجة خلال مدة من الزمن أو العائد الذي يمكن تحقيقه من رأس المال محل الاستثمار أكبر من التكاليف الحالية يسمى استثماراً منتجاً، وإن كانت الحالة عكسية فالاستثمار يعد غير منتج.

2- الاستثمار المولد أو المحث: وهو الاستثمار الذي ينتج عنه النمو الداخلي للاقتصاد القومي فعند تحقيق زيادة في الدخل يزيد الطلب الاستهلاكي وكذلك يزيد الاستثمار، ذلك زيادة في الإنفاق العام تستلزم زيادة في الانتاج.

3- الاستثمار المستقل التلقائي: هو الاستثمار الذي يتحقق بصرف النظر عن التأثير الطلب أو معدل الفائدة فالمستثمر في هذه الحالة يقوم بإيجاد طلب جديد بدلاً من اعتماد على الطلب السائد فهو يخلق حاجات جديدة، مثال ذلك الاستثمارات الهادفة الى تحقيق النفع العام والمشروعات الاستراتيجية أو الصناعات الحربية، فهذا النوع من الاستثمار يتمتع بالاستقلال الذاتي في مواجهة النمو الداخلي للنظام الاقتصادي.

5-2-3 أهمية الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية :

يعتبر الإنفاق الاستثماري متغير مهما في نظرية الدخل والعمالة، كما يعتبر من أهم محددات مستوى الدخل القومي، وهناك مجموعة رئيسية تجعل الإنفاق الاستثماري له دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية ويعتبر الطلب على السلع الاستثمارية جزءاً هاماً وكبيراً من الطلب الكلي وذلك باعتبار أنَّ الإنفاق الاستثماري بالغ الأهمية في الاقتصاد القومي، لأنَّ التقلبات التي تحصل في الدخل والعمالة تنتج من التغيرات في الإنفاق على السلع الاستثمارية، وليس عن التغيرات في الإنفاق على السلع الاستهلاكية. كما أنَّ الإنفاق الاستثماري يعتبر شديد التقلب، لأنَّ التقلبات التي تطرأ على إنتاج السلع والخدمات الرأسمالية أعنف من التقلبات التي تطرأ على إنتاج السلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخدمات الاستهلاكية لأنَّ الإنفاق الاستثماري يتوقف على عوامل تحدث أثرها في الغالب في الأجل القصير(كالربحية و التكلفة) بعكس الإنفاق الاستهلاكي الذي يتوقف على التي يحدث أثرها في الأجل الطويل مثل مستوى الدخل والعادات والتقاليد، كما يؤثر الإنفاق الاستثماري على الطاقة الإنتاجية، حيث يهدف الى توفير السلع الرأسمالية التي تعتبر العنصر المنتج للمزيد من السلع والخدمات، ومعنى ذلك أنَّ الإنفاق الاستثماري له تأثير يتجاوز الحاضر ويعتبر عامل مهم في النمو الاقتصادي المعتمد على سرعة توسيع الطاقة الإنتاجية التي تنمو بدورها من خلال تراكم رأس المال (المشعل، 1990).

ويحتل الاستثمار أهمية كبرى في عملية النمو الاقتصادي، حيث إنَّ التراكم الرأسمالي والتقدم في فنون الإنتاج من أهم العوامل لتحقيق التقدم الاقتصادي، وعلى العكس فإنَّ انخفاض الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي، كما يمكن التعرف على أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوضعي من خلال الاهداف التي يحققها سواء عامة أو خاصة، حيث تكوين الأصول المادية والبشرية تؤثر على الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت كما يؤدي الى زيادة مباشرة في الطاقة الانتاجية مثل إنشاء المصانع واستصلاح الأراضي، وبشكل غير مباشر كإنشاء الطرق والسدود والخزانات، تحقيق العائد الاستثماري، تكوين الثروة وتنميتها، كما المحافظة على قيمة الموجودات حيث يسعى المستثمر الخاص الى تنويع مجالات استثماراته حرصاً منه وسعياً أن لا تنخفض قيمة موجودات ثروته بحكم تغير الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض(المغربي، 2011).

3- 2-6 ضوابط ومحددات الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية :

شخصت النظرية الاقتصادية الوضعية عدة عوامل تؤثر في الاستثمار وتحدده وأبرز تلك الضوابط والمحددات هي : سعر الفائدة، والربح المتوقع أو ما يعرف بالكفاءة الحدية للاستثمار، والتقدم التكنولوجي كضابط ومحدد للعرض من خلال خفض تكاليف الإنتاج من جهة، أو من خلال اقتراح سلع جديدة تستدعي استثماراً جديداً لإنتاجها من جهة أخرى، مما يترك النظام الضريبي هو الآخر أثره في الاستثمار إذ تلعب ضريبة الوحدة المنتجة على تقييد الناتج ورفع أسعاره، باعتبارها كلفة متغيرة إضافية ترفع جداول التكلفة المتوسطة، بينما تعامل الضريبة الإجمالية باعتبارها كلفة ثابتة تمتص جزءاً من ربح المشروع ومن ناحية أخرى تؤثر ضرائب الدخل على ضلته المتاحة لغرض الاستثمار وتتسبب في انخفاض مستوى الطلب(Keynes, 1960) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتأثر الاستثمار بمجموعة كبير من العوامل والمتغيرات في الأنظمة الاقتصادية الوضعية ومنها:(منيعم، 2006).

أولاً- سعر الفائدة :

يعد سعر الفائدة بمثابة كلفة رأس المال المستثمر، وهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المخصصة للاستثمار، فكلما انخفض سعر الفائدة (كلفة استعمال رأس المال)، وبذلك شجع ذلك على عملية الاقتراض ومن ثم عملية الاستثمار، والعكس صحيح، ونتيجة لهذه العلاقة العكسية تتجه الحكومات نحو تخفيض سعر الفائدة أثناء مدد الركود الاقتصادي من اجل تحفيز معدلات الاستثمار، كما تقوم الحكومات في حالة التضخم النقدي برفع أسعار الفائدة.

ثانياً- الكفاية الحدية للاستثمار:

ويقصد بالإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر، والعلاقة بين الكفاية الحدية للاستثمار، وحجم الاستثمار علاقة طردية، فكلما ارتفع العائد على رأس المال المستثمر زادت أحجام الاستثمار، وبناءً على النظرية الكينزية إنَّ التقدم على الاستثمار من خلال المقارنة بين الكفاية الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة، فإذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار أكبر من سعر الفائدة أو مساوية له فإنَّ ذلك يساعد على الاستثمار والعكس صحيح.

ثالثاً- مقدار العائد المتوقع:

إنَّ التوقع الحصول على العائد أو تيار من العوائد عبر عمر الأصل الإنتاجي الذي يتم شراؤه يعتمد على ظروف السوق وهي التي تحدد الطلب على ناتج ذلك الأصل واتجاهاته وأسعار المخرجات، لذلك فإنَّ تعبير الربح المتوقع ينطوي على تصور معين للطلب يغري المنظمين للاستثمار وذلك في إطار التوقعات. ويتم اتخاذ القرار الاستثماري من خلال المقارنة بين القيمة الحالية للعوائد المتوقعة مع ثمن عرض رأس المال، أو من خلال مقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة.

رابعاً- مقدار القيمة الحالية:

من أسس المفاضلة بين المشروعات والإقدام على الاستثمار مقدار صافي القيمة الحالية والذي يعني الفرق بين إجمالي القيمة الحالية وحجم الاستثمار المطلوب، أنَّ من المناسب للمنظم أو المستثمر هو الإقدام على الاستثمار إذا كانت قيمة (v) أكبر من (c) أي إذا كانت عوائد الاستثمار الصافية للقيمة الحالية أكبر من ثمن عرض رأس المال(السبهاني، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-2-3 نظريات الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

هناك عدد من النظريات في الأنظمة الاقتصادية الوضعية حول الاستثمار وعلى النحو التالي:

أولا: النظرية (الكلاسيكية) في الاستثمار:

لقد كان الاقتصاديون التقليديون يدركون أنَّهُ لا يتم توجيه كل الدخل المستمد من الإنتاج مباشرة إلى الإنفاق على السلع والخدمات، فقد يدخر بعض هؤلاء الأفراد جزءاً من دخولهم بدلاً من انفاقه كله على الاستهلاك الحالي. ومع ذلك فإنَّ هؤلاء الاقتصاديون لم يتوقعوا أنَّ هذا سوف يسبب مشاكل في المدى الطويل، لأنَّ مرونة أسعار الفائدة سوف تعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الأمر الى تيار الإنفاق، كاستثمار في قطاع الاعمال (جوارتيني واستروب، 1988).

تفترض النظرية التقليدية تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل(مستوى التوازن عند الكلاسيك)، واستناداً الى التوظيف الكامل للموارد، وقانون" ساي" ودور سعر الفائدة التي تكفل توجيه المدخرات نحو الاستثمارات، كما يعمل سعر الفائدة على تحقيق التعادل (المستمر) بين الاستثمار والادخار، فإنَّ سعر الفائدة هو يمثل عائداً بالنسبة للمدخرين ويكون تكلفة بالنسبة للمستثمرين، فزيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار وعرض رؤوس الأموال ونقص في الطلب على الاستثمار، أمَّا في حالة انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى نقص الادخار عرض رؤوس الأموال وزيادة في الطلب على الاستثمار(عبد اللطيف، 2010).

ثانياً: النظرية الكينزية في الاستثمار:

لقد أشار كينز في مؤلفه المشهور " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" إلى فكرة الانتاجية الحدية لرأس المال حيث يقول إنَّ المنظم أو رجل الاعمال لن يقدم على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية الحدية أو الانتاجية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة، أمَّا إذا كان معدل الفائدة أعلى من الانتاجية الحدية لرأس المال فمن الواجب الاحجام عن الاستثمار، ويعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال "بأنَّها عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية"(صخري، 2000).

ويعد الاستثمار الخاص هو العامل المحرك في نظرية كينز عن الدورة الاقتصادية، فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول الى رخاء لأنَّ الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة مدعما القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي(مبدأ المضاعف) وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد، لأنَّ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض صغيرا نسبياً في معدل الاستهلاك يؤدي الى خفض معدل الاستثمار الجديد (اثر المعجل)، وتفترض هذه النظرية أنَّ الاستثمار حساس بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير صغير في القطاعات الاقتصادية الاخرى، ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورة الاقتصادية(جوارتيني واستروب، 1988).

ثالثاً: نظرية توبن (q) للاستثمار:

تحظى هذه النظرية بجاذبية كبيرة لدى الاقتصاديين وتعد النموذج الأمثل الذي يعطي أهمية كبيرة لتوقعات الأهداف المستقبلية للشركة. إنَّ هذا النموذج ينسب معدل استثمار الشركة إلى نسبة القيمة الوهمية لراس المال ووحدة تسعير البضاعة. إنَّ القيمة الوهمية بحد ذاتها تتنبأ بالعائدات المستقبلية و يمكن مراقبتها. إنَّ الانجذاب نحو تطبيق هذه النظرية يأتي من علاقة بسيطة بين نسبة القيمة الوهمية والسعر وتسمى هذه النسبة بنسبة (q) الهامشية و أيضاً من العلاقة بين النسبة التي يمكن ملاحظتها من القيمة السوقية وقيمة التكلفة البديلة لرأس المال وتعرف باسم معدل(q). لابد من توفر كل من توفر تخمينات إضافية للمنافسة المثالية و توفر أسواق رأسمالية مثالية و تجانس متساوي بين الناتج الاجمالي و وظيفة التكلفة. وبناءً على هذه النظرية فإنَّ التوقعات التي لا يمكن مراقبتها و التي تخص تدفق الارباح التي تأتي من الاستثمارات الجديدة يتم تلخيصها بسهولة بواسطة القيمة السوقية لرأس المال التي يمكن مراقبتها(Blunle et al, 1992).

وفقاً للنظرية التي تعد في نفس إطار الفكر النيوكلاسيكي (Tobin, 1969)، فإنَّ نسبة (q) هي القوة المحركة وراء الاستثمار وتحسب بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لراس المال على تكلفة إحلاله. وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح، كلما كان الاستثمار مربحا بمعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة. وقد ادعى توبين(Tobin) أنَّ تزايد التكلفة الحدية للاستثمار يعتبر وراء اختلاف نسبة q عن الواحد الصحيح (عبد العظيم، 2007).

وقد استخدمت نظرية "Tobin" بنجاح في قرارات الاستثمار، كما أنَّ استخدامها سهل، فأسعار الأسهم عادة ما تنشر إذا كانت هذه الأسهم متداولة في البورصة وأسعار السلع الرأسمالية ممكن الحصول عليها، ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين يوجهون إنتقاداً لنظرية (q) ذلك لأنَّها نسبة متوسط وليس نسبة حدية، كما إنَّ القرارات الاستثمار إنَّما تبنى على نسبة الحدية وليس نسبة المتوسط (Dornbusch, 1982).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: نظرية المعجل:

تشير هذا النظرية إلى أنَّ الاستثمار يتجه إلى التناسب مع حجم التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج، وبهذا فإنه تعد من أبسط النظريات التي تحاول تفسير السلوك الاستثماري(صقر، 1988).

يشرح المضاعف أثر تغير الاستثمار على الدخل، فيقوم الاستثمار بدور المحرك للنشاط الاقتصادي أي يعتبر السبب في تغير الدخل، بينما سنتناول الحالة العكسية وهي الحالة التي تهتم بأثر تغير الدخل على الاستثمار وتسمى هذه بنظرية المسارع أو المعجل وتقوم على فرضيتين أساسيتين:

الأول :هو عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة.

الثاني :يتمثل في أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج ثابتة.

فالزيادة في رصيد رأس المال المرغوب تكون بسبب أنَّ نمو الطلب على الناتج يتطلب زيادة في مقدار خدمات السلع الرأسمالية فإذا كانت كل الطاقة الإنتاجية مستغلة فيجب التوسع في طلب السلع الرأسمالية وهذا هو ما تقضي به نظرية المعجل من أنَّ معدل الإنفاق الاستثماري إنَّما هو مرتبط بالتغيرات في مستوى الناتج (صخري، 2000).

وملخص هذه النظرية أنَّ هناك علاقة بين الدخل والاستثمار وبصفة عامة فإنَّ الاستثمار يتغير طردياً تبعاً للدخل، وحسب نظرية المعجل فإنَّ الذي يؤثر في الاستثمار ليس مستوى الدخل وإنَّما التغير في مستوى الدخل، وملخص النظرية إنَّهُ في ظروف زيادة مستوى الدخل سنجد أنَّ المشروعات تقوم بعملية الاستثمار لكلي تزيد من طاقتها لإنتاج السلع الاستهلاكية، أنَّ نظرية المعجل البسيط تقرر إنَّ الاستثمار دالة في تغيير مستوى الدخل والفكرة الأساسية في نظرية المعجل حينما يبقى مستوى الدخل ثانيا فإنَّهُ لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية في أي شكل كان إنشاءات أو معدات وسوف يكون الاستثمار محددا في إطار الاستثمار الإحلالي وهو القدر من الاستثماري اللازم خلال أي فترة زمنية لكي يحل محل الأصول الرأسمالية التي استهلكت في العملية الإنتاجية (أحمد والناقة، 1995).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية:

تمهيد:

تناول هذا الفصل دراسة وتحليل الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال ما تضمنه القران الكريم ومقارنته مع الاقتصاد الوضعي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من دراسة مفهوم الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث طبيعته وعناصره وخصائصه وأقسامه ودوره في الحياة الاقتصادية الإسلامية وأثاره وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، يتم من خلال هذا الفصل بيان مفهوم الإنفاق العام في الاقتصاد الوضعي وطبيعته وأهدافه وخصائص الإنفاق العام في الأنظمة الوضعية، وتقسيم النفقات العامة والاثار. ويتم المقارنة بين النظامين الإسلامي والوضعي فيما يتعلق بالإنفاق العام. وبذلك جرى تقسيم الفصل إلى المبحثين وهما:

المبحث الأول: الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الثاني: الإنفاق العام في الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 المبحث الأول: الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولى الإسلام موضوع الإنفاق العام عناية تامة ووضع له نظرية متكاملة في الوقت الذي لم يكن للإنفاق العام أية قواعد صحيحة في باقي دول العالم ، كما أنَّ النظام المالي الإسلامي يرى أنَّ حجم الإنفاق العام يخضع لقدرة الدولة في الحصول على موارد وليس لسلطة الدولة القهرية في الجباية كما ذهب نظام المال في الاقتصاد الوضعي، يعتبر الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي أداة من أدوات السياسة العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حتى السياسية، بالإضافة الى النسبة الهامة التي تشكلها من الدخل القومي. وقد أرسى النظام المالي الإسلامي ضوابط وقواعد فريدة في الإنفاق العام جعلت منه أكثر ضبطاً وصلاحيةً ونفعاً وتحقيقاً للأغراض المرجوة منه(حسن،1997).

وفي هذا المبحث نركز على مفهوم الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي وعناصره وطبيعته وأهدافه وخصائصه وتقسيماته وضوابطه ثم التعرف على النفقات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي مع التطرق إلى ضوابطها وقواعدها التي تحكم النفقات.

1-1-4 مفهوم الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: تعريف الإنفاق العام في اللغة واصطلاحاً:

أ- الإنفاق لغة: مشتق من فعل نفق ونفق، وهو بمعنى نفذ، فني، قل، مات، راج، أخرج، فيقال: نفق المال إذا نفذ وفني، ونفقت الدابة إذا ماتت، ونفقت السلعة إذا راجت ورغب فيها، وقيل إنَّ الإنفاق هو بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير والفقر والإملاق،وفي التنزيل العزيز: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ قَتُورٗا﴾(الإسراء:100)،(مجمع اللغة العربية، 1980).

وجاء في لسان العرب، نفق البيع نفاقاً راج، ونفقت السلعة تنفق نفاقاً، بالفتح :غلت ورغب فيها وأنفق المال أي صرفة وستنفقه: أذهبه، يقال نفق الشيء أي مضى ونفذ، ينفق بالبيع نحو نفق البيع نفاقاً ومنه نفق الأيم ونفق القوم اذا نفق سوقهم، وأمَّا بالموت نحو نفقت الدابة نفوقاً، والإنفاق قد يكون في المال وفي غيره وقد يكون واجباً او تطوعاً(ابن منظور، د.ت).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العام: أمَّا معنى عامة فهو مشتق من الفعل عم، على وزن اسم الفاعل: ومعنى الفعل عم شمل، تقول عمهم الأمر عموماً أي شملهم كلهم ، فالعام هو الشامل وخلاف الخاص، والعامة خلاف الخاصة(مجمع اللغة العربية، 2004).

ج- مصطلح نفقه في الفكر الاقتصادي الإسلامي يراد به: الإدرار على الشيء بما يقوم بقاؤه، وقيل: هي ما يتوقف عليه بقاء الشي من المأكول والملبوس والسكني، أمَّا مصطلح الإنفاق أو النفقات العامة الدارج استعمالها في العصر الحديث فهي غير معروفة عند الفقهاء بهذه التسمية، أمَّا مفهومها أو مدلولها فإنَّه أصيل عندهم، وقد كان يستخدم لفظي المصارف أو الخراج للتعبيرعنها(حماد، 1993).

وتعرف النفقة في الإسلام" إنَّها إخراج جزء من المال من الذمة المالية بقصد إشباع حاجة عامة وأنفق المال بمعنى (صرفه)" (الوادي وعزام، 2000). لقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (البقرة: 267).

فإنَّ الفكر المالي الإسلامي يعرف النفقة العامة:" بأنَّها مبلغ من المال يتعلق بالذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقه الإمام أو من ينوب عنه، بقصد إشباع حاجة عامة، أو تقديم خدمة ذات نفع عام" (عناية، 1990).

وهذا يعني أنَّ الإنفاق العام هو ما يمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، فالدولة عندما تحدد نفقاتها العامة تقوم أولاً بتحديد حاجاتها، أي تلك الحاجات التي تأخذ على عاتقها مهمة إشباعها، وأخيراً تحاول تحديد النفقة اللازمة لذلك وكيفية تمويلها(الجوارنة، 2010).

2-1-4 عناصر الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي:

ولعل أوضح من حدد عناصر النفقة العامة في الاقتصادي الإسلامي الإمام أبو الحسن الماوردي في مصنفه " الأحكام السلطانية" حيث يقول في ذلك: " وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال، فإذا صرف في جهة صار مضافاً إلى خارج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج، لأنَّ ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال جار عليه". ومن نص الماوردي يفهم أنَّ مصالح المسلمين أولاً يجب العمل عليها و تحقيقهـــا، وذلك عن طريق النفقات (الماوردي، 1989).

والنفقة في الفكر الإسلامي تتكون من عدة عناصر وهي على النحو التالي:(خريس، 2011).

1- الصفة النقدية للنفقة العامة: من الضروري توفر مبلغ نقدي لشراء الأدوات والخدمات التي تلزم للهيئات العامة لسد الحاجات العامة، وقد تقدم الدولة إعانات عينية في زمن الحـــروب والأزمـــات، والإسلام يشترط النقدية في النفقة العامة وإنَّما تستخدم الدولة الصورة التي تراهـــا محققـــة الفائـــدة المستحق والمجتمع، ونظراً لاستخدام النقود الورقية مما يؤدي إلى اخـــتلال قيمـــة النقـــود (بفعـــل التضخم) فالأفضل للفقير أنْ يعطى عيناً.

2 - أنْ يكون المبلغ خارجاً من الذمة المالية للدولة (أي من الأموال العامة):أنْ يأمر بها شخص من أشخاص الدولة سواء في الأقاليم أو المحافظات والمديريات، ولكي يعتبر الاستعمال النقدي من نفقات الدولة يجب أنْ تكون المبالغ المستعملة داخلة في الذمة المالية للدولة، كما تعتبر من نفقات الدولة المبالغ التي تنفق من قبل المؤسسات العامة.

3 - النفقة تهدف الى تحقيق مصالح المسلمين العامة: إنَّ الهدف من الإنفاق هو تحقيق المصالح العامة وسد الحاجات العامة التي تعود بالنفع على جميع الناس وليس على فرد واحد بذاته، فما يحتاجه المسلمون في دفع الضرر عنهم أو جلب النفع لهم فدفع المال إليه أو فيه تحقيق المصلحة العامة، فالمصلحة أو الحاجة العامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي يتم تحديدها واعتبارها من قبل الشريعة الإسلامية، فكل ما وافقت عليه الشريعة وأباحته، يعد من قبيل المصلحة التي يجوز دفع المال العام فيها،وكل ما حرمته ولم توافق عليه لا يجوز دفع المال فيه، حتى ولو كان على مستوى المال الخاص وما سكتت عنه الشريعة فيترك للأفراد لخيار فيه على أنْ تراعى القواعد والضوابط الشرعية في الاختيار والاستعمال بحيث لا يكون فيه ضرر عام على المسلمين(يوسف والفنجري 1980).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-1-3 طبيعة الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي:

ويمكن أنْ نحصر طبيعة النفقة في الفكر المالي الإسلامي في ثلاثة أمور وهي على النحو التالي:

1- **الإنفاق العام تضاعف دور السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:**

بمعنى أنَّ النفقة العامة تخرج من دور السلبية والحيادية والأعمال التقليدية كالأمن والدفاع والعدالة - إلى دور الإيجابية والمالية في التدخل كأداة تستخدمها السياسات المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. فقد يتمثل الهدف الاجتماعي في الإنفاق على الفقراء والذي يكون على شكل إعانات لأصحاب الحرف الصغيرة ، كما يظل الهدف الاقتصادي الأهم والأوسع (عناية، 1990).

ويقرر الإمام أبو يوسف مبدأ استخدام النفقة العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بقوله إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد: " رأيت أنَّ تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم، فذكروا لهم إن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار، واحتفروها وجرى الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم، أكتب بذلك اليك فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته، فتوجه في ذلك حتى ينظر فيه، ويسأل أهل الخبرة والبصيرة. فإذا اجتمعوا على أنَّ في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تحمل النفقة على أهل البلد فإنَّهم أن يعمروا خيراً من أنَّ يخربوا "(أبو يوسف، 1979).

إنَّ الفكر المالي الإسلامي يتبنى موقفاً أكثر ايجابية من الفكر المالي الوضعي، فهو يعمق من الدور الوظيفي للنفقة العامة، ويوسع من مجالات تدخلها في تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويستبعد الفكر المالي الإسلامي الكثير من النظريات والمعايير الوضعية والتي تقضي ضرورة ضغط النفقات بحجة ضيق مجالات التدخل الحكومي أو ارتفاع الاسعار الناشئ عن الفجوة فيما بين الطلب والعرض، فقد كان الفكر المالي الإسلامي أكثر سبقاً في ارساء دعائم المالية الوظيفية أو المالية المعوضة والتي من شأنها أنَّ توسع مجالات التدخل الحكومي في الإنفاق واهدافه، ولقد توسع الفكر المالي الإسلامي في تنويع الإنفاق العام وفي تنويع الاغراض والتي لم يعرف الفكر المالي الوضعي بعضاً منها: كتوفير حد الكفاف وليس حد الكفاف وتأمين كفاية حاجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغارمين وابناء السبيل، كما تكفلت نفقات الزكاة جميع المحتاجين والحالات المستجدة من العوز والفقر(عناية،1989).

2- **البعد عن الإنفاق هلاك المجتمع:**

ويعني نقص الإنفاق العام هو نقص التقدم العمراني وكساد الاسواق في قوله تعالى:﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة:195)، وفي هذه الآية القرآنية نلاحظ الدعوة إلى الإنفاق بكل الطرق والوسائل أي الإنفاق في سبيل الله ويجب أنَّ يكون الإنفاق في المصالح العامة، ويجب الحذر من عدم الاستجابة لهذا الأمر أي البعد عن الإنفاق إنَّما يعني هلاك الجماعة، والإلقاء بنفسها الى التهلكة أي سوء الأموال الاجتماعية والاقتصادية، من كساد الأسواق وانخفاض المستوى المعيشة، والنفقة العامة في الفكر الإسلامي تحمل في طياتها للجماعة الحياة والرقي والازدهار وكل ما هو ضد الهلاك من معاني (حسن، 1997).

3- **النفقات العامة تعتبر وسيلة لزيادة الدخل القومي وأداء للعمران والتقدم:**

النفقات العامة تعمل على تحفيز النشاط الإنتاجي ومضاعفة الإنتاج وعرض السلع وترفع من معدلات الطلب والعمالة وتحفيز الحركة في السوق وتضاعف الثروة المالية المتداولة، وتضخم انسياب الأموال إلى الخزانة العامة وتزيد من بنود الايرادات في الميزانية بالإقطاعات التي تتم بالضرائب والقروض والرسوم، ما يؤدي بالتالي إلى تضاعف الدخل القومي والثروة(عناية، 1989).

إنَّ الفكر الإسلامي يرى عكس لفكر المالي الوضعي حيث إنَّ النفقة العامة في الإسلام تقوم بدور أساسي في تحقيق تقدم وتنمية المجتمع ورفع المستوى المعاشي، والذي يرى سببا مباشراً لإحداث الرواج الاقتصادي بما يتبعه زيادة في المعاملات ويتبعها زيادة في الأرباح وكذلك ارتفاع في دخل الأفراد، ومع زيادة الإنفاق العام يزيد مقدار الرواج ويرفع مستوى الأرباح والدخل وبالتالي زيادة مستوى المعيشة، وزيادة دخل الدولة (يوسف والفنجري، 1980).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-1-4 أهداف الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي:

1- من أولوية الإنفاق العام إشباع الحاجات العامة للمسلمين كما يبين الفكر المالي الإسلامي فإنَّ هذا الهدف لا يختلف عن الفكر المالي الحديث، إلَّا فيما أتت الشريعة الإسلامية بتحريمه مثل صناعات الخمور وغير التي تسود في النظم المالية الحديثة، فهذه الحاجات لا تعتبر حاجات عامة في نظر الشرع الإسلامي (الجمل، 2006) .

كما يقر الفقه الإسلامي أنَّ الزكاة هي الحد الأدنى الذي لا يجوز إمساكه لسد حاجات المحتاجين، فإذا عجز هذا الحد عن تحقيق الهدف منه، وعجزت موارد بيت المال بما تملكه من خراج وغنائم وتركة من لا وارث له وغيرهم عن الوفاء بهذا الهدف، فإنَّ لولي الأمر أنْ يوظف على الأغنياء بقدر ما تمليه الضرورة. وقد استند العلماء في ذلك على كثير من الآيات القرآنية، منها قوله تعالى:﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ﴾ (النساء: 36)، وقال سبحانه وتعالى:﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡ ﴾ (النور:33). والأحاديث النبوية الشريفة في هذا الصدد كثيرة منها قال الرسول الله ﷺ: " من لا يرحم الناس لا يرحمه الله "(البخاري، جامع المسند الصحيح، ج 18،ص 378، رقم الحديث:7376) ، وهذا هو النهج الذي آمن به الصحابة والتابعين، عن أبي (هريرة رضي لله عنه) قال: " لو علم لله أنَّ زكاة الأغنياء لا تكفي الفقراء لأخرج لهم من غير زكاتهم ما يقوتهم، فإذا جاع الفقراء فبظلم الأغنياء لهم" (المتقى الهندي، كنز العمال، ج 6، ص 465، رقم الحديث:15824)(عبد الباقي، 2011).

2- كما إنَّ الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى نشر الدعوة إلى الله تعالى والتمكين لها والدفاع عنها، ثم إقامة مجتمع إسلامي يتميز بإقامة العدل والرخاء، إذ تشيع فيه روح التكافل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتضامن والإحسان فيما بين أفراده هذا من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة ثانية. ومن أهم الآيات الدالة على ذلك ، قوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ (القصص:5)، كما بين الله تعالى أَنَّهُ يريد للإسلام وأمته أنْ تحيا حياة العزة والكرامة، إنَّ الفكر الاقتصادي الإسلامي يهدف من خلال الإنفاق العام هو الدفاع عن الإسلام ونشر دعوته، وإقامة نظام للخدمات الاجتماعية للقضاء على الفقر وغيره، وكذلك إقامة صرح لبناء قواعد استثمارية واسعة، لتقوية اقتصاد الدولة الإسلامية (حميد، 2009).

3- إعادة توزيع الدخل، كما تستطيع الدولة بواسطة الإنفاق العام أنْ تخفض من الفوارق بين الأغنياء والفقراء لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تستطيع الدولة تحقيق ذلك عن طريق حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي من خلال الموازنة، ومن صور مساهمة الدولة في إعادة توزيع الدخل هي تقديم الإعانات التصاعدية لأصحاب الدخول المنخفضة، كما تقوم الدولة بتقديم منح على شكل نقدي أو صورة عينية مثل تقديم خدمات مجانية معينة مثل العلاج الطبي، والتعليم المجاني، او نظم التأمين الاجتماعي التي تؤدي إلى رفع من مستوى الطبقات الفقيرة، كما أنَّ النظام الإسلامي وفقا لهذا المبدأ فقد عرف عن طريق فرض الزكاة على الأغنياء لتنفق على الفقراء وقد يكون بذلك قد قلل التفاوت بين الفقراء والأغنياء (ريان، 1999)

4- من أولوية الإنفاق العام هو دفع عجلة الإنتاج وزيادة الاستثمار وتنظيمه للإنتاج مما يسمح بمزيد من الاستثمارات من أجل تحقيق النماء والتعمير، وذلك يكون تحت شرطين أو يكون داخل دائرتين هما دائرة الحلال فلا يتجاوزها إلى ما حرم الله فيكون ذلك متفقا مع التشريع المالي الإسلامي ، ودائرة العدل فلا يتجاوزها إلى الظلم فقد حرمه الله على نفسه وجعله محرمه بين عباده (الكفراوي، 2003).

وللزكاة دورُ فعال في التأثير على إعادة توزيع الدخل والثروات لصالح الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً كما يمكن للزكاة أنْ تؤثر على الإنتاج والاستثمار من خلال توزيعها على مصارفها الثمانية المذكور في القران الكريم، باعتبار أنَّ تلك الفئات هي أكثر حاجة في المجتمع ،كما يترتب على ذلك زيادة الإنفاق على الاستهلاك ، فيزيد الطلب الكلي في المجتمع، ويستجيب رجال الأعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتلك الزيادة بزيادة الإنتاج في المرحلة التالية، فيزيد الدخل، وتبعاً لزيادة الدخل تبدأ دورة جديدة من زيادة الطلب والتوظف والإنتاج ثم الدخل وهكذا (عبد الباقي، 2011).

4-1-5 خصائص الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي:

تتمثل خصائص الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي بما يلي: (ريان، 1999).

1- اخراجها من الذمة المالية للدولة (أي من الأموال العامة): أنْ يقوم شخص عام كالدولة، أو أحد هيئاتها من نفقات للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، حيث تقوم الدولة بتحديد حاجاتها العامة ثم تحدد كيفية تمويلها، كما يتم تقيد الإنفاق وفقاً لضوابط الشرع وإذا كانت هذه النفقة لا تنسجم مع النظام الشرعي العام تكون مرفوضة ومحرمة في الإسلام.

2- تحقيق المنفعة العامة: حيث إنَّ هدف النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي هو إشباع وسد الحاجات العامة، وهي مصالح المسلمين وما لا غنى عنه التي تعود بالنفع العام على جميع أبناء المجتمع، والتي تتدرج من الضروريات إلى الحاجيات إلى الكماليات ضمن إطار الشريعة، وأحكام الإنفاق العام إنَّما يقصد منها تحقيق مصالح الناس العامة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

3- الكم النقدي أو القابل للتقويم: كما الإسلام لا يشترط النقدية في النفقات العامة وإنَّما تستخدم الدولة الصورة التي تراها تعود بالنفع على المجتمع، حيث هناك بعض النفقات العامة التي يشترط فيها الشرع أنْ تصرف بشكل عيني، ونظراً لاستخدام النقود الورقية المعرضة للاختلال في قيمتها بفعل التضخم (صبرينة، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-1-4 تقسيم النفقات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي:

ويمكن تقسيم النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي وفقاً للمعايير الاقتصادية متعددة والتي يمكن اعتمادها في ظل الموارد المتاحة.

أولاً- تقسيم النفقات على أساس طبيعتها :

أي وجود مقابل أو عدمه، ومن حيث استعمال الدولة للقدرة الشرائية، أو نقلها، إلى نفقات تحويلية ونفقات حقيقية.

1- النفقات التحويلية : وهي النفقات التي تقدمها الدولة دون أنْ تحصل على مقابل لها من خدمة أو سلعة مثل نفقات استهلاك الدين العام والفوائد والإعانات التي تقدمها للعاطلين ومشوهي الحروب والمعاشات الى غير ذلك (هويد، 1983).

2- النفقات الحقيقية : تتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية بحيث ينتج عنها حصولها على سلع وخدمات منتجة، فهذه النفقات تتمثل المقابل أو ضمن الشراء الذي تدفعه الدولة في سبيل الحصول عليه أي دخول جديدة حصل عليها أصحابها مقابل ما قدموه للدولة من عمل وسلع وخدمات، ومن أمثلة ذلك : مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم حيث إنَّ رسول الله ﷺ كان ينفق مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير وعلى أهل بيته نفقة سنة، منها عطاء أمراء المؤمنين، ومنها رواتب الولاة والعمال والقضاة والموظفين (الوادي وعزام، 2000).

ثانياً- تقسيم النفقة وفقا لمصدرها التحويلي:

1- نفقات لها موارد خاصة : ومن أمثلتها موارد المؤسسة الإسلامية للزكاة، فهي محددة المصادر، والنسب المفروضة، (الكفراوي، 1997)، وبالتالي تكون أوجه الإنفاق حسب المصارف الذي حددتها الآية الكريمة في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ (التوبة:60) وإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخمس كما ورد في كتاب الله عز وجل: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (الإنفال:41).

1- نفقات ليست لها موارد خاصة : وهي تشمل معظم نفقات التسيير وتجهيز التي لا تشملها مصارف الزكاة، وتغطي بموارد متعددة مثل : إيرادات المؤسسات العامة للدولة، أو أنَّ تكون هذه النفقات غير مخصصة لجهة معينة لا يعني القروض، والضرائب، غير أنَّ كون هذه النفقات غير مخصصة لجهة معينة لا يعني أنَّ الإنفاق غير مقيد، بل أن للإنفاق محددات وشروط وضوابط وقواعد(صبرينة، 2014).

ثالثاً- حسب دورية النفقة : وتقسيم إلى قسمين : (الكفراوي، 1997).

1- نفقات دورية متسمرة :وتشمل النفقات المستمرة والمتكررة مثل الزكاة إذ أنَّها مرتبطة بوجود الدولة، وتنفق من أجل تأدية الوظائف المتعددة للدولة الحديثة .

2- نفقات دورية ثابتة (استثنائية) : وهي النفقات التي لا تكرر بصورة دورية ومستمرة بل هي عادة ما تكون استثنائية وغير مستمرة ترتبط بالطوارئ مثل نفقات الحروب والزلال، والفيضانات والكوارث ، والأمراض. وفي معظم الاحيان يكون المصدر الرئيسي لإنفاق المصروفات غير العادية هو التوظيف فإذا خلا بيت مال المسلمين من المال لكي يكفي لسد الثغور أو مكافحة مجاعة أو وباء وخاف ولي الأمر الفساد كان عليه أنَّ يأخذ من أموال الأغنياء بالقدر الذي يتفق مع هذه الضروريات.

رابعاً- النفقات حسب الأهمية : وتقسم إلى النفقات التالية :(صالحي، 2006)

1- النفقات العامة (الضرورية) : وهي النفقات التي تصرف في المجالات الإستراتيجية الضرورية، تلك النفقات التي تتوقف عليها حياة الناس.

2- النفقات العامة (الحاجية): وهي النفقات التي تصرف في المجالات الإنسانية ودفع المشقة وجلب التسيير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- النفقات العامة (التحسينية أو الكمالية) : وهي النفقات العامة الموجهة لتغطية المجالات الكمالية والتحسينية والجمالية.

7-1-4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي:

الإنفاق العام يمثل نسبة عالية في معظم دول العالم من الناتج القومي، لما للإنفاق العام من أثار اقتصادية واجتماعية، والإنفاق العام في معظم دول العالم يستخدم كوسيلة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (سمحان و الوادي، 2010). وعليه فإنَّ هناك نوعين من الآثار وكالاتي:

النوع الأول :الآثار الاقتصادية والاجتماعية :

يقصد بها الآثار التي تؤدي الى زيادة الناتج القومي وزيادة القدرة المالية للمجتمع ، وبالتالي تتمكن الدولة أيضًا بشكل أكبر من استيفاء ضرائبها المطلوبة، ويتضح هذا من خلال ثلاث مستويات وكالاتي: (ثجيل وحميد، 2008)

المستوى الأول : تساهم سياسة الإنفاق العام في الإسلام من خلال مسألة الضمان الاجتماعي في زيادة الإنتاج الكلي ونمو الدخل وذلك عن طريق ما يلي:

- تقوم الدولة على مساعدة لفئة القادرون على العمل من خلال توفيرها لفرص العمل سوف يمكنهم من المساهمة في العمل والإنتاج وبالتالي في زيادة الدخل ولربما يصبحوا بعد ذلك من الممولين لصندوق الزكاة إذا تحسنت حالتهم المعيشية.
- تقوم الدولة على مساعدة الدولة لفئة العاجزين وغير القادرين على العمل وضمانها لمعيشتهم من خلال توفير وسائل العيش سوف يساهم أيضًا في زيادة الدخول و بالتالي تحريك الطلب الفعال وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

المستوى الثاني: إنَّ الإسلام يهدف إلى مكافحة الفقر ولا يستهدف من المساعدة المادية ومن خلال النفقات التحويلية إلى رفع بعض المصاعب التي يواجهها الفقير في حياته اليومية فحسب وإنَّما يعمل على توفير وسائل العمل والإنتاج للقادرين على العمل وتحويله الى عامل منتج مساهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الناتج الاجتماعي للثروة وبالتالي القضاء على المشكلة جذريا، فمن أغلب الوقائع التي ترد عن أهل بيت الرسول الله ﷺ كانوا ينحون في عطائهم هذه الغاية ، وهي تبديل حالة السائل وتغيير عنوانه من فقير عاطل الى غني عامل.

المستوى الثالث : إنَّ الإنفاق العام في الإسلام يهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كما حث الله المسلمين على الإنفاق في سبيله وهذا التوجيه للحاكم والمحكومين حيث إنَّ إنفاق الأغنياء على الفقراء إنَّما هو في الحقيقة إعادة توزيع للدخل القومي، فإذا أخذ الحاكم من أموال الأغنياء وقام بتوزيعها على الفقراء، فإنَّما هو توزيع للنفقات العامة كما إذا قام الأغنياء أنفسهم بالإنفاق من أجل طاعة الله سبحانه وتعالى فإنما هو إعادة توزيع للدخل القومي ولكن عن طريق الإنفاق الخاص، كما إنَّ الإسلام يحث على الاتجاهين الإنفاق العام والخاص، كما إنَّ الحاكم المسلم ملزم بإشباع حاجات المسلمين حتى لو فرض من الأموال ما يزيد عن الزكاة مادام المجتمع الإسلامي في حاجة اليها، كما إنَّ الإسلام حث على أكثر من ذلك حيث الإسلام لا يقر تقسيم المجتمع الى طبقات يملكون الثراء وطبقات لا تستطيع أنْ تحصل على ما يغطي نفقة معيشتها وما يترتب على ذلك من مفاسد فيقول الله تعالى:﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾(الإسراء:16)، حيث في هذا إشارة واضحة إلى إنَّ الثراء الفاحش قد يؤدي إلى الفسوق الممنوع شرعا مادامت هناك ريبة في أثر هذا الثراء فيجب لحد منه (هويد، 1983).

ويمكن إجمال الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي على النحو التالي : (الكفرواي، 2003).

- تأثير النفقات على حوافز العمل والادخار فيما تنفقه الدولة الإسلامية على شكل إعانات ومساعدات لمعاونة الأفراد على العمل وضمان حد الكفاية لمعيشتهم عند الضرورة ولعل ما يميز النفقات الإسلامية في هذا الصدد هو اقتصارها على حالات معينة لا تؤثر في حوافز العمل والادخار كحالات العجز والشيخوخة والبطالة .
- تؤثر النفقات العامة الإسلامية على توزيع عناصر الإنتاج، إذ يمكن تحويل بعض هذه العناصر من فروع إنتاجية إلى أخرى، وقد أولت الدولة الإسلامية الزراعة جل اهتمامها، بينما جاءت التجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصناعة في المرتبة الثانية الأمر الذي أدى إلى إنعاش بعض المناطق المختلفة عن طريق الإنفاق العام من خلال الإنشاء والتعمير.

- الإنفاق العام لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل يؤثر تأثيراً فعالاً على الاستثمار فإذا كان مجرد تحصيل الزكاة يدفع الناس للاستثمار وكذلك الخراج فإنَّ إنفاق هذه الأموال على مستحقيها له آثار اقتصادية إيجابية على المجتمع من خلال الاستثمار.

النوع الثاني :الآثار الأخرى للنفقات العامة:

هناك أنواع من النفقات العامة لها تأثيراتها الثانوية على مجمل النشاط الاقتصادي تتمثل بالإنفاق على الخدمات العامة وهي حاجات جماعية ليس لأفراد المجتمع القدرة على إشباعها لأنَّها بحاجة الى تمويل يفوق قدرة الأفراد، فتقوم الدولة بإشباعها من أموال بيت المال وهذه تتمثل في النقاط التالية:(صبرينة، 2014).

- نفقات التعليم والخدمات الصحية : يؤثر الإنفاق العام على قطاع التعليم والصحة إذ يعمل هذا الإنفاق ويسهم في تهيئة الفرد فكريًا وبدنياً، مما يؤدي الى زيادة العمل نتيجة تحسن طاقة الفرد مما ينطوي على زيادة المدخلات فزيادة الادخار الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع بالإنتاج.

- يساهم ويؤثر الإنفاق العام في الخدمات البلدية وتحسين الطرق وبمعنى أوسع في القيام بمشاريع البنى التحتية التي تسهم في تشجيع الاستثمار وبالتالي رفع الإنتاج وزيادة المداخيل.

- تساهم النفقات العامة في الأمن الداخلي من أجل توطيد النظام والاستقرار ومكافحة أعمال الشغب والسلب، مما يؤدي الى خلق بيئة مستقرة مشجعة على العمل والاستثمار فيساهم هذا في زيادة الدخول والإنتاج، ويسعى الإسلام بكل نظمه إلى إيجاد بيئة مستقرة أمنة .

4-1-8 ضوابط الإنفاق العام في النظام المالي الإسلامي:

أولاً- حسن اختيار القائمين على الإنفاق العام:

تعتبر من أهم المبادئ التي وضعها الإسلام للإنفاق العام، و يجب اختيار أحسن وأفضل العناصر القائمة على المال العام، لكي يحسنوا إنفاقه في محله لقوله تعالى:﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ (النساء:5)، ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحرص عليها الحكومات من اجل عدم حصول هدر في المال العام، لكن مهما وضعت من ضوابط وشروط لاختيار القائمين على إنفاق المال العام أو من مراقبين خارجين أو داخلين، أو من العقوبات الصارمة لمن يتلاعب بالمال العام لكن هناك أشخاص يختلسوا أو يرتشوا أو يسرقوا، لأنَّهم لم يتحلوا بالخلق الكريم أو الصفات الحسنة، وذلك عكس ما زرع الإسلام في الفرد المسلم من إنَّهُ مسؤول عن هذا المال مسؤولية كاملة، وأنَّ القائم على هذا المال وأنَّ باستطاعة الهروب من الحاكم فلن يستطيع الهروب من الله سبحانه وتعالى الذي يعلم السر وأخفى (الجمل، 2006).

ثانياً- تناسب الإنفاق العام مع الأحول المالية والاقتصادية:

قال الله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (آل عمران:134)، إنَّ هذه الآية الكريمة تقرر وجوب ملائمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية في حالتي السراء والضراء، ففي حالة السراء يعبر عنه بحالة الرخاء حيث يتسم الإنفاق العام بالارتفاع والضخامة، لذا يقتضي التناسب هنا تقليل الإنفاق لإعادة التوازن بين الطلب والعرض الكلي، وحالة الضراء يعبر عنه بحالة الكساد حيث يتسم فيه الإنفاق بالانخفاض حيث يقتضي التناسب هنا زيادة الإنفاق لرفع مستويات الطلب الكلي المنخفض لتساوي مع مستويات العرض الكلي المرتفع، كما يجب النظر في حالة البلاد هل تمر بحالة ركود أم انتعاش فإنَّ كانت تمر بحالة انتعاش فعليها تقليل حجم الإنفاق العام حيث لا يؤدي الى التضخم، وإنْ كانت في حالة ركود فعليها أنْ تزيد من الإنفاق العام لكي تصل الى مستويات التشغيل الكامل لكافة الموارد الانتاجية، وفي هذا يجب أنَّ يتم الإنفاق العام بما يتناسب مع القدرة المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة (الجوارنة، 2010).

ثالثاً- أنْ يكون الإنفاق العام في دائرة الحلال:

وذلك من خلال تجنب الإنفاق على السلع والخدمات المحرمة شرعاً، كالتي جاء النص في تحريمها؛ مثل الخمر كما في قوله سبحانه وتعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (المائدة: 90)، ومن المحرمات المذكورة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (البقرة: 173)، أو ما ثبت ضرره على الإنسان أو الحيوان أو البيئة كالدخان والصناعات الضارة وغيرها، ومستند ذلك في قوله سبحانه تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾(الأعراف:157)، كما وصف الله سبحانه وتعالى نبي الإسلام ﷺ بأنه يحل للمؤمنين الطيبات من الرزق ويحرم عليهم الخبائث، فكل ما هو خبيث وضار محرم في الشريعة الإسلامية، ولا يجوز للدولة المسلمة أنْ تقوم بالإنفاق سواءً بالاستهلاك أو الإنتاج، وهذا الأمر سيعكس أثراً إيجابياً على الاقتصاد المسلم، حيث إنَّ الدولة المسلمة ومن خلال إحجامها عن الإنفاق على بعض السلع والخدمات سوف يحقق وفره في نفقاتها العامة، لأنها ستتجنب الإنفاق على إنتاج كل ما هو محرم من سلع وخدمات، ولن تضطر إلى الإنفاق على العلاج أو التخفيف من آثارها الضارة على المجتمع، وهذا يجعلها تقصر إنفاقها على المباح الطيب وما فيه جدوى ونفع اجتماعي واقتصادي، وهذا ما يعكس إيجاباً على الإنتاج والدخل القومي والرفاه الحقيقي للأفراد(عامر، 2009).

رابعاً- ضابط ترشيد الإنفاق العام أو(ضابط القوامة):

يعني بترشيد الإنفاق العام في الإسلام هو البعد عن الاسراف والتبذير في الإنفاق العام من ناحية، وعن الشح والتقتير فيه من ناحية اخرى(أو ما يسمى تحقيق القوامة في الإنفاق العام) بمعنى لا يتم تخفيض الإنفاق العام بما لا يفوت على المجتمع بعض المنافع، أو يزداد بطريقة تبدد معها الموارد وذلك عندما تنخفض منفعة الإنفاق عن تكلفته (دراز و حجازي، 2009)، قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان:67).

كما إنَّ النظام الإسلامي حرص على ضرورة العدل في الإنفاق العام بين الناس لأنَّه من أسباب العمارة في الارض، حيث شاع استخدام كلمة العمارة دلالة على التنمية وفي ذلك قوله تعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ ﴾ (هود:61)، وفي هذه الآية هو طلب للعمارة في قوله تعالى " واستعمركم" وهو طلب مطلق من الله تعالى، ومن ثم يكون على سبيل الوجوب ،وإن الفكر الإسلامي وضع ضوابط وقواعد مأخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق إنفاق المال العام التي تساهم في رفع مستوى أفراد المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (محمد،2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 المبحث الثاني : الإنفاق العام في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

إنَّ دراسة الفكر المالي الوضعي وخاصة موضوع الإنفاق العام له أهمية قصوى وخاصة عند مقارنته بالفكر المالي الإسلامي؛ إذ أن هناك خصائص ومميزات لكل من الفكرين الماليين، وكما إنَّنا استعرضنا في المبحث الأول من الفصل الثالث الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي فإننا سنعرض للإنفاق في الاقتصاد الوضعي، حيث سنتناول الإنفاق العام وتطوره في الأنظمة الوضعية، ومفهوم الإنفاق العام، وأهدافه وتقسيماته وأهم الاثار النفقات العام على النشاط الاقتصادي في النظام الاقتصادي الوضعي.

4-2-1 الإنفاق العام وتطوره في الأنظمة الوضعية:

إنَّ قضية التدخل الحكومي أو كما تعرف في الأدبيات دور الدولة في الاقتصاد من القضايا الجدلية التي ولاتزال تحتل مساحة معنوية من النقاشات سواء كان على المستوى الأكاديمي أم على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، كما في ظل التحول الذي طرأ على الاقتصاديات العالمية بالتحول نحو اقتصاد يجمع بين صفات الاقتصاد الرأسمالي في ظل تحمل الدولة مسؤوليتها الاجتماعية لحماية محدودي الدخل. ويعتبر الإنفاق العام أداة مهمة في يد الدولة من اجل مزاولة نشاطها الاقتصادية فهناك عدد من التيارات وهو التيار الرافض للتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية فتمثله بالمدرسة الكلاسيكية والتيار المؤيد للتدخل الدولة فتمثله بالمدرسة الكينيزية والتيار الآخر المتمثل بالتيار أو الدولة المنتجة (خطاب، 2009).وفيما يلي استعراض لأهم هذه التيارات الاقتصادية في هذا المجال.

4-2-2 الإنفاق العام في ظل التيار الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة:

تدور النظرية التقليدية التي سيطرت على الفكر الاقتصادي حتى مطلع القرن العشرين حول الفكرة الأساسية، ومفادها إنَّ أفضل السبل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل في ترك الحرية الكاملة للأفراد في تحديد حجم ونوعية العمل أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه (الخطيب وشامية، 2003).

يرى مؤيدو الفكر الكلاسيكي إنَّ انفاق الدولة يجب أنْ يقتصر على الدفاع الوطني و الحماية الداخلية و الشؤون الادارية اضافة الى دورها المهم في التعليم إنَّ دور الدولة يجب ان يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محدوداً في توفير المصادر الأساسية و بالاتفاق مع كينز فإنَّ الدور الذي لعبته الدولة في الحرب العالمية الأولى كان غير ناجح ابداً و في حوالي سنة 1870 كان هناك معدل غير مرجح للإنفاق العام ليغطي ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ففي الولايات المتحدة في تلك الأثناء، كانت نسبة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 7%و في أغلب الدول الصناعية الاوروبية الحديثة مثل المانيا و المملكة المتحدة و هولندا لم يتجاوز معدل الإنفاق العام ما نسبته 10 % من الناتج المحلي الإجمالي. بينما ووفقاً لمعايير الكلاسيكية فإنَّ دولاً مثل فرنسا و استراليا و ايطاليا و سويسرا كان الإنفاق العام فيها مسهماً كبيراً في اقتصاد تلك الدول في تلك الفترة اذ بلغ 12- 18 % من الناتج المحلي الإجمالي (Tanzi & Schuknecht ,2000).

لقد كانت نظرتهم للإنفاق العام مبنية على أساس أنَّه لو ترك الاقتصاد على عجلته الدائرة أن ذاك فإنَّه سوف يميل حتماً إلى تحقيق موازنة على صعيد التوظيف بحيث إنَّ كلَّ باحثٍ عن عمل سيجد عملاً، لهذا فإنَّ الحكومة لا تلعب دوراً مهماً في التوظيف بقدر ما يكون دورها مقتصراً على توفير الأمن والسلام للمستثمرين في السوق لهذا لا وجود لعلاقة ذات أمد طويل بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي(Chipaumire, et al, 2014).

إنَّ أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية:(محمد، 2010).

- تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصر على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي وذلك نظراً لاعتقاد المفكرين الكلاسيك بأنَّ تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام.
- أولوية النفقات في التقدير، حيث ينفي الكلاسيك أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأنَّ دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة،(تساوي جانب الايرادات مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض.

4-2-3 الإنفاق العام في ظل التيار الكينزي المؤيد لتدخل الدولة:

على أثر الفشل الذريع الذي واجهة نظام السوق وما ترتب عليه من كساد عظيم اجتاح الولايات المتحدة وبلدان أخرى للفترة 1928 -1933، وجد كينز أنَّ السبب في ذلك هو قصور الطلب الكلي، وبين لنا بأنَّ زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص وزيادة الإنفاق الاستثماري الخاص غير ممكناً أنَّ لم يكن مستحيلاً في هذه الحالة، وعليه لابد أنْ تقوم الدولة هي بنفسها بدور المستهلك والمستثمر من أجل زيادة الطلب الكلي وسد الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي في حالة الركود والكساد، وبذلك يتسع حجم الإنفاق على النشاط الاستثماري بالإضافة إلى الإنفاق على النشاط التقليدي للدولة، كما تقوم الدولة على توفير الكثير من السلع والخدمات العامة والإنفاق الاستثماري لإنتاج سلع وخدمات خاصة حيث أصبح الإنفاق العام للدولة لا يستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل فقط وإنَّما يستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها إعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذا أصبح الإنفاق العام إنفاقاً هادفاً (اللوزي وخليل، 1999).

إنَّ الإنفاق العام هو مكون أساسي لحجم الطلب الكلي و يؤثر على حجم الطلب الخاص و يؤثر أيضاً على حجم الطلب الكلي، إنَّ اي زيادة في نسبة الإنفاق العام سوف تغير بشكل واضح بتركيبة الطلب الكلي و لكن ليس بالضرورة أنْ يؤثر بحجم الإنفاق بنفس النسبة. إنَّ هذا يعتمد على مدى مزاحمته للإنفاق الخاص، إنَّ المزاحمة تأخذ منحيان فالمنحى الأول يكون مباشراً و يظهر عندما يأتي الإنفاق العام و ينحي الإنفاق الخاص عندما يكون الإنفاق الخاص هو البديل الأول للإنفاق العام مثل (الإنفاق على التعليم) و هنا تجدر الاشارة إلى أنَّ بعض انواع الإنفاق العام هي مكملات للإنفاق الخاص (مثل الاستثمار في مجال البنى التحتية)، و بشكل عام فإنَّ الإنفاق المحلي سوف يرتفع لكن بنسبة اقل من الإنفاق العام، إنَّ الإنفاق المحلي المتزايد سوف يؤثر بمعدلات الفائدة و معدلات الصرف كنتيجة للمزاحمة المالية للقطاع الخاص وبهذا فإنَّ الإنفاق العام المتزايد لن يتحول إلى طلب كلي مرتفع (Chuk & hemming, 1991).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا وفي ظل الفكر الكنزي بروافده المختلفة أصبح الإنفاق العام يشكل أحد مكونات الطلب الكلي الفعال ومن ثم يساهم في تحديد حجم الانتاج الكلي، وتبعاً لذلك أصبح الإنفاق العام منتجاً ويساهم مساهمة فاعلة في تحقيق الناتج القومي، ونتيجة لذلك أصبح الإنفاق العام غير حيادي بمعنى أنْ أصبح له دوراً وظيفياً، بمعنى أنَّهُ يمكن الحكومة تستخدمه لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، فإذا رأت الحكومة خلال فترات الرواج إنَّ معدلات التضخم قد ارتفعت قد تضررا بالاستقرار الاقتصادي الوطني نتيجة تزايد حجم الطلب الكلي وعجز العرض الكلي عن تلبيته، حيث تقوم الحكومة بتخفيض معدلات التضخم من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي بتخفيض حجم الإنفاق العام، أمَّا في حالة الركود تقوم الدولة على تنشيط الطلب الكلي من أجل الخروج من دائرة الركود من خلال زيادة حجم الإنفاق العام (أندراوس، 2009).

ويرى كينز وأتباعه أنَّ علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في" تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة" هو مجموع الاستهلاك والاستثمار (صخري، 2005).

وبالتالي فإنَّ للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يأتي:(القريشي، 2008).

1- زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال:

أ- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

ب- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

2- زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال:

أ- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى " بالإنفاق الجبائي"، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

4-2-4 الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

إنَّ الاشتراكية نظام سياسي اقتصادي يسمو على الرأسمالية أخلاقياً وأكثر ما يميزها هي تساوي الفرص للأفراد في المجتمعات التي تتبناها و تدني فرص وجود الطبقات البرجوازية والأحزاب اليسارية التحررية في تلك المجتمعات، ومن المبادئ المهمة بها أنَّ المصلحة العامة هي الغاية من الاستثمار فيها، علاوة على ذلك فإنَّ النموذج الطائفي التبادلي والذي به يطبق مبدأ "مكافحة السوق" والذي ينادي بأنَّ الخدمة المقدمة في هذا النظام يجب أنْ تقابل بخدمة أخرى من دون النظر الى مقدار المنفعة من كل خدمة يسهم بها أفراد هذا المجتمع (Otteson, 2014).

يقوم الفكر الاقتصادي الاشتراكي معبراً عنه بالدول الاشتراكية على أساس تملك وسائل الإنتاج، فإنَّ على كاهل الدولة تحمل الحمل الأكبر من المهمات الاقتصادية، وهذا يعني بأنَّ الإنفاق العام سيكون كبير وواسعاً، حيث وسائل الإنتاج وموارده تمتلكه الدولة لا الأفراد وهذا الطرح الذي يقع في طرفي نقيض مع النظام الرأسمالي أو الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على عدم تدخل الدولة إلا في الحدود القصوى وترك المبادرة للقطاع الخاص، وهذا هو الأصل في المدرسة الاشتراكية فعلى هذا يكون مساحة الإنفاق العام في النظام الاشتراكي كبيراً وشاملاً لمعظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية إنْ لم تكن كلها، وذلك بحسب ظروف كل مجتمع اشتراكي وبيئته، لكن تظل هذه الصبغة للإنفاق العام هي الغالبة على هذه المدرسة(عامر، 2009).

أمَّا الإنفاق العام تزداد أهميته في النظام الاشتراكي بشكل كبير، كونه تمس الجانب الاقتصادي بحكم أنَّ الدول تحل محل قوى السوق فيما يخص عمليات الاستثمار والإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضاً الذي لا تقل أهميته عن الجانب الاقتصادي وهذا يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية. ولكن مع تعافي النظام الرأسمالي بعد خروجه من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وصولا إلى انهيار النظام الاشتراكي سنه 1989 وعدم قدرة المبادئ الاشتراكي للنظام الاقتصادي للصمود في المدى الطويل، حيث تراجع الفكر الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول العديد من الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية (كريم، 2010).

5-2-4 مفهوم النفقة العامة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية :

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة عبر مراحلها الاقتصادية، فقد أصبحت النفقة العامة جداً مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية الحديثة (أندراوس، 2009).

اولاً : تعريف النفقة العامة:

تعددت تعريفات النفقة العامة وخاصة في لاقتصاد الوضعي، وهناك بعض الاختلافات بينها، إلا أنَّ الخطوط العريضة تكاد تكون متقاربة، ومن أهم التعريفات التي عرفت النفقة العامة ما يلي:

1- " النفقة العامة هي عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعاً لحاجة عامة"(دراز، 2000).

2- " النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة"(المزروعي، 2012).

3- " النفقات العامة هي عبارة عن مبالغ نقدية يتم أقررها من قبل السلطة التشريعية(البرلمان) ويقوم شخص عام بإنفاقها من أجل توفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (اللوزي وخليل، 2000).

ومن تلك التعاريف نستطيع القول إنَّ الإنفاق في الاقتصادات الوضعي يتكون من العناصر التالية:(الحاج، 2009).

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي من المال: فليس من المنطق أنْ تكون النفقة على شكل عيني، علماً أنَّ هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إمَّا أنْ تكون على شكل نقدي أو عيني. ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي. لأنَّ النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل السلطة التشريعية أنْ تراقب الإنفاق النقدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- مصدر النفقة العامة خزينة الدولة: حيث الجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، وتكون ضمن القوانين المعمول فيها والمقرة من السلطة التشريعية.

ج- ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة: يشترط في الإنفاق العام لتلبية مصالح عامة فلا يجوز أنْ يكون الإنفاق العام على المصالح شخصية سواء أكان مواطناً أم مسؤولا ، كما يشترط في النفقة أنْ تلبي حاجات عامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين(مسعود، 2006).

أ- المعيار القانوني : ويستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإنَّ النفقة تأخذ الصفة العامة، وإذا كان من أشخاص القانون الخاص فإنَّ النفقة تأخذ الصفة الخاصة حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام. مثال ذلك إذا قام شخص ببنا مدرسة أو مستشفى وقام بالتبرع بها إلى الدولة، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام وبذلك فإنَّ الإنفاق صدر من شخص عام، وبالتالي لا يعد الإنفاق إنفاقاً عاماً.

ب- المعيار الوظيفي : يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية وكذلك الاقتصادية للشخص القائم على الإنفاق وليس على الطبيعة القانونية له، وبناءً على ذلك فإنَّ النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أمَّا النفقات التي تقوم بها الدولة أم الأشخاص العامة، وتماثل نفقات الأفراد فإنَّها تعتبر نفقة خاصة.

6-2-4 أهداف الإنفاق العام في الأنظمة الاقتصادية الوضعية :

إنَّ أهداف الإنفاق العام في النظامين الرأسمالي والاشتراكي تكمن فيما يلي :(علي، 2008).

1- إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية : ويقصد بها تلك الإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة في جانبي الإيرادات والنفقات من أجل إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين مجالات الاستخدام المختلفة المجالات الإنتاجية والاستهلاكية العامة والخاصة، وفق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعني هذا الهدف بتحقيق أمرين : الأول : التشغيل التام للموارد الاقتصادية، بحيث لا يكون أي جزء منها في حالة بطالة كلية أو جزئية. الثاني : الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بحيث لا تحدث فيها تقلبات وساعة تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

3 - إعادة توزيع الدخل القومي: يتم توزيع الدخل القومي كما هو معروف بعلم الاقتصاد في المرحلة الأولية، أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي في ظل المدرسة الكلاسيكية الم يدرج هذا الهدف ضمن واجبات الدولة لأنَّ هذا الفكر كان متحيزاً في بعض الأحيان للأغنياء ولكن بعد الكساد الكبير (عام 1929) وتبين أنَّ السبب الرئيسي للكساد هو انخفاض الطلب الفعال ، حيث ظهرت المدرسة الكينزية ونادت بإعادة التوزيع من أجل زيادة الدخول الفقراء ومن أجل زيادة الطلب الفعلي.

4 - تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمعنى أنَّ دور الإنفاق العام يتعدى الوظائف التقليدية إلى كونه أداة فعالة وايجابية تستخدمها السياسات المالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد يتمثل الهدف السياسي، في الإنفاق على شكلن إقليم معين أو منظمة انتخابية لكسب أصواتهم، وقد يمثل إعانات لأصحاب الحرف الصغيرة، إلا أنَّ الهدف الاقتصادي يظل الأهم والأوسع مدى وأثراً، فإلى جانب الوسائل المالية في التوجيه والتأثير الاقتصادي كالضرائب والرسوم والقروض تبقى وسيلة الإنفاق العام أكثرها حدة وتأثيراً أو استعمالاً (عناية، 1990).

4-2-7 تقسيمات النفقات العامة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة، نظراً لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة، ولكن ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة الى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو أنواعها زاد أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها (كريم، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة أو الحكومية سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أنَّ هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين.

أولاً: المعيار الاقتصادي: ووفقاً لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد الى عدد من المعايير أهمها:(عثمان، 2008)

- معيار طبيعة النفقة العامة.
- معيار دورية النفقة العامة.
- معيار الغرض من النفقة العامة.

وفيما يلي توضيح لهذا التصنيف كما في الشكل البياني رقم(3):

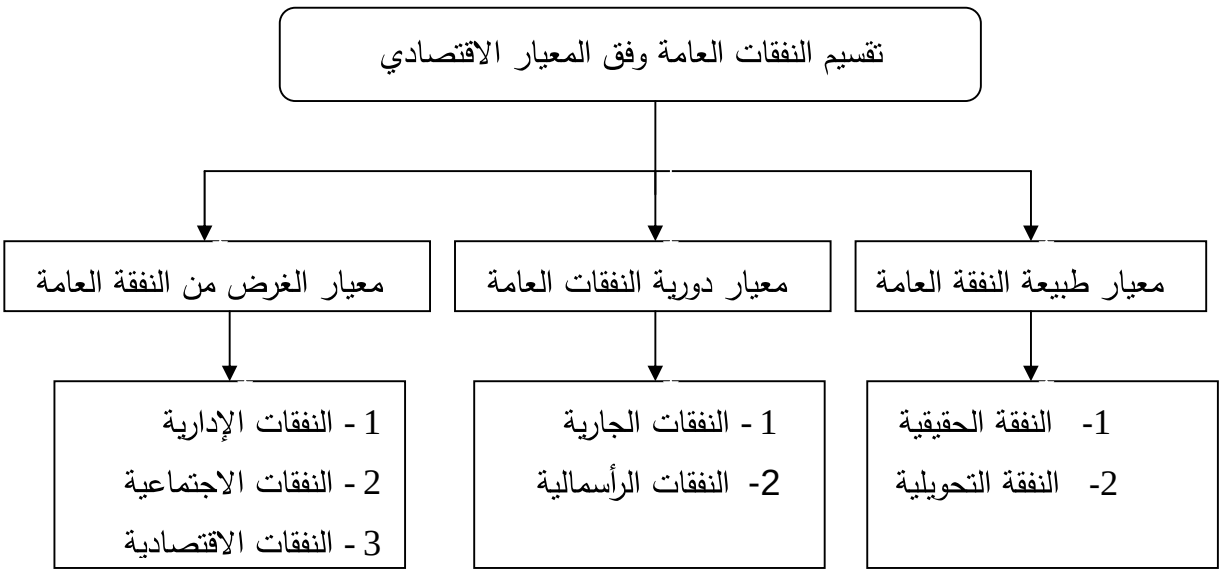

المصدر: (عثمان، 2003).

1- معيار طبيعة النفقة العامة:

ويمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى؛ نفقات حقيقية ونفقات تحويلية: (عثمان، 2003).

أ- النفقات الحقيقية: وهي تمثل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات الانتاجية كنفقات التشغيل والتوريد والأجور ويؤدي إنفاقها إلى زيادة الدخل الوطني بصفة مباشرة. كما اعتبرها البعض هي نفقات منتجة والتي تحصل من ورائها الدولة على إيرادات كالرسوم وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- النفقات التحويلية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة ويكون دورها نقل أو تحويل جانب من الدخل الوطني إلى جانب اخر، فالنفقات التحويلية تؤدي إلى إحداث تغير نمط توزيع الدخل القومي ومن الامثلة على ذلك إعانات البطالة والمعاشات وإعانات الانتاج والتصدير وكذلك النفقات تدفع للمقرضين الخوص. وتنقسم النفقات التحويلية إلى:

- نفقات تحويلية اقتصادية: وهي تمثل بعض النفقات التي تقوم الدولة على تقديمها مثل إعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.
- نفقات تحويلية مالية: وهي التي تلجأ اليه الدولة بغية سداد أقساط الدين العام وفوائده.
- نفقات تحويلية اجتماعية: مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد.

2- معيار دورية النفقة العامة:

ويمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى؛ نفقات جارية ونفقات رأسمالية (محمد،2015).

أ- النفقات العامة الجارية: وهي تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار ويطلق عليها اسم" النفقات العادية"، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.

ب- النفقات العامة الرأسمالية: هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية ونفقات إصلاح الأضرار ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات العامة اسم النفقات" غير العادية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- معيار الغرض من النفقة العامة:

استناداً إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات:(عبد المولى،1993).

أ- النفقة العامة الإدارية: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أنَّ هذا الصنف من النفقات الإدارية يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

ب- النفقة العامة الاقتصادية: وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام. ويتضح أنَّ هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزاً في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

ج- النفقة العامة الاجتماعية :وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية

ثانياً: المعيار الوضعي: ويتم تقسيم النفقات العامة وفق معيار وضعي وهذا التصنيف معمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات:(الحاج، 2009).

1- التقسيم الإداري: كما يتم هذا التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وذلك على حسب العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعده يتم التقسيم داخل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر.

2- التقسيم الوظيفي: في هذا التقسيم تقسم النفقات العامة إلى عدة مجموعات إنفاقيه مختلفة، وكل مجموعة تكون مرتبطة بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، فتقسم عادة الوظائف الحكومية إلى وظيفة الدفاع، وظيفة الأمن الداخلي، وظيفة الزراعة ووظيفة الصحة، وما تجدر الإشارة إليه أنَّه يتم توزيع النفقات على هذه الوظائف وذلك بغض النظر عن الجهات الإدارية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم بأداء هذه النفقات، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من طرف أكثر من جهة إدارية تابعة من الوزارات الحكومية.

3- التقسيم الاقتصادي: ويركز هذا التقسيم على المهام والأعمال المختلفة التي تمارسها جميع إدارات الدولة، وذلك شرط أن توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية(زراعة، سياحة، صناعة) ويأخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ، ونفقات التوزيع (تحول جزء من فئة لأخرى على شكل أعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية).

8-2-4 ضوابط الإنفاق العام:

هناك مجموعة من الضوابط التي تحكم عملية الإنفاق العام ومنها:

أولاً- ضابط المنفعة:

إذا كانت النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة، وبالتالي تحقيق المصلحة العام فإنَّها لا يمكن أن تكون مبررة إلاَّ بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد،أو مجموعة فئات المجتمع دون البعض الآخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية كانت، وعليه فإنَّ الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المتعددة، على العكس من النفقة الخاصة التي تصرف لتحقيق أهداف فردية ولغرض الحصول على مردود شخصي. وهنا يثار موضوع آخر وهو تحديد أولويات الإنفاق العام، إذ على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة، الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة بالإضافة إلى الأخذ بالاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر كما تختلف في الاقتصاد الواحد من مرحلة لأخرى ونميز في الفكر الاقتصادي والمالي في هذا الشأن بين اتجاهين رئيسيين، وإنْ كانا متباينين، أحدهما شخصي يعتمد على المنفعة الشخصية التي تعود على الأفراد، والأخر موضوعي يعتمد بالزيادة التي تحدث في الدخل القومي(فرج، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- ضابط الاقتصاد في النفقات:

حيث يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأنَّ في ذلك ضياعًا لمبالغ كبيرة دون أنْ يترتب عليها أي منفعة، يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة ويعتبر شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق(الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب هدر الأموال العامة حفاظا على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة ، ويقف ورائها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفء وعند المسؤولية. وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ومن مظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم وخاصة في الدول النامية ويكون السبب وراء ذلك انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة (ناشد، 2009).

ثالثاً- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):

حتى يتمكن التحقيق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرهما بالنسبة للنفقة العامة، فإنَّهُ يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة الذي يتمثل في احترام كافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام ، وبواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها في هذا المجال ،يجب إحكام الرقابة المالية على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاثة مراحل وهي:(حشيش، 1992).

- الرقابة الإدارية: وهو أنْ يكون المشرف الرئيسي عليها هي وزارة المالية وتشمل هذه الرقابة الإدارية هو التأكد من أنَّ الصرف في المؤسسات الحكومية يتم ضمن الاعتماد المالي المخصص وعادة ما تتم الرقابة الإدارية قبل تنفيذ الإنفاق الحكومي.
- الرقابة المحاسبية (المستقلة) : وهي المرحلة الثانية ويقوم بتنفيذها محاسبون ذات جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة ومتخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة و التأكيد على ضرورة احترام قواعد التنفيذ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرقابة التشريعية (البرلمانية) : والتي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة، ويتم التأكد أنَّ النفقات العامة توفرت فيها عناصر النفقة الأساسية وضوابط الإنفاق العام.

9-2-4 أثار النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي:

والآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة هي الآثار التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي منها أثرها على الإنتاج القومي والاستهلاك القومي كما تترك النفقات العامة آثاراً غير مباشرة ومنها أثر المضاعف والمعجل. ويوجد هناك نوعان من الآثار وهي:

- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.
- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

- **آثار النفقات العامة المباشرة:**

وتشمل أثار النفقات العامة المباشرة على الإنتاج القومي والاستهلاك القومي وحسب ما يلي:-

1- آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:

تحدث النفقات العامة أثار اقتصادي مباشرة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي:

أ- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

إنَّ طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أنْ ترفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا، فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أمَّا الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم و من ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدخول كما أنَّ النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب بدونها الإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي، فمن جهة تزيد هذه النفقات العامة من إمكانات الأفراد على الادخار ومن جهة أخرى تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميـــدان الاستثمار، لذا فإنَّ تأثير النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل، وكذلك في قدرة الأفراد علـــى الادخار والاستثمار، ينتقل ليصيب الإنتاج القومي (الخطيب وشامية، 2003).

ب- آثار النفقات العامة على القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية):

يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال الفني والإنتـــاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية. وعن تأثير النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية القومية من خلال تنمية عامل الإنتاج يجب أنْ نميز بين النفقـــات العامـــة الاســـتثمارية والنفقـــات الاستهلاكية كما يلي:(عثمان، 2008).

• فالنفقات الرأسمالية (الاستثمارية أو الإنتاجية) تســـتخدم فـــي بنـــاء رأس المـــال الاجتمـــاعي أو مشروعات البنية التحتية والأساسية مثل الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات ومثل هذا النوع من الإنفاق يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

• أمَّا النفقات الاستهلاكية أو الجارية تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجيـــة القوميـــة مثـــل الإعانـــات الاجتماعية ونفقات التعليم و البحث العلمي والتدريب، ونفقات العلاج والصحة كلها تؤدي الى زيادة الإنتاج القومي.

ج- أثار النفقات العامة على الطلب الفعلي:

إنَّ الطلب الكلي يتكون من كل من الطلب الخاص العام على أموال الاستثمار وعلـــى أمـــوال الاستهلاك ويتوقف حجم الدخل القومي، على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية، على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي، وهو جزء يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، وتحقيقها لدور الدولة المنتجة فهناك النفقات العامة الحقيقية والتحويلية، فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا، على السلع والخدمات فتؤدي الـــى رفع الطلب الفعلي وكذلك زيادة في الدخل القومي، أمَّا النفقات العامة التحويلية فإنَّ أثرها في الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منه، وعلى مدى ما يتسرب منها مـــن دورة الـــدخل، تؤثر النفقات العامة على الطلب الفعلي الذي يؤثر بدوره في حجم الإنتاج والتشغيل، ويتوقف علـــى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مرونة مستوى التشغيل بحيث يزداد هذا الاثر في الإنتاج، حيث الـــدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتقدمة تمتلك جهازاً انتاجياً مرناً، على خلاف الدول النامية التي تعاني من تخلف في الجهاز الانتاجي (الخطيب وشامية، 2003).

د- أثار النفقات العامة على انتقال عناصر الانتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى التأثير في الإنتاج القومي بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الانتاج المختلفة بين الاستخدامات والأماكن المختلفة وذلك وفق مما يلي :(رابح، 1998)

أ- قيام الدولة بوظائفها التقليدية يؤدي إلى توجيه عناصر الإنتاج إلى تلك الاستخدامات بحيث تقوم النفقات العامة بتهيئة الجو الملائم لازدهار النشاط الاقتصادي بها ونمو، وإنْ كانت لا تساهم مباشرة في الانتاج.

ب- إنْ قيام الدولة ببعض المشروعات وخصوصا تلك التي لا يتجه إليها القطاع الخاص إطلاقا أو يتجه إليها بقدر ضئيل يقل عما هو مطلوب نظراً لأنَّ هذه المشروعات لا تؤدي أرباحها بصورة مباشرة أو أنَّها تتطلب رؤوس أموال ضخمة يعجز عنها القطاع الخاص، إنَّ قيام الدولة بهذه الوظائف وهي تستدعي الإنفاق العام عليها تؤدي انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المشروع.

ج - توجيه الإنفاق العام صوب إنتاج السلع والخدمات ذات المنفعة الكبيرة للمواطن مما يزيد الطلب عليها وبالتالي يكون هناك أثر ايجابي على الإنتاج القومي من خلال انتقال وسائل الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع والخدمات.

د- ويضاف الى ذلك أنَّ النفقات العامة تؤدي إلى انتقال وسائل الإنتاج من مناطق إلى أخرى كالإعانات الموجهة إلى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين بها، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق خلق مناصب شغل فيها، ليكون لها أثر ايجابي على الإنتاج القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي:

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أوأجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات(المزروعي، 2012).

وعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية مثلاً الدفاع والأمن والتعليم فهي تزيد الاستهلاك القومي وعند تشتري سلع استهلاكية على شكل ملابس، ومستلزمات وأدوية فإنَّها تزيد الاستهلاك، وإذا قامت الدولة بإعطاء إعانات بطالة وغيرها أو عطاء إعانات دعم عيني فهي تزيد من الاستهلاك القومي (عبد الحميد، 2001).

- **أثار النفقات العامة غير مباشرة:**

ويطلق على أثر " المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على "المعجل" الاستثمار المولد. كما يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة التفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإنَّ النفقة فان النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل "المضاعف" ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل (حشيش، 1992).

يرى كينز إنَّ اي زيادة أولية في الإنفاق العام تكون كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع من شأنه أنْ يحفز الطلب المحلي، حيث يتوسع الانتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني رقم (4) آلية عمل اثر المضاعف والمعجل

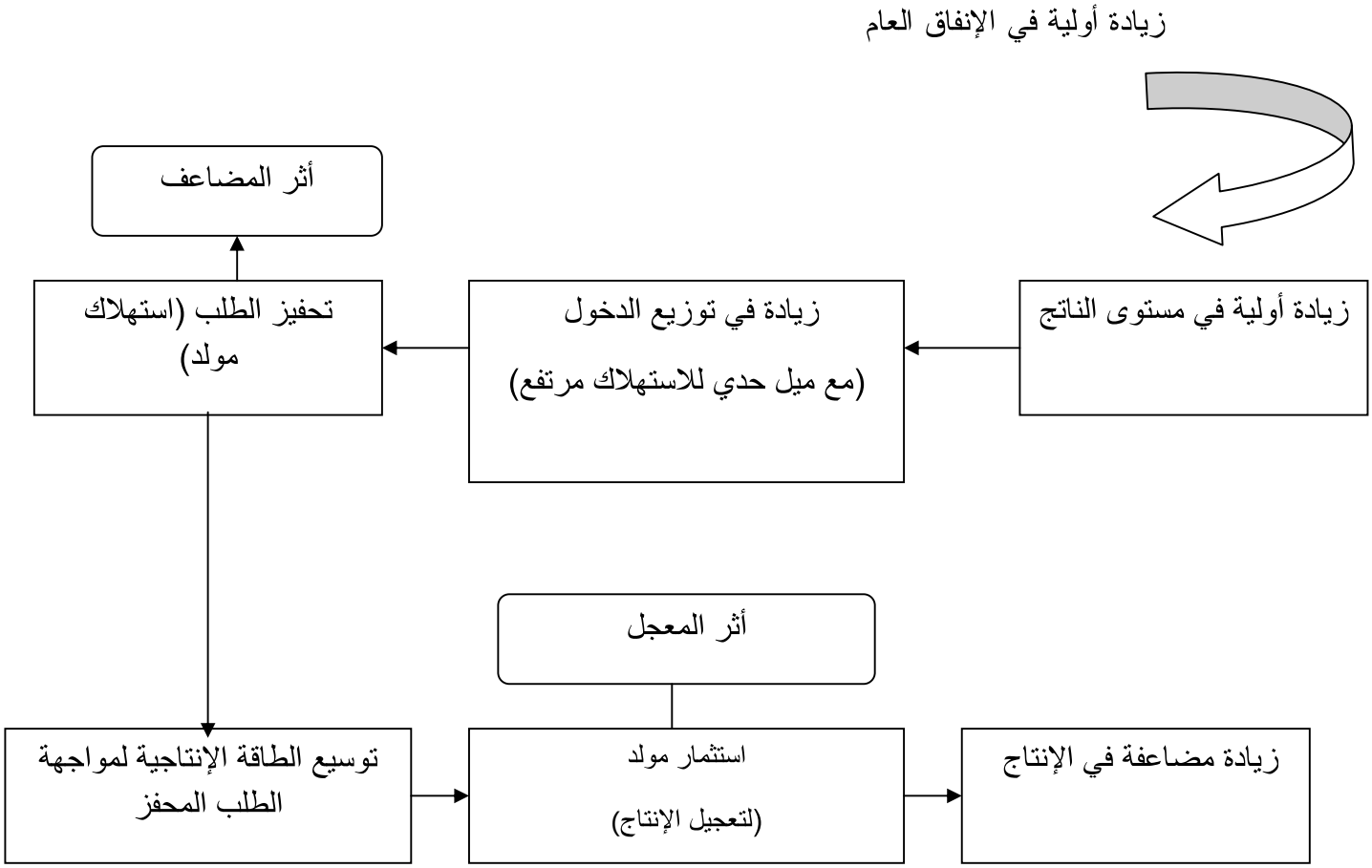

المصدر:(الهيتي والخشالي، 2006، ص 66).

ومن خلال المخطط أعلاه يلاحظ إنَّ زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري مما يؤدي زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات، فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبة أعلى تعوض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العجز في الميزانية العمومية الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام. على وفق هـذه الآليـة يتعـين استحضار المتغيرات التالية لضمان نجاح آلية المضاعف وهي: (الهيتي والخشالي، 2006).

- التوسع في الإنفاق العام وإنْ كان على حساب عجز الميزانية العامة.
- وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع قادر على تحفيز الطلب المحلي.
- وجود طاقات إنتاجية مرنة قادرة على الاستجابة والتوسع لمواجهة الطلب المحفز.

1- " أثر المضاعف " Multiplier effect "

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة فـي الـدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر الإنفاق القومي على الاستهلاك، ورؤية كينز من خـلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أنَّ الفقه الاقتصادية الحـديث يميـل إلـى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفـاق العـام، والتصدير، حيث إنَّ فكرة المضاعف مفادها {عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يـوزع فـي شكل أجوار ومرتبات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزءاً من هذه الدخول لإنفاقه على بنـود الاستهلاك المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي الاستهلاك والادخار. وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخـار ينفق جزءاً منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة } (ناشد، 2006).

2-" أثر المعجل " Accelerated effect "

إذا كان " المضاعف " يبين أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فإنَّ " المعجل " يبـين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلـب المشـتق، لأنَّ الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة لـه: فزيـادة الطلـب عـل السـلع الاسـتهلاكية يـؤدي إلـى تغييـر أكبـر فـي الإنفـاق الاستثماري(بركات،1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة.

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\Delta C}{\Delta I}$$

و عليه فإنَّ زيادة النفقات العامة تسمح من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الاستهلاك، بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية اكبر إلَّا أنَّ آثار المعجل تتوقف عامة على عدة اعتبارات من أهمها ما يتعلق بطريقة الإنتاج إي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية التي يختلف من قطاع لآخر، واعتبار كذلك ما يتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره وما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها إذ أنَّ وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات تحد من أثر المعجل بعكس عدم توافر كل منها، كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أو عارضة لا تدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم استثماراتهم أو كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات(محمد، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- إنَّ الاسلام تناول بشكل شمولي النظرية الاقتصادية، والممارسة التطبيقية والسياسات الاقتصادية التي تؤكد على الإنفاق الكلي وعلى أهميته وضرورته بمكوناته الإجمالية المتمثلة بـــ (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق العام) منذ قرون ما لها من دور أساسي في القيام بالنشاطات الاقتصادية التي يستفيد منها الأفراد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

2- إنَّ الإنفاق الكلي الذي أكد الإسلام على أهميته، وضرورته يوفر الحافز على تشجيع النشاطات الاقتصادية وزيادة الاستثمار اللازم لزيادة الإنتاج بالشكل الذي يتم من خلاله توليد العرض الكلي بالصورة التي تتناسب مع الطلب الكلي في الاقتصاد، وهو الأمر الذي سبق فيه الإسلام علم الاقتصاد الوضعي بعدة قرون.

3- إنَّ الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام استمد ركائزه من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن خلال حرصة على توفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع وشرع العديد من الضوابط التي تجعل عملية الاستهلاك في المجتمع المسلم ذات أثر إيجابي على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، أمَّا النظم الوضعية كانت تهدف بأدرجه الأولى إلى تحقيق نفع مادي من أجل إشباع الملذات وإهمال الجوانب الروحية، كما حاربت الأديان والغت فطرة الفرد، وتحكمت بسلوكه، وهذا ما يميز الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصادات الوضعية.

4- إنَّ الإنفاق الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي يشمل جميع النشاطات التي تتضمن عمليات إنفاق الأموال في المنافع المستقبلية المباحة وهذا يعني الاستخدام الأمثل للموارد، وإنَّ ضوابط الشريعة الإسلامية تضمن تحقيق الكفاءة في الاستخدام الأمثل للأموال، من أجل الإنفاق في المجال الاستثماري بحكم أنَّها تتجه نحو المجالات المشروعة والغير محرمة، وقد حظى المال في النظام الإسلامي بأهمية بالغة حيث حفظ المال من المقاصد الخمسة الكبرى للشريعة ومهد الطريق أمام استثمارها بأدوات وصيغ عديدة تراعي المصلحة العامة وتخدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحقق النمو والتوظيف الكامل، أمَّا الاقتصادات الوضعية وخاصة النظام الرأسمالي يسعي دائماً إلى تحقيق الأرباح في استثمار تلك الأموال في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجالات محرمة وغيرها، والنظام الاشتراكي يدعو إلى تحقيق المصالح العامة لكنه حارب حريات الأفراد في ممارسة النشاطات الاقتصادية.

5 - إنَّ الإنفاق العام وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية يسهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي بتأمين حد الكفاية الذي يوفر الحياة الكريمة لكل فرد، وبخاصة لغير القادرين على العمل وهم الذين لا تتوفر لديهم فرص العمل، كما إنّ الإسلام أولى الإنفاق العام عناية تامة ووضع له نظرية متكاملة وضوابط وأهداف محددة ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وكان الهدف الرئيسي من الإنفاق هو إشباع الحاجات العامة للمسلمين، ودفع عجلة الاستثمار والانتاج، أمَّا الإنفاق العام في النظام الرأسمالي كان مقتصراً على المهام السيادية كالأمن والدفاع ونفقات الحكم الضرورية من أجل تحقيق المصالح الشخصية وخاصة في الفكر الكلاسيكي، أمَّا الاقتصاد الاشتراكي فان مساحة الإنفاق العام كان كبيرا وشاملا لمعظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والموارد تمتلكها الدولة لا الأفراد.

6 - إنَّ الأحكام التي تتضمنها الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية والتي تؤكد على الإنفاق الكلي وضرورته يسهم في تحقيق عدالة أكبر، من خلال ما يتضمنه هذا التأكيد من ضرورة الإنفاق الذي يؤمن حد الكفاية للمحرومين، والفقراء، والمحتاجين، ولمن هم أقل دخلاً، وذلك من خلال الفروض الإلزامية، والتي من أهمها الزكاة، والفروض الطوعية، ومنها الصدقات، من خلال الدولة، وإسناداً إلى قاعدة إنَّ المسلمين أخوة، وبهذا يحقق الإسلام سبقاً زمنياً طويلاً علم الاقتصاد المعاصر بمئات السنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 التوصيات:

في ضوء النتائج الآنفة التي توصلت اليها الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

1 - اكدت هذه الدراسة على تقدم وسبق النظام الاقتصادي الإسلامي في مجالات الإنفاق الكلي عقيدة وممارسة (نظرياً وتطبيقاً)، الأمر الذي يدعو ويشجع الدول الإسلامية على أنتهاج المنهج الاقتصادي الإسلامي للعمل به وتطبيقه لأنَّه أثبت صلاحيته فكراً ومنهجاً وتطبيقاً، باعتبار أنَّ الإسلام صالح لكل زمان ومكان، في حين أنَّ الاقتصادات الوضعية اثبتت فشلها وما تعرض إلى أزمات ودوريات بصورة مستمرة.

2 - الاهتمام في الإنفاق الكلي في الإسلام بمكوناته الإجمالية، والتي يمثلها الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق العام الذي يسهم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بشكل مباشر من خلال قيام الحكومة بمثل هذا الإنفاق، أو بشكل غير مباشر من خلال إنفاقها الذي يمكن الأفراد والجهات الخاصة على القيام به، وهوما يعني التأكيد في الإسلام على الإنفاق الكلي.

3 - الاهتمام بالإنفاق الاستهلاكي، الذي يمثل أساساً الإنفاق العائلي، والذي هو إنفاق الأفراد وأسرهم يتم من أجل تلبية احتياجات الأفراد، والمجتمع، وحسب أولويات هذه الاحتياجات في الاقتصاد الإسلامي بدءاً بالضروريات ومروراً بالحاجيات وانتهاءً بالتحسينات وبما يضمن حفظ الدين والنفس، والمال والعقل والنسل، وبما يتناسب مع ظروف موارد المجتمع ودرجة تطوره، ووفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها الأساسية، أمَّا الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصادات الوضعية لا يهتم للطبقات ذات الدخل المنخفض بل يهتم بالطبقات ذات الدخل المرتفع، حيث كان يشوبه الكثير من العيوب منها قصور الطلب، وعدم اكمال السوق بصورة حقيقية، وقصور جهاز الثمن.

4 - ضرورة التركيز على الاستثمار، باستخدام عقود التمويل، والمرابحة، والمشاركة، وهذا ما يستدعي بالضرورة لتأدية دورها في المحافظة على المال من اللهو والضياع، وخاصة أنَّ أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها في تحريم الاكتناز وعدم تعطيل الأموال والموارد عن الاستخدام تضمن توجه الادخارات كاملة إلى تمويل الاستثمار، واستبدل المنهج الإسلامي سعر الفائدة، بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك من خلال عقود العمل ورأس المال مما يؤول إلى حسن ترشيد استخدام رأس المال الوطني ليدفع في مجالات استثمارية، كما إنَّ الاقتصادات الوضعية ترى أنَّ الادخار يتجه نحو الاستثمار من خلال سعر الفائدة، وذلك تفترض عدم وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكتناز كنتيجة للسلوك العقلاني للمدخر، كما ترى النظرية الكلاسيكية، وكذلك دون اعتبار سعر الفائدة المحدد الأساسي للاستثمار في علاقته بالكفاءة الحدية لرأس المال كما ترى النظرية الكينزية.

5- التزام الدول الإسلامية في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي في مجالات الإنفاق العام إدارياً وتمويلياً، وإعادة هيكلة القطاع العام في مجال الإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي، وتحسين أداة فريضة الزكاة، والتزام الدولة تجاه الافراد بالحاجات الاساسية لهم.

6- العمل على تفعيل المؤسسات الحكومية والشعبية لنظام الزكاة، وإنشاء مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً، وإلزام الأغنياء ممن يملكون النصاب الشرعي بتأدية الزكاة، وعدم اكتناز الأموال، لأنَّ الزكاة تساعد على الاستثمار في تنمية رأس المال من خلال تحسين توقعات رجال الأعمال بالنسبة لمستقبل السوق، لأنَّ الزكاة تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة، ويكون في صالح الفقراء والمساكين كما تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات.

3-5 اتجاهات بحثية مستقبلية:

يرى الباحث أنَّ هنالك العديد من المجالات التي تناولتها الدراسة يمكن للباحثين أن يتعمقوا فيها من خلال المزيد من البحث حتى تسهم أبحاثهم في الكشف عن متغيرات أو نتائج أخرى حول الإنفاق الكلي في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة على المستوى الجزئي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية :

القران الكريم

ابدجمان، مايكل (1990)، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، عبدالفتاح عبد الرحمن، جدة السعودية: دار المريخ للنشر.

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السويس (1977)، **الفتح القدير**، دار الفكر.

ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله، **سنن ابن ماجه**، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر : دار الفكر ــ بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم(د.ت)، **لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف.

أبو عبد الله الشيباني، احمد بن حنبل ، **مسند الإمام احمد بن حنبل**، الناشر : مؤسسة قرطبة، القاهرة.

أبو عيدة، عمر محمود (2013)، تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقا لغايات الاستهلاك الحديثة دراسة ميدانية، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية سلسلة العلوم الإنسانية** ، 15 (1)، 37-60 .

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (1979)، **الخراج**، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

احمد، عبد الرحمن يسرى والناقة، احمد (1995)، **النظرية الاقتصادية الكلية (مدخل حديث)**، القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة.

الأسدي، يوسف علي وحميد، جواد كاظم (2012)، الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، **مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة**، 8(30)، 1-32.

اندراوس، عاطف وليم (2009)، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادي المعاصرة**، (ط1)، دار الفكر الجامعي.

الأنصاري، علي فيصل (2009) **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، الكويت، جامعة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتران، حسن علي صالح (2000)، **ضوابط حرية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

البطاينة، إبراهيم محمد(2012) الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة الأردنية للدراسات الإسلامية**، 8 (2)، 101- 123.

البطاينة، إبراهيم محمد والغريري، زينب نوري(2011) **النظرية الاقتصادية في الإسلام** ، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

البطاينة، إبراهيم محمد، وسميران، محمد والغريري، زينب نوري (2005)، **مدخل للنظرية الاقتصادية من منظرو إسلامي**، (ط1)، عمان: دار الأمل للنشر والتوزيع.

بن طبي، دلال (2004)، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، الجزائر.

بن ساسي، عبد الحفيظ (2008)، **ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر بادنه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، الجزائر.

محمد، بن عطية (2006)، **دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة (1969-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية التجارية، الجزائر.

البيهقي، احمد بن الحسين بن علي بن موسى، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، 1414هـ، مكة المكرمة.

الخادمي، نور الدين بن مختار(2001) **علم المقاصد الشرعية** ،(ط1)،الرياض: مكتبة العبيكان.

ثجيل، ربيع قاسم وحميد، جواد كاظم (2008)، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، **مجلة العلوم الاقتصادية** ، جامعة البصرة، (20)، 41- 58.

الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، تحقيق : احمد محمد شاكر، وآخرون، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الجار الله، عبد الله (1982)، **مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية** ، بيروت ، دار الرشد.

الجزائري، أبو بكر جابر(1979)، **منهاج المعلم**، (ط1)، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهر.

الجمل، هشام مصطفى(2006)، **دور السياسة المالية في تخفيف التنمية الاجتماعية بين النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوارتيني، جميس و استروت، ريجارد (1988)، **الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرضا، الرياض: دار المريخ للنشر.

الجوارنة، شادي (2010)، **الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي**، (ط1)، عمان: دار عماد الدين للنشر والتوزيع.

الحاج، طارق (2009)، **المالية العامة**، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

حجازي، المرسي السيد (2004)، الزكاة التنمية في البيئة الإسلامية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، السعودية، 17 (2)، 3- 36.

حردان، طاهر حيدر(1999) **الاقتصاد الإسلامي - المال - الربا- الزكاة**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حسن، صادق(1997)، **الإنفاق العام وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي**، من مواضيع ندوة السياسة الاقتصادية في اطار النظام الاسلامي، تحرير: منذر قحف ، (ط1)، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي ، جدة.

حسين، مجيد علي والسعيد، عفاف عبد الجبار (2004)، **التحليل الاقتصادي الكلي**،(ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حشيش، عادل احمد(1992)، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .

صقر، احمد (1988)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، (ط3)، الكويت: وكالة المطبوعات.

حماد، نزيه (1993)، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي

حميد، قرومي (2009)، **الموازنة العامة لبيت المال دراسة مقارنة مع الموازنة في الاقتصاد الوضعي**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

الخزاعلة، ياسر طالب، والخالدي، انوار عودة (2015)، **تيارات معاصرة**،(ط1)، عمان: دار زمزم للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطاب، عبد الله شحاته (2009)، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة.

الخطيب، خالد، وشامية، احمد، (2003) **أسس المالية العامة**،(ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الخطيب، محمود بن إبراهيم مصطفى (2007)، **النظام الاقتصادي في الإسلام**،(ط1)، عمان: دار الخطيب للنشر والتوزيع.

خلف، فليح حسن (2008)، **النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلام**،(ط1)، اربد، الأردن: عالم الكتب الحديث .

خليل، سامي (1994)، **نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**، الكويت، جامعة الكويت.

دراز، حامد عبد المجيد (2000) **مبادئ المالية العامة**، مركز للكتاب الإسكندرية.

دراز، حامد عبد المجيد وحجازي، المرسى السيد (2009)، مبادئ الاقتصاد العام، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية.

الدبو، إبراهيم (1998) الضمان الاجتماعي في الإسلام ونماذج من القوانين المعاصرة،(ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الدسوقي، محمد عرفة (1980) **حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير**، بيروت: مؤسسة الرسالة.

رابح، بلقاسم (1998) **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية** دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر .

قاسم، يوسف (1983)، **مبادئ الفقه الإسلامي**، دار النهضة العربية.

الرفاعي، حسن محمد(2006)، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، (ط1)، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

الروبي، ربيع محمود (1984)، **دراسات بحوث الفكر الاقتصادي الإسلامي**، القاهرة.

ريان، حسين راتب (1999)، **عجز الموازنة في الفقه الإسلامي**، (ط1)، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

السبهاني، عبد الجبار حمد (2005)، **الأسعار وتخصص الموارد في الإسلام**،(ط1)، الامارات: دار البحوث للدراسات الإسلامية احياء التراث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبهاني، عبد الجبار(2006)، الاستثمار الخاص محدداته وموجهاته في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، **مجلة الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة**، (27)، 231- 309.

السحيباني، محمد بن إبراهيم (1990)، **اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية**، الرياض: شركة العبيكان.

السعيدي، صادق زويد لحلاج (2015)، تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق للمدة(2003-2012) **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة واسط، (17).

سمحان، حسين محمد والوادي، محمود حسين (2010)، **المالية العامة من منظور إسلامي**، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

خريس، إبراهيم محمد (2011)، **النظام المالي في الإسلامي**، عمان: دار الأبرار.

السبهاني، عبد الجبار حمد (2014)، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، (ط2)، اربد، الاردن: مطبعة حلاوة.

السيوطي، الإمام جلال الدين(1981)، **الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير**،(ط1)، بيروت: دار الفكر .

الشامي، صلاح الدين (1984)، **الاستهلاك ظاهرة بشرية في الرؤية الجغرافية**، الإسكندرية، مصر، منشاة المعارف.

الشبير، محمد عثمان(1992)، **اثار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة**، الكويت.

شحادته، حسين(2008)، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر التطبيق**، (ط1)، القاهرة: دار النشر للجامعات.

شلتوت، محمود(1998)، **الإسلام عقيدة وشريعة**، الأردن: دار الشروق عثمان.

الصالحي، صالح (1997)، **الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي**، من مواضيع ندوة السياسية الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، تحرير : د. منذر قحف ، (ط1) المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي ، جدة.

صالحي، صالح (2006)، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للدراسات والسياسات والمؤسسات**، القاهرة: دار الفجر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صبرينة، كردوري (2014)، **ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير الجزائر.

صخري، عمر (2000)، **التحليل الاقتصاد الكلي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائر.

صخري، عمر (2005)، **التحليل والاقتصاد الكلي**، (ط5)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

صوان، محمود حسن (2004)، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**،(ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2013).

الطحان، إبراهيم (1974)، **الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما، مطبوعات البحوث الإسلامية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية**، صيدا، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

طحان، احمد عبد الهادي (1992)، **مالية الدولية الإسلامية المعاصرة**،(ط1)، القاهرة: مكتبة وهبة.

الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن (2009)، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، (ط11)، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان.

طلبة، مختار(2007)، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، نشر مركز كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

الطوسي، الشيخ (2007)، **تهذيب الأحكام** ، بيروت: دار المرتضى.

عاشور، احمد عيسى (1972)، **الفقه الميسر في العبادات وفي المعاملات**، القاهرة.

عامر، باسم احمد حسن(2009)، **نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم: رؤية اقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

عبد الباقي، هشام حنضل (2011)، الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي، دراسة تطبيقية على مملكة البحرين، **أوراق المؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، قطر، الدوحة، 20/18/كانون الثاني/ديسمبر.

عبد الحميد، عبد المطلب (2001)، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، (ط1) ، القاهرة: الدار الجامع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي محمد (2004)، **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد العظيم، عادل (2007)، اقتصاديات الاستثمار : النظريات والمحـــددات، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (67)، 1- 20.

عبد الكريم، أنور (1997)، **الاقتصاد الإسلامي : مصطلحات ومفاهيم** ، من موضع ندوة السياســة الاقتصادية إطار النظام الإسلامي، تحرير : د. منذر قحــف، ط1، المعهــد الإســلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي، جدة.

عبد اللطيف، احمد عبــد الله (2010)، **محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية**، جامعة الأزهر، دار الجامعة القاهرة.

عبد المولى، السيد (1993)، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

عبده، موفق محمد (2002)، **حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي**، (ط1)، عمــان: دار المجدلاوي.

عثمان، سعيد عبد العزيز(2008)، **المالية العامة مدخل تحليل معاصر**، (ط1)، بيــروت: الــدار الجامعة.

عثمان، ســعيد عبــد العزيــز (2003)، **الاقتصاد العام مالية عامة مدخل تحليل معاصر**،(ط1)، الاسكندرية: الدار الجامعة.

العسال، احمد محمد وفتحي، احمد عبــد الكــريم، (1992)، **النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئ وأهداف**، (ط8)، القاهرة: مكتبة وهبة.

عفر، محمد عبد المنعم (1985)، **الاقتصاد الإسلامي : الاقتصاد الجزئي**، (ط1)، جدة: دار البيــان للنشر والتوزيع.

الغفيلي، عبد الله بن منصور (2008)، **نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة**،(ط1)، دار الميمان للنشر والتوزيع.

علي، احمد مجذوب (2008)، **ملامح النموذج الاقتصادي الإسلامي وقضايا الإنفاق العام**، (ط1)، الخرطوم، السودان: هيئة الأعمال الفكرية.

عناية، غازي (1989)، **أصول الإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي**،(ط1)، بيروت: دار الجيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناية، غازي(1990)، **المالية العامة والنظام المالي في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة**،(ط1)، بيروت: دار الجيل.

غانم، محمد(2011)، **الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي**، وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، (ط1)، دار الفكر الجامعي.

العتوم، عامر يوسف (2012)، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**،(ط1)، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع .

الفنجري، محمد شوقي (1980)، الأصول الإسلامية في الزكاة، وتطبيقاتها الحديثة، **مجلة الخفجي**، (4).

الفنجري، محمد شوقي (1986)، **المذهب الاقتصادي الإسلامي**،(ط2)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفنجري، محمد شوقي (1994)، **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: دار الشروق.

فرج، شعبان (2012)، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة مقارنة (2000- 2010)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر.

النبهاني، تقي الدين (2004)، **النظام الاقتصادي في الإسلامي**، (ط6)، بيروت: دار الأمة للنشر والتوزيع.

قانة، الطاهر(2007)، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.

القريشي، مدحت (2008)، **تطور الفكر الاقتصاد**،(ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

قطب، سيد (1972)، **في ظلال القرآن**، (ط1)، ج4، القاهرة: دار الشروق.

منيعم، جعفر حسين (2006)، **الاستثمار المالي وتحليليه**، (ط1)، اليمن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كريم، بو دخدخ (2010) **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر (2009-2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

الكفراوي، عوف محمود (2003) ، **النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة**،(ط2)، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

الكفراوي، عوف محمود (1997)، **سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث دراسة مقارنة**،(ط1)، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

الكفراوي، عوف محمود (2003)، **الاقتصاد الإسلامي**، (ط1)، مطبعة الاقتصاد الاوفست.

الكفراوي، عوف محمود (2005)، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية.

الجمال، غريب (1976)، **النشاط الاقتصادي الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية**، القاهرة: مطبعة الأمانة.

كمال ، يوسف (1990)، **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**، (ط2)، المنصورة، مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع.

اللوزي، سلميان احمد وخليل، علي محمد (1999)، **المالية العامة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع .

اللوزي، سليمان احمد وخليل، علي محمد (2000) ، **المالية العامة**، (ط1)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع .

مالك بن انس أبو عبد الله، **موطأ الإمام مالك**، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الماوردي، ابن الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (1989)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، بغداد، المكتبة العالمية .

مجمع اللغة العربية (1980)، **المعجم الوجيز**، الطبعة الأولى.

مجمع اللغة العربية (2004)، **المعجم الوسيط**، (ط4)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، مادة عم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتسب، بثنية محمد علي(2005) ، الزكاة الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة الدراسات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، عمان، 32(2)، 266-280.

محمد، بن عزة (2010)، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2009) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

محمد، بن عزة (2015)، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

محمد، بصديق (2009)، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحيات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.

محمود، محمد حمود (2009)، **الاستثمار والمعاملات العالمية في الإسلام**، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع .

مراد، جبار (2009)، **انعكاس اعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حبيبة بن بو علي، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر.

المرزوقي، عمر بن فيحان والسعيدي، عبدالله بن محمد، والناصر، عبد الله بن ابراهيم والحربي، احمد بن سعيد والمقرن، محمد بن سعد (2010)، **النظام الاقتصادي في الإسلام** ، (ط5)، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.

المرزوقي، عمر بن فيحان (2008)، ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، **مجلة الشريعة والقانون**، الجزائر، (34).

المرزوقي، عمر بن فيحان(2002) **اقتصاديات الغني في الإسلام**، عماد البحث العلمي، مركز البحوث التربوية ، جامعة، الملك سعود، الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرزوقي، عمر بن فيحان (2006)، **النظام الاقتصادي الإسلامي** ، (ط1)، م1، السعودية: مكتبة الرشد ، جامعة الملك سعود.

مرطان، سعيد (2009) ،**مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

المزروعي، علي سيف (2012)، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ،دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990- 2009) **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون**، 38 (1)، 21- 63.

مسعود، دراسي (2006)، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر،(1990-2004)**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

المشعل، خالد بن عبد الرحمن (1990)، **الجانب النظري الدالة في الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض.

مشهور، أميرة عبد اللطيف ،(1991)، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، (ط1)، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.

المصري، رفيق يونس (2010)، **أصول الاقتصاد الإسلامي** ،دمشق، دار القلم.

المغربي، إبراهيم متولي (2011)، **در حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصاد**،(ط1)، دار الفكر الجامعي.

مهدي، سلام عبد الكريم (2011)، **التوازن الاقتصادي في النظام الاقتصادي الوطني والنظام الاقتصادي الإسلامي**، (ط1)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الموسوي، ضياء مجيد (2004)، **النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصاد الكلي**،(ط1)، مصر: مؤسسة شباب الجامعة .

ميدني، نجاح(2008)، **آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.

النابلسي، محمد راتب (2008)، **موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية**، دمشق، سوريا.

ناشد، سوزي عدلي (2006)، **المالية العامة للنفقات العامة إيرادات العامة**،(ط1)، حلب، سوريا: منشورات الحلبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناشد، سوزي عدلي (2009)، **أساسيات المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

بني هاني، حسين (2003)، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**، اربد: دار الكندي.

النسائي، احمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر : دار كتاب العلمية، ط1، 1411هـ، بيروت.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر(صحيح البخاري)**، تحقيق : محمد بن الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، دمشق.

بركات، عبد الكريم صادق (1992)، الاقتصاد المالي، سورية: جامعة دمشق.

نعمة الله، احمد رمضان وعابد، محمد سيد وعطية، ايمان (2003)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، **الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم**، الناشر : دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

الهادي سلميان عمر محمد (2009)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان، ط1.

الهندي، علي بن حسام الدين الملتقى، **كنز العال في سنن الأقوال والأفعال**، الناشر: مؤسسة الرسالة، 1989م، بيروت.

هويد، عبد الجليل (1983)، **مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفكر العربي.

الهيتي، نوازاد عبد الرحمن والخشالي، منجد عبد اللطيف (2006)، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، (ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الوادي، محمود حسين وعزام ، زكريا احمد (2000)، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوادي، محمود حسين وخريس، ابراهيم محمد وسمحان، حسين محمد ورزيق، كمال محمد ولطايفة، امجد سالم (2010)، **الاقتصاد الإسلامي** ،(ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ويزة، جرياني (2014)، **استهلاك العائلات الجزائرية دراسة ميدانية تحليلية للفترة(1980-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، الجزائر.

وإفي، علي عبد الواحد (1984)، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع، من مواضيع مؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد بجامعة الإمام محمد بن سعود، (د. ط)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

يوسف، إبراهيم، والفنجري، محمد شوقي (1980)، **النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياُ: المراجع باللغة الأجنبية

Alam, Syed Shah, Mohd, Rohani and Hisham, Badrul (2014). Is religiosity an important determinant on muslim consumer behavior in Malaysia. **Research Gate Journal**, Faculty of Business Management, Universities Technology MARA, Shahalam, Malaysia.

Asif, Muhammad, Ather, Iqbal and Isam, Zaighum (2014)impact of Islamic investment trend on economic Growth –A case study of Pakistan**. Research journal of Management science**, 3(8), 8-17, S. Pakistan. Available at: http://www.isca .in/ijms/Archive/v3/i8/2.ISCA-RJMS-2014-69.Pdf .

Blundell, R., Bond, S., Devereux, M. and Schiantarelli, F. (1992). Investment and to bin'sQ: Evidence from Cornpam panel data. **Journal of Econometrics,** 51, 233-257. North-Holland.

Chipaumir, G., Ngirande, H. & Ruswa, Y. (2014). The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa. **Mediterranean Journal of Social Sciences**, 5(9), 109.

Chuk and Hemming, R. (1991). **Public expenditure hand book**, Washington, DC.: International Monetary Fund.

Dornbush, R., Fisher, Stanley and Sparks, G.R. (1982). **Macroeconomics**, (Third Canadian Edition). New York: McGraw–Hill, Ryerson Limited CH.9.

Duesnberry, James S. (1967). **Income, saving , and the theory of consumer behavior**, New York: Oxford University Press.

Ebaidalla, Moujou Ebaidalla (2013). causality between government Expen diture and national in come: Evidence forma Sudan. **Journal Of Economic Cooperation And Development**, 34, 4.

Ferguson, J.P. & Could, C.E (1980). **Microeconomic Theory**, (5th ed). Illinois: Richard Irwin, Inc.

Gidden, A. (1994). **Capitalism and modern social theory**, UK: Cambridge University Press.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Hall, Robert E. & Taylor, John B. (1991). **Macroeconomics**, (3rd ed). New York - London : W.W. Norton & Company.

Hoppe, M. (2010). **Theory of socialism and capitalism**, Las Vegas, USA: The Ludwig Von Mises Institute.

Hossain, Basharat (2014). Economic Rationalism and consumption: Islamic perspective, international journal of economics. **Finance and Management**, 3(6), October 2014, Chwakbazar, Chittagon-42-3, Bangladesh. Available at: http://www.ejournalofbusiness.org/

Hasan,Zubair,(2005**)Treatment of Consumption in Islamic Economies**: An Appraisal. J. KAU :Islamic Econ, vol. 18No. 2PP. 29-46.

Keynes, J.M, (1960). **The General Theory of Employment, Interest and money,** London: Macmillan Co Ltd.

Otteson, J. (2014). **The End of Socialism**, Cambridge University PRESS.

Schumpeter (2011). **Capitalism**, **Socialism and Democracy**, Lebanon: Arabic Organization for Translation.

Tahir, Sayyid (2013). Fiscal and Monetary policies in Islamic Economics: contours of an institutional framework. **Islamic economic studies,** 21(2), International Islamic university Malaysia. Available at: http://www.irti.orglenglish/ Research/Documents/ies/016.pdf.

Tanzi, V. & Schuknecht, L. (2000). Public spending in the 20th century: **A global perspective,** Cambridge University Press.

Wilczynski, J. (1982). **The Economics of socialism**, (4th ed). London: George Allen.

www.manaraa.com

Total Expenditure in the Islamic Economy :Compared analytical study

Student preparation: Raad Mohammed Abdullah Al-Juboury

Supervised by: Dr. Ibrahim Mohammed Batayneh

Abstract

The study aimed to identify the total expenditure in the Islamic economy and represented the dimensions of total spending (b consumer spending and investment spending and public spending) To achieve the objectives of this study and through the study of the overall spending total and its three components economic system, Islamic and compare them with positivism economic systems.

The study concluded that many of the findings and recommendations on the subject of the study, most notably the Islamic economic system may explain the overall spending and touched him and positivism situation, although total spending has been emphasized in the wealth of Islamic economics of importance in providing the incentive to encourage carry out economic activities and increase production, increase the investment required to increase production.

And highlights the importance of total expenditure and the total of its components being expresses the performance of the economy to its activities and contribute to determine this performance, through its relationship to other facets of these activities, as well as the total spending in the Islamic economy contents legislations and based on the contents of the Koran and the Sunnah, and compare it with what is in the positive economy, especially in the economic theories of positivism

Key words: Total expenditure, Islamic economics.

www.manaraa.com

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

www.manaraa.com